الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR – ANNABA

جامعـــة بـــاجي مختـــار – عنابـــة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

السنة:السنة أولى ماستر

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

تحت عنوان:

المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني

من إعداد الدكتور روابحي العياشي

أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية:2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــــة بـــــاجي مختـــــار – عنابـــــة

BADJI MOKHTAR - ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITÉ BADJI MOKHTAR - ANNABA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

السنة:السنة أولى ماستر

مطبوعة بيداغوجية في مقياس:

تحت عنوان:

المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني

من إعداد الدكتور روابحي العياشي

أستاذ محاضر قسم أ

السنة الجامعية:2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

اسم المقياس: المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني -1-

البرنامج الرسمي للمقياس حسب مقرر الوزارة:

المستوى سنة أولى ماستر

محتويات مقياس السداسي الثاني

أولا- التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري

- سكان المدن
- سكان الأرياف

ثانيا- النمو الديمغرافي

ثالثا- علاقات السلطة بسكان المدن

رابعا- علاقات السلطة بسكان الأرياف

خامسا- وسائل الحكم (نظام المخزن)

أهداف التدريس :

-التعرّف على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني

- التعرّف على الوضعية الديمغرافية والعوامل المتحكمة فيها

- تحديد طبيعة العلاقات السائدة بين مختلف الفئات الاجتماعية والسلطة الحاكمة.

- تمكين الطلبة من التعرّف على واقع المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية

- إرشاد الطلبة إلى مختلف المصادر والمراجع التي من خلالها يمكن الإجابة على التساؤلات المطروحة

-تمكين الطلبة من التعرّف على مقومات المجتمع، وتفاعلاته وأنشطته في شتى المجالات

-اكتساب معارف جديدة

مقدمـــــــــــة

تغطي هذه المطبوعة مقياس « المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني»، وهي موجهة بالأساس إلى طلبة السنة الأولى ماستر (تاريخ الجزائر الحديث 1519-1830). وهو مقياس سداسي مقرر في السداسي الثاني ضمن الوحدة التعليمية الأساسية. وتشتمل هذه المطبوعة على إيجاز واف لمختلف مظاهر الحياة المجتمعية في الجزائر خلال الفترة العثمانية. وتتوخى تعريف الطالب بالفئات الاجتماعية الفاعلة خلال هذه الفترة وعلاقات التواصل فيما بينها وبين السلطة العثمانية في الجزائر، وفي الوقت نفسه محاولة إبراز أنشطتها المختلفة في شتى جوانب الحياة.

والواقع أن مقياس تاريخ المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني ينطوي على أهمية معرفية استثنائية، ذلك أن معرفة الجانب الاجتماعي من تاريخ الجزائر خلال الحقبة العثمانية تمكننا من إماطة اللثام عن الأحداث السياسية ومختلف النظم الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية والضرائبية التي سادت وقتئذ.

ضف إلى ذلك أن دراسة المجتمع وفعالياته تساهم أيضا في معرفة الخصائص المختلفة المشكلة لهويته لاسيما وأن هذا الجانب من تاريخ الجزائر طرقته أقلام الكتاب والمؤرخين الغربيين عموما والفرنسيين خصوصا الذين حاولوا عن قصد أن يختزلوا سكان الجزائر في كونهم مزيجا من الأجناس المختلفة الملل والنحل، ينتفي فيها عنصر الترابط والتواودد والانسجام، وأن الحروب والنزاعات هي الميزة الأساسية التي تميز العلاقة القائمة فيما بينهم، وهو الوضع الذي كبحهم عن بناء أمة وجعلهم قاصرين «فطريا» عن إنشاء كيان مستقل خاص بهم، وأن أرضهم كانت عبارة عن منطقة فراغ حضاري ومرتعا لمختلف القبائل المتناحرة التي لا تركن للهدوء إلا بواسطة القمع العسكري والتدمير الاقتصادي للموارد، والقهر الاجتماعي الممنهج الذي يمارسه الحكام الأتراك ضدهم.

وقد انبرى هؤلاء الكتاب والمؤرخون على بذل جهد استثنائي في دراسة العهد العثماني، بيد أنهم اكتفوا بوصفه بالتأخر والاستبداد والتحجر، لأنه أغلق جميع نوافذ المعرفة وقبع في حدوده القديمة التي تعود إلى

عهد العصور الوسطى المظلمة، مما جعل البلاد تعاني من حكم الإقطاع وتغرق في حمأة الجهل والظلالة والتخلف العلمي، والتحجر العقلي، وازدادت هذه الوضعية انخراما وترديا بسبب تعدي الحكام العثمانيين على الرعية بشتى أنواع المظالم، وعدم تحشمهم عناء الالتفات إلى التطور الفكري والعقلي والتقني الذي عرفته بلدان الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، بأوروبا التي كانت عهد ئذ تعيش أزهى عصورها، وهو عصر التنوير الذي صنعه "كلود برنارد" و"رينان" وغيرهما.

ووفقا لهذه الكتابات المغرضة، يكاد القارئ أن يقتنع بأن هذا الوضع المتهالك للجزائر لا يمكن أن يستقيم إلا بالتدخل الأوروبي المتمثل في الغزو الفرنسي. ولا نبالغ إن قلنا أن هذه الدراسات التاريخية تنطوي على خطورة واضحة، إذ لا يختلف إثنان على أنها كانت إحدى أقوى روافد المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

وفي هذا المنظور نرى أهمية تدريس هذا المقياس وفق ضوابط منهجية دقيقة ورؤية علمية صحيحة تتوخى الدقة العلمية والموضوعية التاريخية. وهو مقسم إلى خمس مباحث أساسية. وقد فضلنا التمهيد لتدريسه بمدخل حاولنا أن نسلط فيه بعض الأضواء على المجتمع الجزائري خلال الفترة القديمة والعهد الإسلامي حتى تكون لنا أرضية ننطلق منها لرصد أهم الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني.

خصص المبحث الأول إلى تعريف الطالب بالتركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، وهي مقسمة إلى صنفين هما سكان المدن وسكان الأرياف. وكانت الطائفة الأولى تتشكل من فئات عديدة تشمل الأتراك العثمانيين، والكراغلة الذين تشكلوا نتيجة تزاوج الانكشارية بنساء البلاد، وطبقة الحضر التي تضم الجماعات السكانية القاطنة بالمدن منذ الفترة الإسلامية، وانضم إليهم الأندلسيون والأشراف. كما تضم المدن أيضا جماعات البرانية التي هاجرت إليها للإقامة والعمل، ويتعلق الأمر بالميزابيين والبساكرة والوصفان، والجيجليين والأغواطيين والقبائل.

بالإضافة إلى ذلك، فقد سكنت المدن الجزائرية كذلك فئة الدخلاء، وتضم اليهود الوافدين من الأندلس وليفورن، كما تضم كذلك التجار الأجانب والقناصل الأوروبيين ورجال الدين المسيحيين والأسرى.

أما الطائفة الثانية التي يتشكل منها المجتمع الجزائري فهي سكان الأرياف الذين كانوا يشكلون غالبية سكان الإيالة الجزائرية، وكانت نسبتهم تفوق 95% من إجمالي السكان، وهم مقسمون إلى قبائل مخزن، وقبائل رعية، وقبائل أحلاف، وقبائل ممتنعة.

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة الظاهرة الديمغرافية في الجزائر خلال العهد العثماني تحت عنوان "النمو الديمغرافي"، وهو يتسم بعدم الاستقرار من حيث العدد والكثافة والزيادة والنقصان، وهذا تبعا للظروف الصحية والأحوال المعاشية والشروط الطبيعية التي مرت بها الإيالة. في حين خصص المبحثين الثالث والرابع إلى علاقة السلطة العثمانية بسكان المدن والأرياف، وقد حاول العثمانيون نسج علاقات خاصة مع هذه الفئات السكانية تحقق مقاصدها السياسية الرامية أساسا إلى فرض النظام وتحقيق السلم، أما المبحث الأخير فقد كان بعنوان: وسائل الحكم (نظام المخزن) حاولت فيه رصد هذا النظام.

نشير في الأخير إلى أن العناصر المقررة في البرنامج تتميز بالتداخل والتكرار، وقد حاولنا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار أثناء إنجازنا لهذه المطبوعة حتى نتفادى تكرار الأفكار والمعلومات المقدمة.

مدخل

يكاد يجمع علماء الاجتماع أن النظام القبلي هو أول النظم الاجتماعية التي عرفتها مختلف الشعوب، وعليه فإن المجتمع البربري القديم كان قد عرف هو الآخر هذا التنظيم الاجتماعي[1].

وكانت العائلة البربرية عائلة أبو سية أي أن السلطة المنزلية بيد الأب أي الرجل، لذلك كان الأبناء ينسبون لأبائهم لا لأمهاتهم، لكن هذا لا يعني أن المجتمع البربري القديم لم يعرف نظام العائلة الأموسية، غير أنه لم يكن شائعا بل كان خاصا ببعض الأوساط إذ كان النظام الأبوسي هو الغالب. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن البربر كانوا أسبق الأمم والمجتمعات إلى الاعتراف بحرية المرأة والاعتراف لها كذلك ببعض الامتيازات التي لا تتوفر في الأمم الأخرى، لذلك فإننا لا نستغرب إن وجدنا بعض القبائل البربرية تنسب إلى أمهاتنا[2].

وقد لاحظ علماء الاجتماع أن المجتمع البربري كان يميل إلى زواج الأباعد، ولا نعني بالأباعد الأجانب عن البلد أو القبيلة، ولكن المقصود هنا الأباعد ضمن القبيلة الواحدة في الغالب الأمم، حتى لا تبتعد المرأة عن أسرتها وأهلها، لأن تقاليد المجتمع البربري تقر باستمرارية حماية الأب لابنته والإخوة لإخوتهم من احتمال جور وظلم زوجها أو أهله وعشيرته لها. وغالبا ما كان الأبناء الذين يطالهم القهر والظلم من أبيهم أو أعمامهم النصرة في أخوالهم. وقد حظيت المرأة البربرية بمكانة خاصة داخل المجتمع البربري القديم، وباشرت مهام كانت حكرا على الرجل لدى أمم أخرى كثيرة مثل القيادة العسكرية والسياسية. وقد روت لنا المصادر التاريخية القديمة قصة النساء البربريات المحاربات اللائي كن يحاربن، وخلال أدائهن لمهامهن الحربية يبقين عذارى. وبعد الانتهاء من هذه المهام يتزوجن فينجبن أولادا. ورغم أن هذه الرواية من نسيج الخيال الإغريقي إلا أنها تؤسس لمكانة المرأة المتميزة داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع البربري القديم، وقد

[1]- Jacques Berque : qu'est-ce qu' une tribu nord-africaine ?, in hommage a L. Fabre, Paris, France, 1951 , p 346.

[2]- مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 116.

ثبت أنها كانت حقا إمرأة محاربة، وتشارك في القتال وتقوم بحفر الخنادق ونصب الخيام للجنود وتهتم بتربية الخيل والإبل[1].

هذا وقد كان المجتمع البربري القديم يعتقد بوجود حياة أخرى بعد الموت[2]. وكان البرابرة يعبدون إلها يسمونه «أمون»، غير أنهم كانوا يعتقدون أنه ليس لهذا الإله وجود مستقل بذاته، بل هو عبارة عن روح تبعث في بعض الكائنات والكواكب والظواهر الطبيعية مثل الشمس والقمر والبرق والرعد وغيرها، لذلك كانوا يعبدونها ويرمزون للشمس بقرني الثور، ويتخذون لقرصها تمثالا يجسدونه على رأس صورة تيس. وكانوا أيضا يعبدون الحيوانات مثل الثور والكبش، ويعتقدون بوجود أرواح في بعض العناصر الطبيعية كالحجارة والأشجار، ويحيطونها بقداسة خاصة ويتوسلون بها إلى قضاء حواجهم التي عجزت عن قضائها قواهم البشرية الضعيفة[3].

وفي القرن الثاني عشر قبل الميلاد تردد الفينيقيون على الساحل المغاربي، وأسسوا مدينة قرطاج سنة 814 ق.م، وتطورت هذه المدينة بسرعة فائقة وعظم شأنها حتى أصبحت سيدة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[4]. وبلغت شأوا عظيما خاصة خلال القرن الرابع قبل الميلاد، فأصبحت عاصمة الفينيقيين، وكان سكانها يطلق عليهم إسم «البونيقيين»[5].

اندمج المجتمع البربري القديم في الحضارة القرطاجية، وبرز التأثير الفينيقي بشكل واضح في الحياة اليومية للبربر، ومس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية[6].

---

[1]– محمد العربي عقون: الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008، ص ص 171، 172.

[2] - Mahfoud Kadddache : l'Algérie dans l'antiquité, S.N.E.D, Alger, Algérie, 1982, p 37.

[3]– مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص ص 121، 122.

[4]– شافية شارن وآخرون: الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 11.

[5]– عبد الله شريط، محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائر، ص 16.

[6] - Mahfoud Kaddache : op. cit, p 45.

وبالمقابل أثر المجتمع البربري كذلك في الحياة الاجتماعية والدينية للفينيقيين، حيث أقدم الفينيقيون على عبادة آلهة البربر وتقديس معتقداتهم وشعائرهم، فعبدوا إله البربر «أمون»، لكن حسب أعرافهم وتقاليدهم التي اقتضت التحوير في إسمه ليصبح «بعل أمون». ولم يتحرج البربر من هذه التحويرات، بل سارعوا إلى تقليدها وشادوا إجلالا وتكبيرا للإله «بعل أمون» تماثيل في عدة مدن لهم مثل قرطة، ميلة وقالمة[1].

خاضت قرطاجة حروبا دامية وطويلة ضد روما، عرفت في التاريخ القديم بالحروب البونية الثلاثة: الحرب البونية الاولى (264 ق.م –241 ق.م)، والحرب البونية الثانية (218 ق.م – 202 ق.م)، والحرب البونية الثالثة (149 ق.م – 146 ق.م)، انتصرت فيها روما وقضت على قرطاج سنة 146 ق.م، وعلى إثر ذلك انتهجت سياسة توسيعية ذات طابع عدواني تمكنت عن طريقها من إحكام السيطرة على شعوب البحر الأبيض المتوسط[2]. وتم إخضاع قرطاج لروما وأطلقوا عليها إسم «مملكة الرومان بإفريقيا»، ثم احتلوا شرقي نوميديا وسموها «إفريقيا الجديدة» في سنة 46ق.م، بعد ذلك وجهوا أنظارهم إلى موريطانيا الشرقية التي سيطروا عليها سنة 33 ق.م[3].

لم يتمكن الرومان من التأثير المباشر في الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع البربري، لأن البربر كانوا دائما ساخطين وثائرين على سياستهم طيلة فترة سيطرتهم عليهم (146 ق.م - 429 م)، لأنهم كانوا يرون فيهم أمة مستعمرة ومتسلطة حرمتهم من الفوائد الاقتصادية التي كانت تتميز بها أراضيهم، ونتيجة لذلك لم يحدث الاندماج بينهما، حيث احتفظ المجتمع البربري القديم بخصائص ديانته المتميزة، وسائر خصوصياته الاجتماعية رغم سياسة الرومنة التي كانت تهدف أيضا إلى نشر المسيحية[4].

---

[1] – مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص ص 167، 168.

[2] – محمد البشير شنيتي: الاحتلال الروماني للبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م – 40 م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 45.

[3] – عبد الله شريط، محمد الميلي: المرجع السابق، ص ص 34، 35.

[4] - Georges Andrien : L'Eglise de l'Afrique du nord : Algérie, Maroc, Paris, France, 1991, p 42.

وإذا كان من الثابت غياب الطبقية في المجتمع البربري القديم، بحكم أنه كان مجتمعا قبليا، وأن اقتصاد القبيلة لا يسمح بتراكم الثروة في يد كمشة من السكان، فإن الاحتلال الروماني أسس لوضع طبقي واضح أفرز بروز عدة طبقات اجتماعية تتمثل فيما يلي:

1- طبقة كبار الملاك والمجندين وكبار الموظفين:

تعاون كبار الملاك مع الاحتلال الروماني منذ البداية، وانضم إليهم بعض المجندين وكبار الموظفين الذين قدموا خدمات جليلة للإدارة الرومانية. وقد كانت هذه الأخيرة تجند من البربر وتنقلهم خارج وطنهم وخاصة إلى أوروبا الشمالية، وتنقل المشاة إلى ضفاف النيل، وعندما تدعو الضرورة إلى الاستزادة في الجيش تطلب الإدارة الرومانية من رؤساء القبائل البربرية مددا كبيرا، وفي مقابل ذلك فقد كافأتهم ومنحتهم مناصب مهمة في هياكل الدولة[1].

2- طبقة البرجوازية البلدية:

مكنت الإدارة الرومانية بعض العناصر من المجتمع البربري الحضري من الحصول على المواطنة الرومانية مما أدى إلى بروز طبقة اجتماعية جديدة في بعض الحواضر تدين بالولاء للاحتلال الروماني، وظهر من بينهم بعض المثقفين الذين ترومنوا ودافعوا عن الثقافة الرومانية.

3- طبقة الأحرار:

تحتل هذه الطبقة وضعا استثنائيا داخل المجتمع، فأفرادها أجانب في نظر القانون الروماني، ولا يملكون سوى حريتهم وسواعدهم. وقد تم تجريدهم من كل ممتلكاتهم منذ بداية الاحتلال. وأنزلتهم الإدارة الرومانية منزلة دنيا، وصنفتهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي، فتحولوا إلى أيادي عاملة رخيصة لدى كبار الملاك، وهم لا يختلفون كثيرا عن طبقة العبيد.

[1]- مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص ص 279، 280.

4- طبقة العبيد:

تتشكل هذه الطبقة من السكان البربر الذين انتصبوا شوكة مغروسة في حلق إدارة الاحتلال الروماني عندما وقفوا في وجهه وحاربوه. وقد ترتب عن ذلك أن فقدوا حريتهم. وهم مقسمون بدورهم إلى فئتين رئيسيتين:

أ- عبيد الأرض: وهم الذين يمارسون أعمالا شاقة لمصلحة كبار الملاك الرومان، ولا يتمتعون بأدنى الحقوق.

ب- عبيد الخدمة: وهم الذين يقدمون خدمات متعددة في قصور الأسياد الذين جيء بهم في الغالب الأعم من شرقي البحر الأبيض المتوسط، ومن بلاد الإغريق وهي مناطق لها تقاليد عريقة في هذا الشأن[1].

ولما سقطت حكومة روما أحكم الوندال قبضتهم على مفاصل البلاد، فكثرت الاضطرابات والنوائب، ولم ينتفع المجتمع البربري من استعمار الوندال في شيء لأنهم كانوا أهل بداوة، ولم يكونوا البتة أهل مدنية وحضارة، حيث عاملوا السكان بفظاظة ووحشية، كانت خير معين لهم على إيقاظ وعيهم، فثاروا ثورة عارمة كسرت العبودية التي فرضوها عليهم ظلما وعدوانا. وفي تلك الأثناء وقع حادث كان له أثر خطير في مجرى التاريخ، ذلك هو مبعث نبي الخلق سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام في جزيرة العرب، ونزول القرآن الكريم وانتشار الإسلام وقيام المسلمين بالفتوحات ودخولهم إلى هذه البلاد لينقذوها من هذا الاستعمار المقيت وينشرون عقيدتهم السمحاء بين فئات المجتمع البربري التي تأمر بالتقوى والعدل والإخاء.

والواقع أن الحديث عن المجتمع والحياة الاجتماعية بصفة عامة في بلاد المغرب خلال العهد الإسلامي أوسع بكثير من هذه السطور التي نعرض لها، لذلك سنوجز الكلام بشكل مختصر بالتطرق للحياة الاجتماعية للرستميين والحماديين لنقدمها كنموذجين للحياة الاجتماعية وأحوال المجتمع خلال العهد الإسلامي. وقبل ذلك نشير إلى أن البربر عندما رأوا أن الفاتحين المسلمين يختلفون عن الغزاة الأقدمين أقبلوا

[1]- محمد بشير شنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص ص 249، 250.

على الإسلام ودخلوا في دين الله أفواجا، وأرسل لهم الخلفاء من يفقههم في أمور دينهم ويعلمهم العربية حتى صاروا من أشد الناس إخلاصا له[1].

بعد أن حقق المسلمون الفاتحون الوحدة السياسية في إطار الدين الإسلامي الجديد الوافد من شبه جزيرة العرب، تم إلحاق إقليم المغرب بالخلافة الإسلامية في دمشق ثم بغداد، لكن سرعان ما دبت النزعة الاستقلالية، وظهرت زعامات إقليمية ذات بعد استقلالي عملت على تمزيق وحدة المغرب الإسلامي وفصلته عن المشرق منها إمارة الرستميين بتيهرت بغرب المغرب الأوسط (الجزائر)، والأدارسة بالمغرب الأقصى، والأغالبة بالمغرب الأدنى (تونس)[2].

وقد كثر سكان إمارة الرستميين واختلفت فيهم عناصرهم وأجناسهم، وسكنتها عدة عناصر سكانية قبل أن يستوطن بها مؤسسها عبد الرحمن بن رستم مثل الأسر المراسية والصناهجية. وبعد تأسيس هذه الإمارة ظهرت أسر أخرى من لماية وهي من أقدم أحلاف زناتة وسدراتة وهوارة ولواتة وزواغة ونفوسة الجبل التي كانت أوفى أنصار الرستميين. كما سكن عاصمة الرستميين أقوام من القيروان ومن بسكرة وفاس، وكان من بينهم أيضا جنود من جيش القيروان الأغلبي الذين نزحوا إلى تاهرت وانخرطوا في حرس الإمام عبد الرحمن بن رستم بعد ما نشب خلاف بينهم وبين أميرهم وكان في المدينة أيضا عدد قليل من أهل الأندلس وجماعة كبيرة من العبيد ومن المسيحيين[3].

كانت الحركة العلمية بتيهرت نشيطة نشاطا كبيرا، حيث كانت ميدانا لأهل المذاهب ومختلف النحل الدينية والفكرية من خوارج ومعتزلة ونحوهما، وكثر بها أهل العلم والمعرفة والأدب والفقه والزهد[4]، مما يدل على أن الإمارة عرفت استقرارا اجتماعيا وتنوعا عرقيا كبيرا، خاصة إذا علمنا أن مؤسسها عبد الرحمن بن رستم كان عالما ومفسرا قبل أن يكون رجل سياسة.

---

[1]- محمد الطمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 102.

[2]- يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الأول، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص 33.

[3]- رشيد بورويبة: الجزائر في التاريخ: العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 111.

[4]- عبد الله شريط، محمد الميلي: المرجع السابق، ص 63، 64.

وفي سنة 405 هـ / 1014 م أسس الحماديون دولتهم، وعمرت ردحا معتبرا من الزمن قدر بقرن وتسعة وثلاثين عاما، قاومت خلالها صروف الدهر وفرضت هيبتها على التاريخ، ومر تاريخها بمرحلتين هامتين هما: مرحلة قلعة بني حماد (1014 م- 1067 م)، ومرحلة بجاية (1067 م- 1153 م). وكان عهد الحماديين بحق عهد إنشاء وترقية وازدهار ونماء، ذلك أن التسامح الديني الذي ساد في عهدها هو الذي حرر الفكر ودفعه إلى الخلق والإبداع[1].

إن ما ميز الحياة الاجتماعية في الدولة الحمادية انتشار المدن التي كانت تحيط بها أسوار، وكانت هذه الأسوار مشيدة من الحجارة. وينتشر هذا النوع في قلعة بني حماد وأشير وقسنطينة وميلة وباغاية وتيجس وبلزمة ونقاوس وتبسة. أما مجانة فقد كانت محاطة بسور من الآجر، بينما سورت بجاية بسور من الحجر . أما مدن طولقة وبنطيوس والمسيلة فقد كانت أسوارهم من الطوب، وكانت مدينة برشك محاطة بسور من تراب. وكانت لأسوار هذه المدن أبواب يختلف عددها من مدينة لأخرى. كما كان لبعض المدن سوران، ولبعضها الآخر أسوار مطوقة بخنادق. وكان للمدينة الحمادية مسجدا على الأقل، وأسواق وحمامات شأنها في ذلك شأن باقي المدن الإسلامية. وغني عن البيان أن هذه المرافق كانت تلعب دورا مركزيا في الحياة الاجتماعية للسكان. وكانت هذه المدن أيضا مزودة بمياه العيون والجباب والصهاريج والآبار والأنهار والجداول[2].

عاشت في بجاية الكثير من الملل والنحل والطوائف المسيحية، إضافة إلى ذلك وفود اللاجئين من الأندلس[3]. وتعايشت كل هذه الطوائف والأجناس من شيعة وسنة وإباضية ونصارى ويهود. وذكر الإدريسي أن عدد سكان الشيعة أواخر أيام الدولة الحمادية وصل إلى نحو أربعة آلاف. وذكر البكري أن أهل السنة والجماعة كانوا يتركزون في بنطيوس وطولقة، والإباضية كانوا يتركزون في باغاية وتهودة وقرب ورقلة. بينما كان النصارى يفضلون الإقامة في قلعة بني حماد. وكانت لهم حظوة ومكانة واعتبار، خاصة أيام الأمراء الأقوياء الأوائل أمثال حماد والناصر. وقد كانت العلاقات طيبة بين هذا الأخير والبابا غريغواز

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 35-37.

[2]- رشيد بورويبة وآخرون: المرجع السابق، ص 237.

[3] - Mahfoud Kaddache: l'Algérie médiévale, S.N.E.D, Alger, Algérie, 1982, p 91.

السابع. أما اليهود فقد استقروا أيضا بقلعة بني حماد وخاصة بعد الغزو الهلالي لمدينة القيروان. وكانوا يمارسون التجارة والطب والصياغة، كما كانوا مستشارين بارعين وخبراء في المسائل المالية، وقد عاشت هذه الجماعات الإثنية في سلام ووئام، وسادت بينهم علاقات احترام رغم اختلافهم العرقي والجنسي[1].

لقد كانت قلعة بني حماد منطقة استقطاب وجذب للعلماء من مختلف الأمصار، هاجروا إليها بعد ما ضاقت بهم بلدانهم، فجاؤوها من القيروان والحجاز والعراق والأندلس وصقلية وبلاد الشام ومصر. وكان من الطبيعي جدا أن تستفيد الحياة الثقافية والاجتماعية من علمهم وثقافتهم. والواقع أن التراجم التي أثبتها أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني (ت 704هـ / 1304م) في كتابه الموسوم «عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية» لمشاهير وعلماء وصلحاء وزهاد بجاية ومنطقتها الأصلاء منهم والوافدين إليها من بلاد الأندلس أو المشرق العربي، وعددهم مائة وتسعة وأربعين ترجمة، تعد بحق أقوى دليل على ذلك الازدهار الثقافي والتنوع والرقي الاجتماعي الذي عرفته بجاية ومنطقتها في تلك الحقبة التاريخية، لقد كان بحق أثرا علميا نفسيا يكشف لنا عن الازدهار العلمي والأدبي الذي ميز بجاية عهد ئذ. والثابت أنه يعد كذلك مصدر أساسي لمؤرخي الحياة الاجتماعية والثقافية والعقلية والأدبية لبجاية ومنطقتها، بل للجزائر ككل في تلك الحقبة التاريخية[2].

على هذه الشاكلة عاشت إمارة الحماديين ازدهارا وتطورا في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، بل لقد مس هذا التطور مختلف نواحي الحياة الأخرى، لكن هذا الازدهار كان مؤقتا حيث تظافرت عدة عوامل عجلت بسقوطها مثل كثرة الصراعات الداخلية بين أفراد الأسرة الحاكمة، وتفكك الجبهة الداخلية، وكثرة النوائب بين القبائل الكبيرة، وتزايد غارات النورمان الأوربيين على سواحلها، وبروز قوة الموحدين الناشئة التي حملت على عاتقها إعادة الوحدة السياسية لإقليم المغرب العربي، ضف إلى ذلك أن هذه الإمارة لم تكن تملك مقومات الدولة الوطنية الحقيقية، بسبب محدودية رقعتها الجغرافية، وقلة عدد سكانها، وتفكك جبهتها الداخلية، وطبيعة نظام الحكم فيها الذي زاغ عن جادة الصواب وانحراف ومال إلى ممارسة الاستبداد، ضف

[1] – رشيد بورويبة وآخرون: المرجع السابق، ص 240.

[2] – أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص ص 55، 302.

إلى ذلك أن علاقتها مع جيرانها لم تكن على أحسن ما يرام في الغالب الأعم. كل هذه العوامل عبدت الطريق للموحدين الذين أزالوها من الوجود بصفة نهائية سنة 1153 م[1].

هذه بعض الأضواء حول تاريخ المجتمع الجزائري خلال العهود القديمة وفترة الحكم الإسلامي، وقد عرفنا أن المجتمع البربري القديم خلال هذه العهود الطويلة قد تأثر بالقرطاجيين تأثيرا بعيد الأثر، ولا يحوي تاريخ البربر نظيرا له إلا ما كان من تأثير العرب في العصر الإسلامي، وأن الحياة الاجتماعية ببلاد البربر على عهد الرومان كانت قد بلغت من الانحطاط والتقهقر والشقاء ما لم تبلغه في دور من أدوار تاريخها.

I. التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري:

تميزت التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني باختلاف السكان تبعا لنمط معيشتهم وأسلوب حياتهم وتباين مصادر رزقهم، بل حتى ولطبيعة صلتهم برجال السلطة العثمانية، وعلى هذا الأساس فقد درج المؤرخون على تصنيفهم إلى عدة طوائف وجماعات تسكن المدن والأرياف. وكان سكان الفئة الأولى مقسمون بدورهم إلى جماعات طائفية وحرفية، وكان الأتراك العثمانيين يحتلون أعلى درجات السلم الاجتماعي، ثم يليهم الكراغلة الذين يحلو للبعض تسميتهم بـ « المولدين» وطبقة حضر المدن الذين تقاطرت عليهم جماعة الأندلسيين والأشراف، وتضاف إليهم الفئات البرانية التي نزحت للمدن الجزائرية لممارسة أنشطة وأعمال خاصة، كما تضم المدن أيضا فئة الدخلاء واليهود والنصارى.

أما سكان الفئة الثانية أي سكان الأرياف فهم مقسمون بحسب علاقتهم بالسلطة العثمانية إلى متعاونين معها (قبائل مخزنية)، وخاضعين للسلطة البايلكية (قبائل الرعية)، ومتحالفين (قبائل متحالفة)، وممتنعين (قبائل ممتنعة) التي كانت تسكن الجبال والفيافي والمناطق ذات التضاريس الوعرة، وكانت تعيش في شكل "كنفديراليات" بعيدا عن الرقابة البايلكية. وفيما يلي نستوضح ذلك بشيء من التفصيل.

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 41، 42.

أولا: سكان المدن

شكل سكان المدن نسبة ضئيلة من إجمالي سكان الإيالة قدرها المؤرخون بنحو 5%. وما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن سكان مدن الشرق الجزائري كانوا لا يتعدون نسبة 3%، في حين تزداد هذه النسبة ارتفاعا كلما تقدمنا نحو الجهات الغربية من البلاد، حيث تكثر المدن ويزداد عددها[1].

وقد تعددت المدن الجزائرية خلال العهد العثماني. وفي نهاية هذا العهد اشتهر بعضها مثل الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، عنابة، معسكر، مازونة، المدية، البليدة، بسكرة، مليانة مستغانم، بجاية، المسيلة، تبسة، عين ماضي، تقرت، ورقلة، وغيرها[2].

وقبل الحديث عن سكان المدن، نرى من الملائم أن نسوق لمحة عن بعضها في بعض جهات البلاد لعل ذلك يساعدنا على فهم واستجلاء الأحداث والوقائع التي نسوقها.

لقد كانت المدن الساحلية أكثر استقطابا للسكان من المدن الداخلية، وهذا ما يمكن استنتاجه مما ذكره الحسن بن محمد الوازن الذي قدر سكان مدينة بجاية بنحو ثمانية آلاف كانون في القرن السادس عشر الميلادي[3].

غير أن هذا العدد سرعان ما تراجع بسبب سيطرة الاسبان على مقدرات هذه المدينة، إذ فضلت أعداد معتبرة من سكانها مبارحتها.

وبالموازاة مع ذلك انكمش أيضا نشاطها التجاري حيث احتكر الديوان على المستوى المركزي كل صفقاتها التجارية، وهكذا تحولت معظم أنشطتها التجارية نحو موانئ وهران، الجزائر، عنابة وتونس بعدما

---

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792–1830)، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 47.

[2] – صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي (1514–1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 355.

[3]– الحسن بن محمد الوازن الفاسي: وصف إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ص 37.

كانت وجهتها المفضلة نحو الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط، وخاصة مع التجار الجنويين والمارسليين وغيرهم من تجار الأمم الأوروبية[1]

وربما كانت مدينة عنابة الساحلية أيضا من المدن الجزائرية التي شهدت كثافة سكانية عالية، وهذا ما أشار إليه الدكتور «شو» حينما أكد أن أحوالها الاقتصادية قد تحسنت أثناء القرن السابع عشر الميلادي، حيث ارتفع عدد سكانها إلى نحو ثمانية آلاف نسمة[2]، وواصل هذا العدد في الارتفاع ليصل إلى نحو إثني عشر ألف نسمة في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي، وهو الأمر الذي جعل صالح باي قسنطينة (1771- 1792)* يعمد إلى تدشين مسجد آخر بها سنة 1791، بعدما كان بها جامع واحد وهو جامع سيدي أبي مروان الشريف الذي يعود تاريخ تشييده إلى سنة 1033م[3].

أما منطقة الأوراس فقد كانت تضم عدة مدن أو مراكز عمرانية مثل باغاي، ونقاوس، وبلزمة، وبسكرة، وطبنة، وطولقة، وغيرها. وقد تميزت بشيوع الحياة البدوية والعشائرية وتلاشي سلطة البايلك لأنها بقيت عصية عن سيطرة العثمانيين. وظلت وفية لنهجها الاستقلالي، وكانت منطقة طرد للسكان لأنها

---

[1]- Mouloud Gaïd : Histoire de Bejaïa et de sa region depuis l'antiquité jusqu'à 1954, Editions Mimouni, 2eme édition, Boumerdes, Algérie, 1991, p 139.

[2]- Thomas Shaw : voyage dans la régence d'Alger, traduit par J. Mac carthey, Editions bouslama, Tunis, Tunisie, 1980, p 344.

* يعد صالح باي (1771-1792) من أشهر البايات الذين تولوا دفة حكم بايلك قسنطينة، حيث اشتهر بأعماله وانجازاته الجليلة. وتذكر المصادر التاريخية أنه بذل جهودا كبيرة في مجال إحياء الحركة العلمية، وتوسيع نطاق المعرفة والاهتمام بالمدارس والمعاهد والتعليم وبرامجه، كما اهتم بالمعلم والمتعلم على حد سواء، وسهر على توفير أسباب الراحة والإقامة للمتعلمين الوافدين إلى مدينة قسنطينة من المناطق البعيدة، كما اشتهر صالح باي كذلك بتدشينه للمدرسة الكتانية، والجامع الأعظم سنة 1774، وأوقف عليه من أملاكه الخاصة. ويذكر محمد صالح العنتري أن صالح باي خصص للمعلمين ورجال العلم والدين من فقهاء ووعاظ وأئمة أجورا سنوية قارة من أموال الأوقاف التي انشغل أيما انشغال برعايتها وصياغتها ، حول ذلك ينظر:

- فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 69.
- سليمان الصيد: نفح الأزهار في قسنطينة من الأخبار، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، دون تاريخ، ص 35.
- محمد صالح العنتري: فريدة المنسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 77.

-A. cherbonneau : «inscription arabe», in revue africaine n°3, année 1858, p 469.

[3]- Perrot : Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger, Paris, France, 1830, p 26.

كانت تفتقر إلى الغذاء الكافي، وهذا ما دفع بالكثير منهم إلى الهجرة نحو المناطق الأخرى التي تتوفر على شروط أحسن مثل هجرة عشيرة العيشاوة نحو الساحل الشرقي في جهة إيدوغ (بونة) وسطورة، وكذا هجرة عشائر التلاغمة وأولاد عبد النور وأولاد سلام وأولاد لخضر وأولاد سلطان والسعيد وأولاد معوش نحو جهات الهضاب العليا القسنطينية[1].

والحقيقة أن حياة الترحال والهجرة كانت سمة بارزة للسكان في عدة مناطق أخرى من البلاد ولاسيما لسكان المدن الصحراوية مثل سكان مدينتي ورقلة وتقرت، وهما مدينتين كانتا تشكلان وحدة جغرافية وبشرية وتاريخية واحدة، وقد كان رجال السلطة العثمانية يشجعون هجرتهم الفصلية نحو المناطق التلية، لأن ذلك ينسجم مع مقاصدهم الرامية إلى إحكام السيطرة عليهم، وفي الوقت نفسه محاولة بناء جسور ثقة معهم بغرض توطيد سلطتهم وتأكيد نفوذهم على سكان الجنوب الذين جبلوا على حياة التمرد بعيدا عن أعين الرقابة البايلكية[2].

لقد كانت مدينتي ورقلة وتقرت تنطويان على أهمية اقتصادية استثنائية بفضل طريق الواحات والقصور الذي يخترقهما، وهو الذي يبدأ من تافلالت باتجاه غدامس، ومن ورقلة وتقرت يتفرع نحو غات وتماسين والقليعة والأغواط والزيبان، وهو طريق يختصر المسافات، ويمتاز باستتباب الأمن، والأهم من هذا كله أنه مدر للربح[3].

وقد ترتب على ذلك أن هذه المنطقة أصبحت مستودعا وسوقا استهلاكية لمنتوجات الصحراء والمناطق التلية وبلاد السودان، فالتل يزودها بالحبوب، والزيوت، والسلاح، والعطور، والمواد المستوردة من أوروبا،

[1]- Archive du ministère de la guerre, H 227, notice sur la province de Constantine, p p 8,9.
[2]- Louis Boudicour, la guerre et le gouvernement de l'Algérie, sagnier et bray, Paris, France, 1853, p 290.
[3] - M. Prax : commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan , Just-Rouvier, Paris, France, 1849, p 259.

والصحراء تمدها بالتمور والأصواف والجلود والمواشي والجمال وغيرها من المنتجات الصحراوية في حين كانت بلاد السودان تزودها بالبخور والعاج والفول السوداني والعبيد وغيرها[1].

وبفعل وفرة هذه المواد، فقد انخفضت أسعارها بأسواقها بينما نجدها مرتفعة في أسواق التل. ففي أسواق مدينة تقرت مثلا كان سعر العبد يقدر بـ250 فرنك، بينما يباع في أسواق القل بـ 500 فرنك، وقد يرتفع ثمنه إذا كان يستجيب لأحسن المعايير والمواصفات اللازمة[2].

لا يكتمل الحديث عن أهم مدن الجزائر خلال الحقبة العثمانية دون الحديث عن مدينة الجزائر التي كانت آهلة بالسكان من مختلف الطوائف باعتبارها عاصمة البلاد ومعقل القرصنة. وقد ذكر الحسن بن محمد الوازن أن عدد سكانها كان لا يتجاوز أربعة آلاف كانون خلال القرن السادس عشر الميلادي[3].

غير أن هذا العدد ارتفع بشكل لافت للانتباه في عهد حكم طائفة رياس البحر خلال القرن السابع عشر الميلادي ليصل إلى مائة ألف نسمة، بل ليتجاوزه ليصل إلى نحو مائة وثلاثون ألف نسمة[4]، والحقيقة أن هذه الزيادة السكانية كانت نتيجة لهجرات الأندلسيين إليها، وتزايد عدد الوافدين إليها من أتراك وسكان محليين باعتبارها أصبحت مقر للسلطة المركزية، وهكذا ارتفع عدد سكانها إلى أكثر من مائتي ألف نسمة سنة 1621، ثم تراجع بسبب وباء الطاعون الذي عصف بالإيالة حينئذ[5].

---

[1]- Le comte d'Escayrac de lautuné : le desert et le Soudan, E. Thunot, Paris, France, 1853, p p 560, 561.

[2]- Piere Boyer : la vie quotidienne d'Alger a la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, France, 1963, p 166.

[3]– الحسن بن محمد الوازن الفاسي: المصدر السابق، ص 50.

[4]– وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 81.

[5]- H.D. de- Grammont : «Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII[e] siècle », in revue africaine n° 23, année 1879, p 136.

وفي نهاية العهد العثماني ازداد عدد سكان المدينة تراجعا مثلما يؤكده وزير الحربية الفرنسية «كليمون طونير» في تقريره الذي رفعه إلى الملك الفرنسي سنة 1827 وذلك في معرض الاستعدادات الفرنسية لغزو الجزائر، حيث أشار إلى أن سكان المدينة تراجع إلى نحو أربعين ألف نسمة[1].

هذه لمحة عن بعض المدن الجزائرية، ونعتقد أنها تكفي للإلمام بالخطوط العامة لمدن الجزائر خلال العهد العثماني، وقد سكنتها مجموعات سكانية وأقليات عرقية وإثنية نأتي على الحديث عنها تباعا.

1-الأقلية التركية:

تتشكل هذه الفئة في الغالب الأعم من الجنود الأتراك أي الانكشارية، الذين كانوا يفضلون الاستقرار في الحصون والثكنات العسكرية في مدينة الجزائر، أو أنهم يتوزعون على الحاميات التي كانت توجد في المدن الأخرى. ومن أبرز هذه الحصون حصن القصبة، وبرج النجمة، وبرج الجديد، وبطارية الباب الجديد وبطارية سيدي رمضان. ومن أهم الثكنات ثكنة الخراطين، وماكرون، وأسطى موسى، والدروج، وأسكي، وباب الجزيرة، باب البحر، والتمارك، والعريش، واللبنانجية، وتعد هذه الأخيرة أقدم ثكنة وهي أكبرها أيضا حيث كانت تضم 1661 إنكشاري يتوزعون على 65 فرقة يصطلح على تسميتها بـ «الأوجاق»[2] .

ويلاحظ أن هذه الفئة كانت تشكل أقلية ضئيلة في المجتمع الجزائري إذ لم يتجاوز عددها في أحسن الأحوال عشرين ألف نسمة، وكانت منعزلة عن بقية السكان[3].

ورغم المدة الطويلة التي قضاها الأتراك في الجزائر، والتي تجاوزت ثلاثة قرون من الزمن (1519-1830)، إلا أن عددهم بقي ضئيلا، وذلك بسبب حالة العزوبية التي كان يعيشها أغلب أفراد الجيش الانكشاري العامل بإيالة الجزائر. ضف إلى ذلك أن الفئات التي تصاهرت مع بعض الأسر المحلية، ونتجت

---

[1]- Clemont Tonnerre : «Rapport au roi sur Alger», in revue Africaine n°70, année 1929, p 230.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 92.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 42.

عن تلك العلاقة فئة الكراغلة، كانت لا تنظر بعين الرضا لهذه الفئة، لذلك كانت ترفض تبنيهم وتعتبرهم عنصرا هجينا لا يرتقي إلى مستوى العنصر التركي النقي، حتى أن بعضهم كان يفضل عمليات الإجهاض لكي لا يرتبطون بصلات المصاهرة وروابط الدم بالأسر المحلية.

وهناك سبب مركزي آخر تسبب في إضعاف عدد هذه الفئة يتمثل في تعرض الكثير منهم إلى الأسقام والأوبئة التي كانت تظهر عادة على السفن التي تستقدم من الأناضول[1]، وهذا ما أشار إليه أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر حينما قال أن خلال سنة 1787: «... جاء الوباء للجزائر حتى وصل عدد الأموات أحيانا إلى خمسمائة جنازة كل يوم، ويسمى بالوباء الكبير، قيل أنه أتى من بر الترك في مركب يدعى ابن سماية، وطال الوباء بالجزائر إلى سنة 1797 ...»[2].

ويبدو أن القائمين على تصريف شؤون الإيالة تفطنوا إلى هذا الأمر، فعملوا على استقدام جماعات من الأتراك الأناضول، وإلا لانتهى الأمر بالأقلية التركية إلى الذوبان، وهذا ما يفسر حرص دايات الجزائر على تشجيع المغامرين والمتطوعين الأتراك على الانخراط في أوجاق الجزائر حتى بعد تحرج السلطة العثمانية من فرق الانكشارية والقضاء عليها من طرف علي خوجة سنة 1817، وليس أدل على ذلك من أن الجزائر كانت قد استقبلت سنة 1818، نحو 234 تركيا من الأناضول وصلوها على ظهر مركبتين واحدة انجليزية وأخرى يونانية[3].

وتجدر الإشارة إلى أن الأقلية التركية كانت تعيش منعزلة عن بقية سكان الإيالة، ورغم التحولات التي عرفتها البلاد إلا أنها لم تكن لها تأثير على جوهرها، فقد بقت متمسكة بنقاوة أصلها وبمميزاتها وشديدة الحرص على طابعها العسكري الذي كان يشكل درعها الواقي من المجتمع المنفصلة عنه والتي كانت تمارس عليه شتى أشكال التسلط بواسطة جبايتها[4].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 93.

[2]- الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 51.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 93.

[4]- دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي من خلال المصادر مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، تونس، 2003، ص 45.

والحقيقة أن الأتراك كانوا يرغبون في إبقاء هذا الوضع حتى يضمنون استمرارية هيمنتهم على المناصب الحكومية والمراكز السلطانية، وصيانة تقاليدهم الخاصة بنظم العيش وقواعد السلوك، فتجدهم يعتزون بوظيفتهم العسكرية ولغتهم الأصلية، وفي بعض الأحيان بأجرهم الذي يحصلون عليه لقاء عملهم الإداري أو أي مدخول آخر يحصلون عليه من بساتينهم أو حوانيتهم. وفي كل الأحوال فإنهم لم يجتهدوا في غراسة الأرض ولم يتجشموا عناءاستثمارها[1].

ويلاحظ أن الأتراك لم يشتهروا بهذا السلوك في بداية استقرارهم بالجزائر رغم ما كانوا يتصفون به من انطواء وخشونة واعتداد بالنفس، وليس أدل على ذلك من أن خير الدين بربروس وبعض الحكام والموظفين السامين الأتراك كانوا لا يتحرجون من الزواج من نساء البلاد، ويجتهدون في سبيل ربط علاقة مصاهرة مع زعماء بعض العشائر القوية[2]، حيث تزوجوا من بناتهم فكان زواجهم بهذه الصفة زواجا سياسيا[3]، وكانوا يحصدون من ورائه فوائد جمة[4]، فقد تزوج أحمد باي القلي (1756-1771) من عائلة بن قانة وهي عائلة متنفذة في الجنوب القسنطيني حينما كان انكشاريا بسيطا ويشغل منصب آغا محلة بمدينة القل بشرق البلاد[5].

ومن أمثلة ذلك أيضا أن حسن باشا بن خير الدين طلب يد ابنة الشيخ عبد العزيز سلطان بني عباس، غير أنه رفض تزويجها له لأن أصوله الشريفة تلجمه عن ذلك وتجعله يترفع عن الارتباط به! ونكاية فيه تزوج

---

[1]- M.P.Rozet :voyage dans la regence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, Tome 2, A. Bertrand, Paris, France, 1833, p 277.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 93.

[3]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16م –20م)، الجزء 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 158.

[4]- Hamden Khodja : le miroire apercu historique et statistique sur la regence d'Alger, éditions sindbad, Paris, France, 1985, p 67.

[5]- L.Ch. Féraud : «les ben-djellab sultans de touggourt, notes historiques sur la province de constantine», in revue Africaine n° 24, année 1880, p 105.

الباشا من ابنة شيخ عائلة بلقاضي عدوه التقليدي. وبسبب ذلك ازدادت حظوة هذه العائلة وعلا كعبها، وأضحت تعامل معاملة خاصة مما أثار سخط الانكشارية ضد الباشا[1].

غير أن هذه العلاقة كانت محل استهجان معظم أفراد الفئة التركية الحاكمة، حيث كان بعض الدايات وقادة الجيش يفضلون حياة العزوبية عن الزواج بالجزائريات، وبالغ آخرون حينما أقدموا على حرمان بعض الجنود الأتراك الذين يرتبطون بعلاقة مصاهرة مع العائلات الحضرية من بعض الامتيازات، كما كان أهل الزوجة الراغبين في خلق صلات مصاهرة مع العناصر التركية يتعرضون إلى البطش ومختلف أصناف العقاب، ومن أمثلة ذلك أن أحد أعيان مدينة الجزائر الذي كان يدعى سي قدور قتل ظلما وعدوانا لأنه زوج ابنته لأحد الأتراك، وكان الحكام الأتراك لا يتحرجون من تردد جنودهم على بيوت الدعارة التي انتشرت بشكل لافت للانتباه في المدن الجزائرية التي كانت تقيم بها الحاميات التركية[2].

والأكثر من ذلك كله أن هذه الحرفة السيئة السمعة كانت منظمة من قبل الجهات الرسمية للإدارة العثمانية، وكانت المومسات مستخدمات لدى الدولة، وكن يدفعن ضريبة معلومة على مداخيلهن، كما أن هذه المهنة كانت تخضع لتنظيمات وتراتيب خاصة، وكان يشرف على تصريف شؤونها موظفا ساميا يدعى «المزوار»، يسهر على رقابة المومسات، ويأمر بتفتيشهن بصورة منتظمة، وفي إطار هذا التنظيم فإن المومسات ملزمات بالعيش داخل حي مدني خاص مغلق بإحكام، يحجر زيارته والدخول إليه إلا وفق إجراءات خاصة، ذلك أن الشخص قبل زيارته لهذا الحي كان ملزما بتقديم طلب إلى المزوار يذكر فيه بعض البيانات مثل اليوم الذي يرغب الدخول فيه، والسعر الذي يدفعه، وعلى إثر ذلك يصدر المزوار أمرا في شأنه بالموافقة[3].

ولعله من المفيد أن نؤكد في نهاية هذا المبحث المتعلق بالأقلية التركية في المجتمع الجزائري أن هناك عنصرا مهم جدير بالذكر في هذا السياق، وهو أن الصراع الذي كان قائما بين فرق الوجاق ورياس البحر من

---

[1]- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 إلى القرن 19، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسنطينة، 1991، ص 204.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 93.

[3]- وليم سبنسر: المرجع السابق: ص ص 99، 100.

جهة، وبين العناصر التركية وجماعة الكراغلة من جهة أخرى هو الذي فرض على الأقلية التركية كذلك حياة العزلة والانطواء وجعلهم يبتعدون عن باقي السكان مما أدى إلى تسمم علاقاتهم بالأهالي، وحال دون اندماجهم وارتباطهم بالبلاد، وقد ترتب عن ذلك بداهة أفول نجم العنصر التركي وضموره في الأشهر الأولى للاحتلال الفرنسي، ولم يترك أثرا في البنية الاجتماعية لسكان المدن ولا حتى في طريقة عيشهم رغم المدة الطويلة التي قضاها في الجزائر، إذ بقي نفوذهم منحصرا في النظم الإدارية والعسكرية، الأمر الذي جعل الوجود العثماني في الجزائر وجودا عسكريا وإداريا ليس إلا[1].

ومن نافلة القول أنه كان من المفروض أن تختلط الأقلية التركية بسكان الجزائر، خاصة وأنهم جاءوا باسم الدين الإسلامي لإنقاذ إخوانهم الذين استنجدوا بهم وطلبوا حمايتهم من تهديدات المسيحيين، أو من تحرشات الكفار الذين سعوا إلى تحويل هذه البلاد من «دار إسلام» إلى «دار كفر»، ومن «دار سلم» إلى «دار حرب» وفق التمثلات الدينية السائدة عهد ئذ.

لقد كان الأحرى بهم أن يؤاخوا بينهم وبين أهل البلاد، وأن يشاورهم في مسائل الدين والدنيا، وأن يفتحوا أبواب الاندماج أمامهم، وأن يخالطوهم ويندمجوا معهم، خاصة وأن ما يجمعهم بسكان البلاد أكثر بكثير مما يفرقهم عنهم. غير أنهم انحرفوا عن جادة الصواب ولم يحسنوا التصرف فاحتكروا الحكم في أيادي كمشة منهم لمدة تجاوزت ثلاثة قرون من الزمن، والأخطر من ذلك كله أنهم استبدوا بالسلطة واستذلوا سكان البلاد، واستعلوا عنهم وعاملوهم معاملة الطرف المنتصر للطرف المنكسر، رغم أن أهل البلاد كانوا قد استقبلوهم برحابة صدر وتحالفوا معهم داخل الجزائر لتوطين الأمن ولجم وقمع القبائل الثائرة والمتمردة، وقد غصت القلاع والثكنات والرباطات والسفن بجنود الجزائر الذين أبلوا بلاء حسنا في حروب الجهاد التي خاضها العثمانيون ضد أساطيل الأمم الأوروبية[2].

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 94.

[2]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 134،135.

2-الكراغلة:

بعد أجيال من الوجود العثماني في الجزائر، ظهرت فئة جديدة في المجتمع الجزائري أصطلح على تسميتها في أدبيات الدراسات التاريخية بـ «فئة الكراغلة»، وقد أثرت هذه الفئة في نسيجه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بل حتى السياسي، فمن تكون هذه الفئة؟ وكيف كانت علاقتها بالحكام العثمانيين، وما هي الأنشطة التي كانت تمارسها في حياتها اليومية؟ وهل تمكنت من الاندماج مع السكان المحليين بحكم رابطة الدم التي تجمعها بهم؟

الكراغلة مفردها «كرغلي»، وهو لفظ تركي يتركب من كلمتين: "قول" و "أوغلي" وتعني ابن العبد[1].

وقد تشكلت هذه الفئة نتيجة تزاوج الأتراك بنساء الجزائر[2].

وهو الرأي الذي يأخذ به جمهور المؤرخين الذين خبروا هذا الموضوع. غير أن هناك من يرى بأن هذا المصطلح ينسحب فقط على الفئة التي تنتج عن قران أفراد الانكشارية بنساء البلاد[3].

وبصرف النظر عن هذا الاختلاف، فإن الشيء الثابت أن هذا المصطلح يطلق على أبناء الأتراك من أمهات جزائريات سواء كان الأتراك مدنيين أم عسكريين.

وقد ظهرت هذه الجماعة لأول مرة في المدن الجزائرية الكبرى التي تتواجد فيها الحاميات التركية، ويتعلق الأمر خاصة بمدن الجزائر وتلمسان ومعسكر وقلعة بني راشد ومستغانم ومازونة وملیانة والمدية والبليدة والقليعة وبسكرة وقسنطينة وعنابة. وبلغ عددهم في مدينة الجزائر نحو ستة آلاف نسمة في نهاية القرن السادس عشر، كما شكلوا أغلبية سكان مدينة تلمسان كذلك خلال تلك الفترة. وكانت لهم اليد الطولى في تصريف شؤون هذه المدينة حيث ألفوا شبه حكومة خاصة بهم، وظلوا يتقاسمون المدينة مع طبقة الحضر،

---

[1]- جميلة معاشي: الانكشارية والمجتمع بايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 360.

[2]- Esterhazy Walsin : domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, librairie de Charles Gosselin, Paris, France, 1840, P 234.

[3]- أبوراس الناصري: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، الجزء الأول، تحقيق محمد بوركنة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص 36.

كما كان لهم ديوان يسهر على تسيير مصالحهم وكان يحوز على صلاحيات هامة مثل جباية الضرائب من السكان، واستطاع أن يخضع حتى سكان وقبائل المناطق الجبلية الوعرة للالتزام بالضريبة مثل بني سنوس، وبني رافاس، وطرارة. ورغم المحن التي لحقت بهذه الفئة من المجتمع الجزائري خاصة من جانب الحكام الأتراك الذين طبقوا سياسة الحد من تزاوج الانكشارية بنساء الجزائر تحت طائلة العقوبات السالبة للحرية وترحيل عددا غير قليل منهم إلى منطقة وادي الزيتونة، ناهيك عن الأمراض والجوائح التي كانت تعصف بهم وبكل سكان الإيالة إجمالا، فإن عدد الكراغلة لم يتناقص كثيرا[1].

ومع أنه من العسير الحديث عن إحصائيات دقيقة خلال تلك الفترة، إلا أنه من الثابت القول بأن عددهم كان يقدر بالآلاف[2]. وكان يتراوح ما بين أربع آلاف وست آلاف نسمة سنة 1781، ووصل إلى تسع آلاف نسمة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، في وقت كانت فيه الإيالة تشهد انهيارا ديمغرافيا رهيبا. وعندما احتل الفرنسيون الجزائر سنة 1830، قدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية عددهم بنحو عشرين ألف نسمة متوزعين على كل أرجاء الجزائر، ويتركز أربع آلاف نسمة منهم في مدينة الجزائر العاصمة[3].

وأشارت بعض المصادر التاريخية إلى بعض صفاتهم وأحوالهم وعاداتهم، فقد ذكر «روزي» أنهم كانوا يتميزون بارتداء الألبسة الأنيقة والنظيفة، وأن ملابسهم التي يغلب عليها الطابع الآسيوي كانت تضاهي ألبسة الأندلسيين في النظافة والأناقة[4].

أما «وليام شالر» الذي شغل منصب قنصل الولايات المتحدة في الجزائر أواخر العهد العثماني، فقد ذكر بأن ألبستهم كانت «مزينة بالقصب وبحواشي الذهب والفضة أو الحرير، طبقا لغرور الشخص ونزواته،

[1] – ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 94، 95.

[2] – سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص 185.

[3] – ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص 94، 95.

[4] - Rozet et Carette : Algérie états tripolitains, éditions bouslama, Tunis, 1980, p 293.

وشكل العمامة وثناياها ونوع المادة التي صنعت منه هي المقياس الذي يحكم عليه الناس بقيمة الرجل الذي يلبسها، وفوق جميع ملابسه يلبس الكرغلي برنوسا يحمله على كتفه ويغطي به كل جسمه»[1].

وبفضل صلتهم المتينة بالأقلية التركية وعلاقتهم الخاصة بسكان الجزائر، وخاصة فئة الأعيان التي ينتمون إليها من جهة أمهاتهم فقد ارتقوا إلى الدرجات العليا من السلم الاجتماعي، واحتلوا المركز الثاني فيه بعد الأتراك. وبعد فترة قصيرة ظلوا يشكلون طبقة وسطى ميسورة الحال تشتغل بالتجارة وبعض المهن وتمتلك الأراضي الزراعية بالفحوص، وأحيانا تشغل بعض الوظائف الإدارية[2].

ففي الجزائر العاصمة التي كانوا يتواجدون فيها بكثرة، كانوا يملكون دكاكين في شارع الديوان تتميز بتنوع بضائعها، ودقة صناعتها، وكانوا يعرضون فيها سلعهم المتنوعة مثل أدوات الزينة الخاصة بالأسلحة، والروائح والعطور المستخرجة من الورد والياسمين[3] .

كما مارس الكراغلة أيضا حرفة صناعة الشاشية التي تصنع من الصوف وتتخذ شكلا مخروطيا، وتلبسها نساء قسنطينة وتلمسان، وكان الذي يقوم بتحضيرها وحياكتها يعرف بإسم «القاوقجي»[4].

وتقلد الكراغلة كذلك أيضا بعض المناصب المالية خاصة بعد صدور فرمان السلطان العثماني مراد الثالث (1574-1794) الذي أجاز لهم ممارسة هذه المهام حيث نص على أنه يجب تعيين شخص من طائفة (قول أوغلودي) يحوز على كفاءة في النظام المالي وتنظيم الشؤون الإدارية، وبالمقابل فقد نصح البايلرباي وحذره من اختيار شخص يميل إلى إثارة الشعب والتوتر[5].

---

[1]- وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 83.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 95.

[3]- عبد الله بن محمد متولي الأسواق: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107/1117هـ) (1695-1705)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ، ص 182.

[4]- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، دون تاريخ، ص 417.

[5]- عبد الله بن محمد متولي الأسواق: المصدر السابق، ص 189.

ومع مرور الوقت تزايد عدد الكراغلة، وبالموازاة مع ذلك اتسع نفوذهم وأصبحوا مع نهاية القرن السادس عشر الميلادي يشكلون نصف عدد الأتراك، الأمر الذي أثار حفيظة الفئة الحاكمة من الأتراك لاسيما عندما بدأوا يتطلعون إلى نيل الوظائف السامية في الجيش والإدارة، ونيل الامتيازات والمشاركة في الحكم. ونتيجة لذلك تسممت العلاقة بين الطرفين منذ سنة 1596، وتطور هذا العداء إلى صدام مسلح بينهما سنة 1629 عندما حاولوا الانفراد بحكم البلاد وإزاحة الأتراك وذلك بالتعاضد مع عناصر الزواوة العاملة بالجيش، لكن هذه المحاولة باءت بالفشل حيث تفطن الأتراك لخطتهم بمساعدة بعض الميزابيين الذين كانوا يتجسسون عليهم بحصن الإمبراطور خارج الجزائر ويرسلون أخبارهم لصالح الأتراك. ونتيجة لذلك تم القضاء على حركتهم التمردية في يوم 19 رمضان 1028هـ الموافق ليوم 1629/05/12.

وعلى إثر ذلك قام الأتراك بتصفية الكثير منهم، وصادروا ما ملكت أيديهم، وتدمير مخازن البارود التي جهزوها لهذا الغرض، فلجأ الكثير منهم إلى منطقة وادي الزيتون بضواحي الأخضرية لممارسة مختلف الأنشطة الفلاحية مفضلين حياة الانزواء وعدم الاختلاط مع بقية السكان[1]، وجردوهم من كل امتيازاتهم وحقوقهم، وربما هذا الوضع هو الذي جعل «وليام شالر» قنصل الولايات المتحدة الأمريكية يقول عنهم بأنهم «لا يتمتعون بحقوق أكثر مما يتمتع به الجزائريون فيما يتعلق بالمناصب في الدولة لكن يمكنهم الرقي في البحرية كما يمكنهم الوصول إلى مناصب القائد والداي، كما يتمتعون بامتيازات لا قيمة لها، ولكن لا تربطهم أية علاقة بالأتراك، ومهما كان وضع الكراغلة، فإنهم لا يتعرضون للمضايقات التي كانت تتعرض لها بعض الفئات الاجتماعية الأخرى»[2].

والواقع أن اضطهاد الكراغلة من قبل الأتراك قد أدى إلى حدوث علاقة جفاء وقطيعة بينهما لمدة غير قصيرة، وقد حاول بعض الحكام الأتراك إعادة ترميم هذه العلاقة وإزالة هذا العداء مثل الإجراءات التي باشرها الداي شعبان في هذا الإطار سنة 1683، لكن محاولته لم يكتب لها النجاح بسبب معاداة الضباط الأتراك لهم، بل أكثر من ذلك سارعوا إلى الانخراط في الجيش والاكتفاء بالعناصر التي التحقت بهذه

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 95.

[2]- وليام شالر: المصدر السابق، ص 98.

المؤسسة قبل ذلك. وقد تم إصدار هذه القوانين التي اصطلح على تسميتها بـ «قوانين عهد الأمان» التي أصدرها الداي محمد بكير باشا سنة 1748 بعد ثورة كراغلة تلمسان سنة 1748.

غير أن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها الإيالة حالت دون العمل بهذه التشريعات، فتم التراجع عنها وسمح لبعض الكراغلة بالانخراط في فرق الجيش العاملة في الأرياف والمدن الداخلية لكن وفق تنظيمات جديدة، حيث أفردت لهم دفاتر جديدة خاصة بهم، وانقصت جراياتهم إلى حدود نصف جراية الجنود الأتراك، كما تم التضييق عليهم من عدة جوانب أخرى، حيث ألزم الجندي الكرغلي بإحضار تجهيزاته وعتاده الحربي وفرسه الذي كان يستعمله في مختلف تنقلاته. وقد ساهمت هذه الإجراءات في إنعاش خزينة الدولة، حيث خفضت نفقات الجنود الكراغلة الذين كان عددهم ثمانية آلاف جندي إلى أربع مائة وثمانون ألف فرنك في السنة، في حين تم الإبقاء على أجرة الجنود الأتراك المقدرة بنحو ستة مائة وخمس وسبعون ألف فرنك وكان عددهم سبع آلاف واثنان وثلاثون جندي[1].

وهي كلها إجراءات ظالمة في حق الجنود الكراغلة حيث انتفى فيها عنصر المساواة في الحقوق والأعباء العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤجج مشاعر الحقد والضغينة في نفوس هذه الفئة.

تجدر الإشارة إلى أن الأتراك بقوا من جهتهم يتوجسون خيفة من الكراغلة، ولم يطمئنوا إليهم، ومن مظاهر ذلك أن أجرتهم كانوا يتسلمونها في أماكن عملهم، وعدم السماح لهم بالتنقل إلى ديوان الجزائر حتى لا يتواصلون ببعضهم البعض ولا يتجمعون بالجزائر لأن ذلك يشكل خطرا على موظفي الدولة. ومن أجل تيسير عملية صرف رواتبهم، فقد كلف اليهود للقيام بدور الوسيط بين هذه الفئة وحكومة الإيالة حيث أسندوا لهم دفع مستحقات الجنود الكراغلة الذين ظلوا يتقاضون رواتبهم عن طريق السفتجة* (la lettre

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 96.

* السفتجة هي ورقة تجارية يحررها شخص يسمى الساحب لفائدة شخص آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا ماليا معينا في وقت محدد لشخص ثالث يسمى المستفيد. وقد استعملت في بداية عهدها لإثبات عقد الصرف الذي يقصد به بيع النقود، فبدلا من تبديل عملة بأخرى في المكان نفسه كان التجار في العصور الوسطى يطلبون من البنوك أن يجروا لهم الصرف في مكان آخر حتى يتلافون متاعب ومخاطر نقل النقود. وقد ثار الجدل بين المؤرخين والباحثين حول تاريخ ظهور السفتجة، وذهب فريق منهم إلى القول بأنها ظهرت لأول مرة في بلاد الصين خلال القرن السابع الميلادي، ولم تطرق أبواب أوروبا إلا سنة 1607، وهناك شاع استعمالها. في حين يرى البعض الآخر بأنها ظهرت في إيطاليا ما بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين. وهناك من يقول أن أصلها من بلاد فارس

(de change كضمان لأموالهم، وقد تم العمل بهذا الإجراء في مختلف التصرفات القانونية الخاصة بالكراغلة كعقود البيع والرهن ونحوهما[1].

واعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر الميلادي سمح لبعض الكراغلة بتولي بعض المناصب الهامة في الإيالة، وفي هذا الإطار تولى مصطفى العمر (1736-1748) منصب باي وهران، وتولى محمد الذباح (1768-1771) منصب باي بايلك التيطري، كما تولى الحاج أحمد باي (1826-1837) منصب باي قسنطينة[2].

ويبدو أن الأتراك كانوا قد راجعوا حساباتهم تجاه هذه الفئة من المجتمع الجزائري وتأكدوا بما لا يدعو مجالا للشك أن هناك شخصيات كرغلية تحوز على الكفاءة والنزاهة اللازمة في المجال الإداري، وأنهم أحسن حالا في هذا الجانب من الأتراك، فأسندوا لهم مناصب هامة في الإدارة. وفي هذا الإطار كان تعيين الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة مثلما يؤكد حمدان بن عثمان خوجة الذي يذكر أن الأتراك قرروا ألا يرفعوا أحدا منهم إلى رتبة باي، غير أن الضرورة دفعت بالداي حسين إلى تعيين هذا الكرغلي[3].

ويؤيده في الرأي محمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر الذي يذكر في مذكراته: «بعدما كان البايات الذين تقدموا عليه كلهم أتراك، وأن كل من تولى بايا يجمع مالا ويخفيه لعواقبه ولذريته، وإذ قرب وقت

حيث تداولها الفرس في القرن العاشر الميلادي، ثم انتشرت في كل بقاع العالم، وقننتها الاتفاقيات الدولية لاسيما اتفاقية جنيف سنة 1930، وتضمنتها كل التشريعات والقوانين العالمية منذ ذلك الحين حيث نص عليها القانون التجاري الجزائري ونظم أحكامها في المواد 389 إلى 464.

حول ذلك ينظر:

- راشد راشد: الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 4-20.

- نادية فوضيل: الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 24-30.

- الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975 الذي يتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، الكتاب الرابع، السندات التجارية، الباب الأول في السفتجة، المواد من 389 إلى 464.

[1]- محمد مقصودة: أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، دراسة سوسيو تاريخية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2018-2019، ص 195.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 96.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، ص 173.

الدنوش يأخذون أموال الناس ظلما بالمصادرة والنهب والغزو على أموال العرب، وتوالت تسمية البايات وعزلهم والوطن لا يزداد إلا نقصا وضعفا، وهكذا اضطروا اضطرارا كبيرا لتولية هذا الكرغلي أحمد بايا على حكم قسنطينة»[1].

وبالفعل فإن الحاج أحمد باي كان في مستوى ثقة الداي حسين الذي أسند له هذا المنصب، وكان رجلا عمليا إذ فور التحاقه بقصره وتلقيه التهاني، باشر أشغاله دون إقامة البروتوكولات المتعلقة بالوليمة، وذلك عكس البايات السابقين الذين كانوا يسرفون في سبيل ذلك أموال طائلة مثلما تؤكده إحدى وثائق الأرشيف الفرنسي[2].

هكذا يتراءى لنا أن إشراك فئة الكراغلة في الحكم كان أمرا واقعا فرضته الظروف السياسية التي كانت تمر بها الإيالة، وأن ظاهرة استشراء الفساد بشكل رهيب في دواليب الإدارة العثمانية كانت قد ساهمت بشكل كبير في جعل الحكام العثمانيين يلتفتون إلى هذه الفئة من المجتمع الجزائري للاستفادة من خدماتها وقد أبلوا بلاءا حسنا.

هذا، وقد برز دور الكراغلة بشكل أساسي في نهاية العهد العثماني حيث أصبحت معظم المناصب في مراكز البايلكات ودار السلطان من نصيبهم، الأمر الذي ساعدهم على لعب دور مهم في بعض الأحداث السياسية التي شهدتها الإيالة عهد ئذ. ومن صور ذلك أنهم تصدوا بقوة لتمرد عناصر الانكشارية سنة 1808 الذين حاولوا نهب أحياء مدينة الجزائر، وأجهضوا خطة الداي الحاج علي باشا الهادفة إلى القضاء عليهم وإسناد المناصب التي يشغلونها إلى العناصر التركية، كما عضدوا الداي علي خوجة أثناء تصديه للانكشارية كذلك وإخماد تمردهم سنة 1871. وقد شكل هذا التمرد فتنة طبغاء كادت أن تعصف بالإيالة التي كانت تمر بظروف سياسية واقتصادية غير مريحة على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث تجمع الكراغلة البالغ عددهم 6000 شخص رفقة بعض فرق الزواوة وضربوا الانكشارية ضربة رجل واحد أدت

[1]- الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر: مذكرات (1168-1246هـ)(1754-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1890، ص 160.

[2]- Centre d'archive d'outre-mer, $8H_3$, organisation de l'oudjak d'Alger.

إلى القضاء على 1200 انكشاري بمختلف رتبهم من بينهم 150 ضابطا من صف البلوكباشي والأوداباشي، في حين أجبر الباقون على الاستسلام وطلب الأمان[1].

نود أن نشير في نهاية حديثنا عن الكراغلة إلى أن هذه الفئة رغم ارتباطها بالبلاد وقرابتها بسكانها، إلا أن تقربها من أجهزة السلطة أدى إلى تدهور علاقتها بالسكان، وأصبح الجزائري العادي ينظر إلى الكرغلي نظرة لا تختلف عن نظرته للأتراك الذين انفردوا بحكم بلاده وهمشوه ومارسوا ضده سياسة الإقصاء السياسي والقهر الاجتماعي وأثقلوا كاهله بمختلف أصناف الضرائب والمغارم[2].

وقد ترتب عن هذا الوضع بداهة أنها عجزت عن لعب الدور الذي يفترض أن تقوم به باعتبارها طبقة ذات وضع خاص كان بإمكانها أن تقرب بين الأتراك وباقي السكان وتؤاخي بينهما، إلا أنها فشلت في التعبير عن طموحات الأهالي وإسماع صوتهم إلى الحكام، فظل اهتمامهم منصبا على تنمية ثرواتهم، وتنشيط تجارتهم، وانتهى بهم الأمر إلى فقدان تلاحمهم وضمور همتهم، ومما زاد في تدهور أحوالهم تخوفهم من العرب وتسمم علاقتهم بهم في نهاية العهد العثماني. وتذكر المصادر المعاصرة أن باي الغرب محمد بن محمد انتقل إلى تلمسان سنة 1220هـ/1808م ليآخي بين العرب والكرغلان و أوصاهم خيرا ببعضهم البعض، وكانوا في ضيق الحال وقلة المال والقوت بسبب الفتن والنوائب التي كانت تعصف بينهم وبين العرب[3].

-وفي بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، حاول الأمير عبد القادر أن يدمجهم في دولته الناشئة التي ترتكز على معاملة جميع سكان المدن والأرياف على قدم المساواة بصرف النظر عن أصولهم ومكانتهم الاجتماعية، وقد رأى الكراغلة أن ذلك يشكل تحقيرا لهم ومساسا بشوكتهم الأدبية، وخطرا حقيقيا يهدد امتيازاتهم ومكانتهم بحكم أنهم أقرب إلى العنصر التركي الحاكم وأجدر بإدارة دفة الحكم،فناصبوه العداء، والأخطر من ذلك أنهم تمردوا على حكمه وارتموا في أحضان سلطان المغرب، ثم أظهروا ولاؤهم إلى السلطة الاستعمارية الفرنسية المستقرة في وهران، كما عقد كراغلة وادي الزيتون صلات ودية مع الفرنسيين، فتحرج

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 96.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 44.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 97.

الأمير عبد القادر من هذا الصنيع وأوقع العقاب بهم، ولم يجد البعض منهم بدا إلا بمغادرة مدن مليانة ومعسكر ومستغانم والاستقرار بضواحي مدينة تاهرت التي استقبلت ما بين 200 و300 أسرة كرغلية.

وظل كراغلة تلمسان يناصبونه العداء، ولم يتمكن الأمير عبد القادر من لجمهم بسبب مهارتهم الحربية وكثرة عددهم ووعورة وحصانة أماكن استقرارهم، وطلبوا العون من الفرنسيين ووصفوا الأمير عبد القادر بأوصاف غير حميدة، وقالوا عنه بأنه «سلطان البدو» كما أن كراغلة وادي الزيتون بضواحي الأخضرية نسجوا علاقات ودية مع الفرنسيين إثر سقوط الجزائر العاصمة سنة 1830. ورغم أنهم ساهموا في كبح نفوذ الأمير عبد القادر في منطقة الشرق الجزائري، إلا أنه تمكن من إخضاعهم وإبعاد النفوذ الفرنسي عنهم وعفا عن الكثيرين من أسراهم، وأوقع العذاب الأليم ببعض زعمائهم وكبرائهم مثل القائد بيروم الذي علق على ظهره مرسوم التولية الذي منحه له الجنرال «كلوزيل» وأمر جنده بالطواف به في معسكر جيش الأمير أمام الملأ قبل أن ينفذ في حقه حد القتل. ورغم الضربات الموجعة التي تلقاها الكراغلة على يد الأمير إلا أنهم بقوا يتحينون الفرصة لإظهار تمردهم على سلطته، وقد كان هذا الموقف السلبي والعدواني الذي تبناه الكراغلة من الأمير بحق أحد الأسباب المركزية لضعف مقاومته والقضاء عليها[1].

وبناء على ما تقدم يمكن القول أن فئة الكراغلة كانت فئة تمثل قوة حية داخل المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني بفضل ثرواتها الضخمة وتفوقها الحربي، ورغم أن أصلهم يجمع السكان المحليين والأقلية التركية إلا أنهم فشلوا في تقريب الأتراك بباقي السكان واستحال عليهم الانصهار والاندماج مع مختلف عناصر المجتمع الجزائري، وهذا الوضع أدى بهم إلى طلب المساعدة والعون من القوة الاستعمارية الفرنسية الغازية، وهو خيار بائس.

3-طائفة الحضر:

تضم هذه الفئة المجموعات السكانية التي تقطن بالمدن التي استقرت بها منذ عهود بعيدة تعود إلى الفترة الإسلامية. وقد درج الكتاب والمؤرخون الأوروبيون على إطلاق هذا اللفظ على المهاجرين الأندلسيين الذين

[1]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر- الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص ص 238-240.

يحلو لهم تسميتهم بـ «المور» «les maures»، وهو توصيف غير صحيح، لأن طائفة الحضر تشمل العلماء والتجار وأصحاب الحرف والصنائع والكتاب والإداريين، وأن أدق وأشمل وصف لهم هو سكان المدن ويدخل في حكمهم السكان الأصليين والمهاجرين الأندلسيين،وكل من استوطن المدينة من سكان البادية وأخذ بأسلوب ونمط الحياة المدنية[1].

وكانت هذه الفئة تزاول النشاط التجاري وتمتلك الدكاكين، وكان محور تجارتها المواد الغذائية، كما اشتغل بعضهم بالصناعة، وامتلك البعض الآخر البساتين التي يعيشون من إنتاجها. وكانت هذه الجماعة تنتج القمح والشعير والخضر والحرير وغيرها من المواد الأخرى، وهم أحسن حالا من سكان الإيالة لأنهم كانوا يشكلون برجوازية محلية خاصة هي بورجوازية المدن الصغيرة[2].

ولعل أهم فئة تشكل طائفة سكان الحضر هي فئة الأندلسيين الذين تقاطروا على المدن الساحلية الجزائرية هروبا من اضطهاد الاسبان المسيحيين الذين استولوا على أملاكهم وديارهم بغير وجه حق وهددوهم في عقيدتهم ولغتهم وخيروهم بين الموت أو التنصير. وأشهر المدن التي حلو بها هي شرشال وتنس ومستغانم ومدينة الجزائر ودلس وبجاية وعنابة[3].

لقد استقبلت هذه المدن أعدادا هائلة من الأندلسيين الذين شدوا لها الرحال خاصة بعد فشل ثورة البشارات(1499-1502) وهي ثورة شهدتها بلاد الأندلس كانت مناهضة لسياسة القهر والتضييق الممارسة ضدهم من قبل الإسبان المسيحيين[4].

وفي تلك الأثناء كان هؤلاء الأندلسيون قد استنجدوا بالأخوين خير الدين وعروج اللذان كان يحميان سواحل الجزائر من تحرشات الإسبان، وتمكنا من إنقاذ وإجلاء عددا غير قليل منهم[5]. فشعروا بالغبطة

---

[1]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 150.

[2]- صالح عباد: المرجع السابق، ص 358.

[3]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 142.

[4]- Penalla Juan :«le transfert des moriscos espagnols en Afrique du nord» in études sur les moriscos andalous en Tunisie, publiées par M. de epalza et R.petit, Tunis, Tunisie, 1973, p 97.

[5]- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 167.

والارتياح وكتبوا خطابا إلى سليمان القانوني سلطان الدولة العثمانية أثنوا فيه على جهود خير الدين الذي خلصهم من كدر الكفرة ومكنهم من الهجرة إلى دار الإسلام الجزائر[1].

ورغم القمع الممنهج الذي مارسه الإسبان ضد ثوار جبال الباشرات إلا أنهم لم يتمكنوا من خنق ثورتهم التي تجددت بقوة سنة 1569 مما أجبر الملك الاسباني (دون خوان) (Don Juan) على عقد صلح معهم في 20 ماي 1570 سمح لهم بالرحيل إلى السواحل المغاربية وخاصة سواحل الجزائر سنة 1570[2].

والحقيقة أن هجرة هذه الفئة إلى الجزائر كانت قد تكثفت بشكل لافت للانتباه إثر قرارات الطرد الجماعية التي أصدرها الملك الإسباني فيليب الثالث سنة 1606، وما ترتب عنها من تدفق أعدادا هائلة من الأندلسيين على الجزائر التي استقبلت نحو 275 ألف مهاجر سنة 1611[3].

وقد شعر هؤلاء المهاجرون بالراحة والاطمئنان في الجزائر لأنهم وجدوا بها أرضا كأرضهم وأهلا كأهلهم، فسكنوها وساهموا بشكل إيجابي في الحياة الاجتماعية ومضاعفة الكفاح ضد الاسبان في البحر، كما ساهموا في نشر نمط حياتهم وحضارتهم بين أوساط الجزائريين، وغني عن البيان أن الأندلس كانت حينئذ – وإلى آخر عهدها رغم الوهن الذي لحق بها– تمثل المرحلة الراقية من تطور الحضارة العربية الإسلامية[4].

لقد كانت لهجرة هذه الطائفة الأثر الواضح على المجتمع الجزائري في مختلف جوانب الحياة. ولم يكن هؤلاء المهاجرون ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة، حيث كانوا يختلفون في الثروة والثقافة والجاه والحسب

[1]– عبد الجليل التميمي: «رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541»، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 3، عام 1975، ص ص 45، 46.

[2]- Fernand Braudel : la méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque Philipe II , tome 2 colin, Paris, France, 1966, p p 364-367.

[3]– صالح عباد: المرجع السابق، ص 19.

[4]– أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 142.

والنسب، ففيهم عامة الناس وعلية القوم وأصحاب القلم وأصحاب الثروة، وفيهم كذلك الفقراء والمعدومين[1].

وقد حملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم وصناعتهم، وأحيوا مدنا كانت ميتة مثل تنس ودلس وشرشال،كما انشأوا مدنا جديدة مثل البليدة والقليعة، وبعثوا حركية في بعض المدن القديمة مثل عنابة وتلمسان وأرزيو ومستغانم[2]. وتطورت بسببهم العمارة و أدخلوا استعمال القرميد بدل السطوح التي كانت شائعة قبل حلولهم[3]. كما طوروا صناعة الطب والموسيقى والزراعة والصنائع والحرف والتجارة والتعليم والخط والوراقة وصناعة الكتاب، وازدهرت زراعة البساتين بفضل جهودهم،و أدخلوا إلى الجزائر مزروعات جديدة كالقطن في منطقة مستغانم والعناب في منطقة عنابة،كما اشتهرت القليعة بإنتاج الحرير الطبيعي[4].

يضاف إلى هذا، فقد أحدث الأندلسيون ثورة في مجال استصلاح الأراضي الزراعية وأنشأوا السواقي بفحوص المدن وزودوها بالمياه، وعملوا على نشر اللغة العربية في بعض المناطق التي كانت تتحدث اللهجات المحلية مثل مناطق أرزيو وتنس وشرشال ودلس وبجاية، ونشروا كذلك بعض التأثيرات الإسبانية كاستعمال العملة الفضية والذهبية التي كانت متداولة في إسبانيا، واستغلوا كفاءتهم ومعرفتهم الواسعة بالمعاملات المالية فسيطروا على الأنشطة التجارية وتولوا الخدمات الاقتصادية، وتبعا لذلك ازدادت ثروتهم التي أهلتهم لامتلاك المنازل وشراء مختلف العقارات، وبذلك ازدادوا ثراء.

ولعل مقدار الضرائب التي كانوا ملزمون بتقديمها لخزينة الدولة والأوقاف التي كانوا يحبسونها على مساجدهم وزواياهم تدل دلالة واضحة على مدى غناهم. ففي أوائل العهد العثماني كان الأندلسيون الذين يسكنون مدينة مستغانم مثلا يتعهدون بتقديم 300 زياني ذهبي للجهات الحاكمة وكميات معتبرة من

---

[1]- André Raymond : grandes villes arabes a l'époque Ottomane, la bibliothèque arabe sindbad, Paris, France, 1985, p 104.

[2]- الحسن بن محمد الوازن الفاسي، المصدر السابق، ص 34.

[3]- F. Gautier, le passé de l'Afrique du nord: les siècles obscurs, édition payot, Paris, France, 1952, p 247.

[4]- A. Devoulx, notice sur les corporations religieuses d'Alger, Alger, 1912, p 72.

المحاصيل الزراعية سنويا، وبلغ عدد منازلهم في مدينة شرشال إثني عشر ألف منزل، وقدرت قيمة ضرائبهم بـ 300 دوكة ذهبية[1].

لم يقتصر التأثير الأندلسي على الجوانب التي أشرنا إليها فحسب، بل تعداه إلى استخدام بعض العبارات والمفردات الإسبانية التي أصبحت تتميز بها لغة التواصل مع الأجانب المعروفة بلغة «الفرانكا» وهي لغة عمل lingua franca أو «سبير» «sabir» من الفعل الإسباني للتعارف، وهي مزيج من اللغات والتعابير الإسبانية والعربية والتركية والإيطالية والبروفانسية، وقد كانت وسيلة تواصل بين سكان المدن وخاصة سكان مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة الإيالة ومحور كل الأنشطة الاقتصادية، وملتقى التجار الأجانب[2].

والواقع أن فئة الحضر تضم أيضا جماعة الأشراف كما قدمنا، وهي جماعة قليلة العدد تتميز بمنبتها الشريف سواء كان حقيقيا ثابتا بالرواية والتواتر أو مفترض وناجما عن إدعاء زائف. وقد اشتهر أفرادها بالورع والتقوى الأمر الذي مكنهم من احتلال مكانة محترمة في مجتمع المدينة، وكذلك لدى العثمانيين[3]، خاصة وأن هؤلاء الحكام عملوا على تمتين علاقاتهم برجال الدين من أجل تحصين حكمهم، لما هذه الطائفة من نفوذ أدبي على عموم السكان[4]، لذلك أفردهم بعض الحكام بعدة عطايا ومساعدات مثل الداي محمد بقطاش الذي أوقف لهم بعض الأملاك، وساهم في بناء زاوية لهم سنة 1709[5].

نشير في النهاية إلى أنه رغم الدور الهام الذي كانت تلعبه هذه الطائفة على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية في المجتمع الجزائري، إلا أنها كانت محرومة من حقوقها السياسية لأن تجميع السلطة في يد كمشة من الأتراك واحتكارها للمناصب السياسية قد أوصد كل الأبواب في وجهها. ولم تكن هذه الفئة مجردة من مختلف أوجه النفوذ، بل كانت ذات نفوذ مادي بفضل كبار التجار وأمناء أهل الحرف والصنائع، وكذلك بواسطة الجاه الروحي عن طريق انتساب الأشراف إلى آل البيت. فبفضل ذلك كانت

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 98، 99.

[2]- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 85.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 99.

[4]- ارجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974، ص 16.

[5]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 99.

تؤثر في ميزان القوى، لكن تأثيرها بقي هامشيا، وربما هذا الإقصاء السياسي هو الذي جعلها لا تتأسف عن أفول نجم الحكم العثماني في الجزائر[1].

4- البرانية:

البراني وجمعها البرانية، وهي لفظ قديم دارج في اللهجة العامية الجزائرية، وتعني الإنسان الغريب عن الوطن وأهله، وهي قريبة جدا من مصطلح "الأجنبي" الذي لا ينتمي إلى ذلك المكان الذي يعيش فيه، ويختلف عن سكانه في عاداتهم وتقاليدهم وسائر أحولهم. فلماذا أطلق العثمانيون هذا الاسم على فئات واسعة من المجتمع الجزائري؟ هل أن ذلك ينم عن نظرة عنصرية واستعلائية كان يتعامل بها العثمانيون مع بعض الفئات الواسعة من المجتمع الجزائري ويعتبرونهم أجانب في بلدهم؟ أم أن هذه التسمية لها مسوغات موضوعية تتعلق بالأمن والنظام العام؟ أم أن الإدارة العثمانية اهتدت إلى هذه التسمية من أجل تيسير شؤون هذه الجماعة في المدن التي تقاطروا عليها خاصة وأن هذه المجموعات نزحت إلى المدن الجزائرية الكبرى مثل مدينة الجزائر وقسنطينة وتلمسان وغيرها من المدن بهدف العمل والإقامة؟

لقد تعددت هذه المجموعات، وتذكر المصادر التاريخية أن هذه الفئات انتظمت بحسب وضعها الاجتماعي ونوعية نشاطها الاقتصادي. فهناك القبائل والجيجليون والبساكرة والوصفان أو الزنوج والأغواطيون والميزابيون ونحوهم. وقد تخصصت كل جماعة بمهام وأنشطة تباشرها تحت إشراف مسؤول يسهر على إدارة شؤونها يعرف بأمين الجماعة يقع تعيينه من قبل الإدارة العثمانية، وتوكل له مهمة مراقبة جماعته وتسيير شؤونها لاسيما في مجال القضايا العدلية والمسائل المتعلقة بالشرطة، وذلك بالتعاون مع بعض الأعوان والشواش والكتاب.

وفيما يلي نستعرض أوضاع هذه الطوائف العرقية والاجتماعية والمهنية بشيء من التفصيل.

أ- جماعة القبائل:

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 150.

نزح أغلب أفراد هذه الجماعة من المناطق الجبلية القريبة من المدن الكبرى لاسيما مدن الجزائر وتلمسان والبليدة والمدية وقسنطينة، وذلك بغرض العمل في بعض المهن اليدوية والأشغال الزراعية في الفحوص، ويذكر الراهب «هايدو» أن مدينة الجزائر كانت تعج بهم بحكم قربها الجغرافي من منطقة القبائل، حيث كانت تستقطب أعدادا هائلة من سكان مملكة كوكو وإمارة بني عباس. وكانوا يسكنون داخل أكواخ يقومون ببناءها على هوامش المدينة، أو أنهم يستأجرون بعض الغرف للإقامة بها، وكانوا يشتغلون في بساتين الكروم، أو يبيعون الأعشاب والفواكه والفحم والزيت والزبدة والبيض، أو يعملون بالتجديف على ظهور السفن مقابل أجر معلوم، كما كانوا يسيطرون على أشغال البناء التي كانت تشيد في مدينة الجزائر بحكم انتسابهم إلى مناطق جبلية وعرة أجبرتهم على اكتساب مهارة هذه المهنة إذ كانوا يشيدون بيوتهم من الحجارة[1].

اعتمدت السلطة العثمانية على هذه الجماعة بشكل أساسي في قواتها العسكرية، وأنشأت منهم فصيلا عسكريا يعرف بإسم «فرقة الزواوة»، نسبة إلى منطقة زواوة في بلاد القبائل. ويعمل جنود هذه الفرقة بصفة مؤقتة ضمن القوات العسكرية النظامية، ولا يتقاضون أجرا إلا أثناء الخدمة،لذا قيل عنهم أن: «الزواوة مقدمون في البلاء ومؤخرون في الراتب». وهم جنود مشاة، توكل لهم مهمة الحراسة في مدينة الجزائر، ومختلف الأبراج المجاورة لها[2].

ويعود إنشاء هذا الهيكل العسكري إلى عهد حسن باشا بن خير الدين، حينما نسج علاقات ودية مع إمارة كوكو وقبائل الزواوة. وقد درج الحكام العثمانيون دوما على الاعتماد على فرقة الزواوة من أجل لجم تمردات الانكشارية، وفي هذا الإطار استعان حسن باشا بهذه الفرقة بغرض القضاء على تمردهم سنة 1561، كما لجأ إليهم خضر باشا أيضا حينما قضى على تمرد الانكشارية سنة 1596. وعموما فإن فرقة

[1]- Fray Diego de Haedo : «histoire des rois d'Alger», traduit et annoté par H.D de Grammont, in revue africaine, n°24, année 1880, p p 492,493.
[2]- Henri Federman et le baron Henri au capitaine : «notes sur l'histoire et l'administration du beylik de tetri », in revue africaine n°11, année 1867, p 300.

الزواوة كانت تستعمل في الحرب، كما كانت توظف في الحاميات الموجودة في بعض المدن الجزائرية مثل تلمسان، وبسكرة وقسنطينة وعنابة وغيرها[1].

والواقع أن جماعة القبائل كانت تفضل الهجرة من بلادها لأن منطقة جرجرة كانت تشكل منطقة طرد للسكان بسبب قلة مصادر الرزق بها، لذلك كان معظمهم يتجه إلى مدينة الجزائر وضواحيها، ومع مرور الوقت اندمجوا مع السكان وأصبحوا يشكلون غالبية طائفة البرانية. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عددهم وصل إلى أربعة آلاف نسمة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي. ورغم الكارثة الديمغرافية التي ألمت بالجزائر عهد ئذ، وانخرام المنظومة الصحية فإن عددهم عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر كان لا يقل عن 3500 نسمة بمدينة الجزائر. غير أن الأعمال العدوانية التي قام بها الجيش الفرنسي في حق السكان إثر الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830، دفعت بالكثير منهم إلى العودة إلى موطنهم الأصلي في منطقة القبائل، الأمر الذي أدى إلى تناقص عددهم إلى أقل من ألف نسمة[2].

ب- الجماعة الجيجلية:

ارتبط سكان مدينة جيجل بالأخوين عروج وخير الدين بعلاقة صداقة منذ بداية استقرارهما بهذه المنطقة، ويذكر الحسن بن محمد الوازن أن عروج قاد حملة ضد بجاية في شهر أوت من سنة 1514. غير أنه فشل في إخضاعها وولى الأدبار مهزوما مذموما، وقبل أن ينصرف قام بحرق اثنتي عشرة سفينة ضخمة كانت راسية في وادي الصومام على بعد ثلاثة أميال من بجاية، ثم لجأ مع أربعين من خواصه الأتراك إلى قصر جيجل[3]. وهناك استقبل مبعوث السلطان العثماني سليم الأول الذي وافاه بـ 24 مركبا بحريا[4].

وقد وجد أهل مدينة جيجل تعيش تحت وطأة المجاعة، فتأسف لحالهم وانطلق لممارسة القرصنة في سواحل صقلية وسردينيا في مطلع شهر نوفمبر من سنة 1514، فاستولى على ثلاث سفن محملة بالقمح

---

[1]- Fray Diego de Haedo, op. cit, p p 493, 494.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص ص 101-102.

[3]- الحسن بن محمد الوازن الفاسي، المصدر السابق، ص ص 38،39.

[4]- Mouloud Gaïd : l'Algérie sous les turcs, Edition Mimouni, Alger, Algérie, 1996, p 36.

كانت متجهة من صقلية إلى إسبانيا، وعندما عاد إلى جيجل وزع هذه الغنيمة على سكان جيجل والمناطق الجبلية القريبة منها، فأكسبه هذا الموقف الإنساني شعبية كبيرة في المنطقة واطمأن إليها سكانها[1].

وعندما استقر الحكم العثماني بصورة نهائية في الجزائر، أصبح أهالي جيجل يفضلون الهجرة إلى مدينة الجزائر، وهذا بفضل العلاقة الخاصة التي كانت تربطهم بالأخوين عروج وخير الدين ومن معهما من الأتراك الذين آمنوهم من خوف وأطعموهم من جوع. وقد تدعمت علاقتهم أكثر حينما استعان خير الدين بأهالي جيجل لخنق ثورة ابن القاضي كل ذلك ساعد على تدعيم مكانة أهالي جيجل ونيلهم الحظوة والاعتبار لدى الحكام الأتراك، ومكن عددا غير قليل منهم من الحصول على ثروات وامتلاك المخابز والمساكن.

ويذكر (فونتيردي بارادي) أن الجيجليين كانوا يحظون ببعض الامتيازات التي كان يحظى بها الأتراك، حيث سمح لهم بحمل السلاح وارتداء بعض الألبسة المطرزة والمرصعة بالذهب، التي كان يحجر ارتداؤها على بقية السكان الحضر، كما أن المواميسات الجيجليات كن لا يخضعن لسلطة المزوار مثل بقية مواميسات المدينة، وإنما يخضعن لسلطة أمين الجماعة الجيجلية، غير أن هذا الأخير لا يملك صلاحية الحكم وتوقيع الجزاء عليهم لأن هذه الصلاحية من المشمولات الحصرية للداي[2].

هذا، وقد تخصصت الجماعة الجيجلية التي استقرت بمدينة الجزائر بالعمل في المخابز والمطاعم وبعض المهن الأخرى، وكان يسهر على تصريف شؤونها أمينها الذي كان يملك ثروة طائلة، بل كان يعد من أكبر أثرياء مدينة الجزائر[3].

ت- البساكرة:

تعاون سكان منطقة بسكرة مع الحكام العثمانيين منذ وقت مبكر، وليس ذلك غريبا لأن بايات قسنطينة نسجوا علاقات ودية مع أعيانهم وكبرائهم منذ البداية. ومن مظاهر ذلك أن قبيلة أولاد يعقوب بن

[1]- صالح عباد: المرجع السابق، ص 46.

[2]- Venture de paradis, Tunis et Alger au XVII siécle, Paris, France, p 119.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 101.

علي تعاونت مع الحامية التركية التي كانت تتمركز في مدينتي قسنطينة وعنابة، حيث تحملت مسؤولية تزويدها بالمواد الغذائية مقابل حصولها على أسلحة وذخيرة وتجهيزات حربية[1].

وفي تلك الأثناء كانت بسكرة ومنطقتها خاضعة لنفوذ عائلة بوعكاز الذواودة، ويذكر شيخ العرب بوعزيز بن قانة أن علي بوعكاز زعيم هذه العائلة بذل جهودا كبيرة لإقناع السكان المنضوون تحت إمرته بقبول الحكم العثماني، وإليه يرجع الفضل في إدخال سكان شمال الصحراء إلى طاعة الحكم العثماني[2].

كما شارك كبراء الذواودة بجيشين عملاقين إلى جانب الجيش التركي في التصدي للعدوان الإسباني ضد مدينة الجزائر سنة 1518[3]، ونظرا لهذه الخدمات الجليلة التي قدمها الذواودة للعثمانيين، فقد منح حسن آغا قفطان التولية لعلي بوعكاز تحت إسم شيخ العرب[4].

والواقع أن هذه العلاقة الودية التي جمعت بين أهالي منطقة بسكرة ووجهائها هي التي شجعتهم على الهجرة إلى مدينة الجزائر والمدن الكبرى طلبا للعيش وبحثا عن ظروف أحسن. والحقيقة أن مدلول جماعة البساكرة لا ينسحب فقط على سكان مناطق الزيبان، بل يدخل في حكمهم أيضا كل من جاء من منطقة الصحراء الشرقية، وكان أسمر أو أسود البشرة سواء كان من سكان الزاب أو من سكان تقرت ووادي سوف ووادي ريغ ونحوهم[5].

وقد تكفلت هذه الجماعة ببعض المهن والأشغال المتواضعة والشاقة، مثل تنظيف القنوات والمجاري المائية من الأوساخ العالقة بها، وإحضار المياه إلى منازل أهل الحضر، وحمل السلع والبضائع كاللحوم والحطب والتين والحبوب ونحوها، والعمل في ورشات المرسى التي تتطلب جهدا جسديا كبيرا، وتنطوي على مخاطر

---

[1]- Mouloud Gaïd : chronique des beys de Constantine, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 1997, p 4.

[2]- Bouaziz Bengana (le cheikh el arab) : une famille de grands chefs sahariens : les bengana, Edition soubiran, Alger, Algérie, 1930, p 15.

[3]- محمد خير الدين: مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دون تاريخ، ص ص 42، 43.

[4]- صالح عباد: المرجع السابق، ص 69.

[5]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 150.

صحية كبرى، حيث تعرضوا لمختلف الأمراض والأسقام التي كانوا ضحاياها الأوائل[1]، لاسيما وأن هذه الأوبئة الفتاكة كانت تتسرب إلى الإيالة من الخارج عن طريق الموانئ التي لم تكن تخضع لإجراءات الحجر الصحي التي كان معمولا بها في موانئ بعض الدول الأوروبية كما سنعرف ذلك لاحقا.

وإذا كانت الأشغال المذكورة من مشمولات البسكريين السود الذين ينحدرون من المنطقة المحيطة ببسكرة على حافة الصحراء الجزائرية، فإن الجماعة البسكرية الأخرى تخصصت في حراسة الممرات لمختلف أحياء مدينة الجزائر، حيث يتولون عملية إغلاقها بأحكام خلال الفترة الليلية[2].

ويسهر على تسيير وإدارة شؤون جماعة البساكرة أمينها الذي يعرف لدى العامة بإسم «البسكري سيدنا». ورغم أنه كان متواضعا في ملبسه ومأكله ومشربه وسائر أحواله ويرتدي اللباس البسيط، إلا أنه كان يحوز على نفوذ أدبي كبير، وكانت له كلمة مسموعة لدى الحكام الأتراك، وقد منحته الإدارة العثمانية عدة صلاحيات استثنائية مثل فرض الغرامات وتحديد بدل الإيجار الشهري لـ 24 دكانا تابعة لأفراد جماعته. وفي مقابل عملية الإشراف على أفراد طائفته، فإنه يتقاضى من البايلك 14 خبزة يوميا وقلة من الزيت، وكيسين من الحبوب، وأربع مترات من القماش كل شهرين، إضافة إلى ذلك فإنه يتقاضى مبلغا ماليا يقدر بـ 50 بوجو من كل بسكري يأتي للعمل بمدينة الجزائر[3].

ث- جماعة الزنوج:

تعرف هذه الجماعة أيضا بإسم «الوصفان» وكان يتم استقدامهم من إفريقيا جنوب الصحراء بواسطة تجار تخصصوا في هذه التجارة. وكان هذا النشاط التجاري السيئ السمعة يدر أموالا طائلة على أصحابه. وكان الأتراك والكراغلة وحضر مدينة الجزائر يقبلون بحماس على شراء هؤلاء العبيد الذين يؤتى بهم من السودان عن طريق الواحات الصحراوية، وذلك بعد فترة من التدريب في عدة مراكز خصصت لهذا الغرض

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 100.

[2]- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 83.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 100.

في مدن وقرى ورقلة ووادي ميزاب. وقد أنشأ الأتراك من عدة عناصر منهم بعد تحريرهم جماعات عسكرية استعانوا بها لفرض الأمن والنظام في بلاد القبائل وبايلك التيطري وبايلك قسنطينة وبايلك الغرب[1].

ويشتغل أغلب أفراد هذه الجماعة في المنازل ويقومون بأشغال التنظيف والغسيل، كما يشتغل البعض منهم في المخابر وأعمال البناء والنسيج وصنع الحصير والقفاف من القصب والحلفاء، بالإضافة إلى ذلك فقد انفردت هذه الجماعة ببعض الفنون الجميلة كالرقص والغناء والموسيقى، كما سمحت السلطات العثمانية لنساء هذه الجماعة بامتهان الدعارة. ويتولى شؤون هذه الجماعة أمين يعرف بقائد الوصفان الذي يتقاضى بعض العوائد من أفراد جماعته، ومن أمثلة ذلك أنه كان يتقاضى مبلغا ماليا يقدر بـ 15 بوجو عن كل 80 إلى 90 فتاة زنجية تمتهن هذه المهنة السيئة السمعة. وقد ازداد عدد هذه الجماعة في مدينة الجزائر بشكل لافت للانتباه حتى بلغ مع نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ما بين 2000 و3500 نسمة[2].

ج- جماعة الأغواطيين:

تنتسب هذه الجماعة إلى مدينة الأغواط ولاسيما إلى قبيلتي الزناجرة وأولاد نائل، وقد اختصت هذه الجماعة كغيرها من الطائفة البرانية بمهن بسيطة كأشغال التنظيف[3]، وأعمال الوزن والكيل بأسواق مدينة الجزائر، وبيع الزيت ونقل البضائع وغيرها من المهن المتواضعة[4].

ح- جامعة بني ميزاب:

ينحدر الميزابيون من قرى وادي ميزاب ومناطق الشعابنة وورقلة والقرارة. وقد احترمت السلطة العثمانية خصوصياتهم الدينية والثقافية في المدن التي نزحوا إليها واعترفت لهم بمذهبهم الإباضي كعلامة شرعية لملتهم[1].

---

[1]- صالح عباد: المرجع السابق، ص 360.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 101.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 45.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 101.

نزح أفراد هذه الجماعة إلى بعض المدن الكبرى مثل الجزائر، قسنطينة، واحتكروا أعمال المشرفين على الحمامات ومطاحن الحبوب وذبح الحيوانات وبيع لحومها والمخابز الموجودة في المدن وخاصة مدينة الجزائر[2].

كما احتكر قسما هاما منهم بعض الأنشطة التجارية، ومنهم من كان يشتغل كذلك في نقل البضائع، ودكاكين الفحم والفواكه وفي المقاهي وغيرها من الأنشطة الأخرى[3].

في نهاية حديثنا عن جماعة البرانية نشير إلى أن هذه الجماعة كانت تتكاثر في المدن الجزائرية الكبرى زمن الرخاء الاقتصادي وتوفر فرص العمل مثل المرحلة الأولى لاستقرار العثمانيين في الجزائر، حيث تجاوز عددهم اثني عشر ألف نسمة، وازداد عددهم كذلك خلال فترة الازدهار المؤقت التي عرفته الإيالة فيما بين 1670-1690. أما خلال فترة المحن والنوائب والأزمات الاقتصادية وانعدام فرص العمل فقد كان عددهم يتضاءل بشكل لافت للانتباه مثل السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي التي انكمش فيها عددهم، وبلغ نحو 10.000 نسمة.

ويلاحظ كذلك أن هذه الجماعة تميزت بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية المزرية، ذلك أن أغلب أفرادها كانوا يعتمدون في معيشتهم على دخل مهنتهم المتواضعة والشاقة وقليلة المردود، مثل العمل في الموانئ ومقاطع الحجارة ومعالجة الجير ونقل البضائع وتنظيف المجاري المائية وتصليحها من الأعطاب وحمل المياه وتوصيلها إلى منازل طائفة الحضر، والعمل في المقاهي والفنادق والحمامات وغيرها. ولهذا كانوا يمثلون خطوط الدفاع الأولى لمختلف الأمراض المعدية حيث كانوا يتعرضون للإصابة بمثل هذه الأمراض المعدية التي كانت تنتشر في البداية بينهم، ثم تنتقل إلى باقي السكان.

فعلى سبيل المثال انتشر وباء خطير سنوات 1793 و1817 و1818 لأول مرة بين جماعة البساكرة العاملين بمرسى مدينة الجزائر الذين كان لهم اتصال مباشر بالسفن الأجنبية، بعدما انتقلت عدواه إلى كل سكان المدينة وباقي المناطق في فترة لاحقة[1].

---

[1]- وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 83.

[2]- Venture de paradis : op. cit, p 119.

[3]- صالح عباد: المرجع السابق، ص 359.

بهذا يتراءى لنا جماعة البرانية كانت تصنف في أدنى السلم الاجتماعي، ولم يكتف العثمانيون بتحديد ومراقبة نشاطها الاجتماعي والاقتصادي، بل حرموا أفرادها حتى من ممارسة شعائرهم الدينية في مساجد وجوامع المدينة، حيث خصصوا لهم جامعا خاصا بهم في مدينة الجزائر يعرف بـ «جامع البراني». وقد أخذ هذا الإسم لأنه يقع خارج أسوار قصبة السلطان العثماني، وبني خارج القصبة سنة 1653 لتمكين المصلين «البرانية» من أداء شعائرهم الدينية. وقد سمي كذلك للتفريق بينه وبين جامع القصبة الداخلي الذي كان يحظر على البرانية الدخول إليه بسبب الظروف الأمنية، وقد تمت توسعته سنة 1818 ليصبح مقرا لحكم الآغا[2].

وبناء على ما تقدم وانطلاقا من المهام الاقتصادية المنوطة بهذه الجماعة داخل المدن، وبالنظر إلى وضعيتها الاجتماعية الخاصة التي كانت عليها، يمكن القول أن هذه الجماعة كانت جماعة مؤقتة داخل المدن، وأن وجودها فيها مرتبط بالظروف العامة والأحوال الاقتصادية التي تمر بها الإيالة. وقد لوحظ عودة أعداد غفيرة من أفرادها إلى مواطنهم الأصلية خلال السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ لم يبق في كل المدن الحواضر الجزائرية أكثر من 6673 نسمة، وهذا بحسب الإحصاء الرسمي الذي أنجز سنة 1844 من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية[3].

4- الجالية اليهودية:

كانت الجالية اليهودية في الجزائر أثناء العهد العثماني تتألف من فئتين رئيسيتين هما:

- اليهود الأهالي الذين لهم تاريخ عريق في هذه البلاد، والذين تقاطروا عليها منذ عهود سحيقة تعود إلى فترة ما قبل الميلاد إلى غاية الفترة التي سبقت المطاردات المسيحية الاسبانية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 102.

[2]- مصطفى بن حموش: مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفلوكس والوثائق العثمانية، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 20، 21.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 102.

– يهود الأندلس (السافرديم)، الذين قدموا مع مسلمي الأندلس هروبا من اضطهاد النصارى منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر الميلادي، وقد استمر تدفقهم على الجزائر إلى فترة متأخرة من العهد العثماني، وانضم إليهم لاحقا يهود ليفورن من الموانئ الإيطالية بعد منتصف القرن السابع عشر لممارسة التجارة وتصريف غنائم القرصنة وعقد مختلف الصفقات بين إيالة الجزائر والبلدان الأوروبية.

تضم فئة اليهود الأهالي المجموعات التي استقرت بالأرض الجزائرية منذ الاحتلال الروماني لبلاد المغرب، بل قبل ذلك بمدة زمنية ليست قصيرة، كما تضم بعض يهود الجزيرة العربية الذين هاجروا إلا بلاد المغرب بعد الفتح الإسلامي، وكذلك يهود بني دريد الهلاليين الذين هاجروا إلى المنطقة ضمن الزحف الهلالي الكبير إلى بلاد المغرب في القرن العاشر الميلادي. يضاف إليهم يهود الزعرورية قرب سوق أهراس الذين جاءوا مع قبيلة هوارة البربرية من منطقة الدحمانية في ليبيا، وعاشوا بين أحضان قبيلة الحنانشة في الشرق الجزائري[1].

ورغم أن اليهود الأهالي شكلوا مع مرور الزمن عنصرا منصهرا في المحيط الثقافي والاجتماعي والمحلي يصعب تمييزهم عن باقي أهل البلاد، إلا أنهم وجدوا صولتهم حينما شعروا بوهن الدولة السياسي داخليا وخارجيا، فتواطؤوا مع بعض الأمراء والحكام على مدهم بالمال والدعاية لهم، وتغاضوا عن بناء بيع ومعابد لهم، وفتح المتاجر وممارسة النشاط التجاري والتسبب في القلاقل، وهو الأمر الذي أثار حفيظة بعض علماء الجزائر في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي وعلى رأسهم المغيلي (ت 909هـ / 1504م) الذي وقعت له معهم حوادث كثيرة حينما ناصبهم العداء. وقد أثار موقفه هذا جدلا فقهيا سقيما خرج عن دائرة المناظرة أحيانا، إذ نازعه في هذا الموقف العديد من علماء توات وفاس وتونس وتلمسان[2].

ومن الذين انتصروا له محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي صاحب كتاب (نظم الدر والعقيان في شرف بني زيان وذكر ملوكهم الأعيان ومن ملك من أسلافهم فيما مضى من الزمان)، والإمام السنوسي

[1]– فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزء الأول، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 153.

[2]– عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق، ص 322.

صاحب التوحيد. ومن الذين أيدوا خصمه في القضية العصنوني قاضي تمنطيط، وقد بسط الونشريسي هذه النازلة في كتابه (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب)[1].

والحقيقة أن المغيلي لم يكن يتخذ هذا الموقف المتطرف من اليهود لأنهم كانوا يحيكون الدسائس والمؤامرات ويسيطرون على أهم مدن الشمال ومفاصل التجارة والمال، والأخطر من هذا كله أنهم كانوا يشترون ذمم الحكام والمسؤولين الكبار الذين جعلوهم صنائع لهم وعبيدا طائعين لكل نزواتهم المقيتة. ولم انتقل المغيلي إلى إقليم توات جنوبا لاحظ كذلك أنهم كانوا ينعمون بحرية أكثر، وكانت لهم أيضا اليد العليا في تجارة القوافل التي كانت تتم مع بلاد السودان، فذاق بهم درعا ودعا لمحاربتهم فألتف حوله حشد معتبر من الأنصار، وطاردوا اليهود وهدموا بيعهم في منطقة توات[2].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن الجالية اليهودية كانت قوية خلال العهد العثماني، وأنها كانت تعيش في المدن ولاسيما عواصم الأقاليم ومدينة الجزائر. وقد بلغ عدد يهود مدينة الجزائر في القرن السادس عشر الميلادي نحو 5000 نسمة، وارتفع إلى 10000 نسمة من مجموع سكان الإيالة البالغ 100.000 نسمة في منتصف القرن السابع عشر الميلادي، ثم أخذ عددهم يتراجع ليصل إلى 7000 نسمة في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي.

وعند الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، انخفض هذا العدد إلى 5000 نسمة من إجمالي يهود الإيالة الذي كان يقدر بـ 30.000 نسمة. وجدير بالذكر أن أقصى حد بلغه عدد اليهود في المدن الجزائرية ولاسيما مدينة الجزائر كان خلال المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني، وهي الفترة التي شاعت فيها الفوضى والاحتكارات اليهودية في عهد الداي مصطفى باشا والتي امتدت حتى بعد وفاته بعدة سنوات.

[1]- عبد الرحمان دويب: الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 69.

[2]- محمد بن عبد الكريم المغيلي: أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص ص 8، 9.

ففي ظرف تسع سنوات فقط ازداد عدد يهود مدينة الجزائر بنحو 3000 نسمة في الفترة الممتدة ما بين 1789 و1808[1].

عاش يهود الجزائر بمختلف أصولهم، مختلطين مع المسلمين في مختلف المدن والأحياء. وكان الحكام العثمانيون يفضلون إقامة أحياء خاصة بهم بمحاذاة قصورهم حرصا منهم على حمايتهم من الاعتداءات والتجاوزات التي قد تطالهم في أوقات الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وقد حرص بعض البايات على توفير وسائل الراحة لهذه الطائفة مثلما حرصوا على توفيرها لبقية السكان المسلمين. فحارة اليهود بقسنطينة على سبيل المثال كانت قد شيدت بأمر صالح باي قسنطينة الذي خصص لهم قطعة أرضية واسعة بسيدي الكتاني، وقدم لهم مساعدات في إنشائها. وفي مدينة وهران اعتنى محمد الكبير بأحوالهم، فبمجرد استرجاعه لهذه المدينة من الغزاة الاسبان سنة 1792، استدعى يهود معسكر ومستغانم وندرومة وتلمسان وخصص لهم مكانا واسعا لبناء حيهم الجديد وقطعة أرض لاتخاذها مقبرة لدفن موتاهم[2].

وفي منطقة وادي ميزاب عاش اليهود في جو من التسامح مع الإباضيين، وشجع الميزابيون إقامة اليهود في مدنهم، كما استقدم بعضهم حرفيين يهود من الجنوب التونسي ووفروا لهم الشروط الملائمة لممارسة مهنهم، أما في منطقة القبائل فقد عاش اليهود فيها جنبا إلى جنب بصورة طبيعية رفقة السكان المحليين، واشتغلوا بصناعة الحلي والجواهر الفضية والذهبية، ولاسيما في منطقة (بني يني)، وتكلموا اللهجة القبائلية، ولبسوا اللباس القبائلي، غير أنهم كانوا لا يفضلون الإقامة فيها بسبب منافستهم من قبل تجار المنطقة الذين كانوا ينافسونهم في نشاطهم التجاري[3].

بالموازاة مع ذلك عمل سكان المدن على احترام الخصوصيات الثقافية لهذه الجالية، وعملوا على صيانتها والمحافظة عليها، بل أن السكان المسلمين في بعض المدن الجزائرية تطوعوا وبنوا لهم معابدهم. ولعل أبرز مثال على ذلك أن بيعة اليهود بمدينة عنابة الموجودة بالمدينة القديمة والمعروفة بـ «غريبة اليهود» بناها لهم

---

[1]– عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص 255.

[2]– محمد دادة: اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن 18 حتى سنة 1830، رسالة ماجستير في التاريخ، دمشق، سوريا، 1985، ص 45.

[3]- Marie Bugeja : les juifs de la kabylie, editionsollal, Algérie, 1928, p 15.

مسلمون من سكان هذه المدينة. وقد نالت هذه البيعة شهرة أسطورية خاصة عندما شيدها المسلمون على نفقتهم الخاصة لمصلحة اليهود وأوقفوا عليها وقفا لتمويل الاعتناء بها يتمثل في طاحونة بمحاذاتها. وقد بقيت هذه الطاحونة ملكا لهذه الجالية إلى غاية الاحتلال الفرنسي الذي صادرها وأخضعها لقانون نزع الملكية للمصلحة العامة بغير وجه حق[1].

وقد اكتسب اليهود عادات وتقاليد السكان المسلمين في مختلف المدن والأحياء التي كانوا يعيشون فيها، واتخذوا من اللغة العربية وسيلة للتواصل في معاملاتهم اليومية، بل أنهم احتفلوا بانتصارات الجزائريين على أعدائهم الإسبان، فقد اعتبروا انهزام الملك شرلكان الإسباني أمام الأسطول الجزائري سنة 1514، وانكسار جيوش شارل الثالث في هجومهما على الجزائر سنة 1775 عيدين خاصين بهما، عرف الأول ببوريم 11 تموز، والثاني ببوريم 4 حزيران[2].

وغني عن البيان أن هذا الاحتفال كان بسبب الخوف الذي تخلصوا منه جراء التهديد الذي كان يطاردهم من قبل الإسبان.

ورغم ذلك فإن يهود الجزائر لم يكونوا دائما في مستوى الثقة التي وضعها فيهم الحكام العثمانيون أو حتى الأهالي المسلمين الجزائريين. فقد ثبت أنهم اشتهروا بغدرهم وخيانتهم حيث تعاونوا مع المحتلين الإسبان ضد المسلمين ومتاجرتهم بالأسرى الجزائريين الذين وقعوا في قبضة الإسبان، وتحويلهم إلى سوق العبيد في مدينة ليفورن الإيطالية الذي كانوا يسيطرون عليه، كما أنهم كانوا يتجسسون على الإيالة لصالح أعدائها. ولعل أكبر عملية غدر وخيانة اقترفوها كانت تلك الخيانة الكبرى التي تسببت في سقوط مدينة وهران في قبضة الاحتلال الإسباني سنة 1509 حينما قام اليهودي المدعو «اشطورا» «stora» بتواطؤ مسلمين إثنين كانا يعملان لحسابه بفتح أحد أبواب المدينة غدرا لتتسلل منه الجيوش الإسبانية إلى داخل المدينة، في وقت كان فيه الجميع داخل المدينة المحصنة يتأهب لمواجهة الهجوم الاسباني من فوق الأسوار[3].

---

[1]- فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص ص 227، 228.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 103.

[3]- فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص ص 151، 152.

أنجبت الطائفة اليهودية في الجزائر العثمانية عدة رجال ثقافة وعلم ودين، وشكلوا نخبة عكست الثقافة اليهودية الجزائرية خلال العهد العثماني نذكر منهم:

- يهودا عباسي (1690-1760):

كان أحد أبرز وأصلح متديني الطائفة اليهودية، درس التلموذ تحت إشراف الحاخام أو الربي سليمان صرور، وشغل منصب قاضي الطائفة اليهودية (1728-1756)، كانت له عدة تآليف جمع فيها مختلف عادات وتقاليد وأعراف الطائفة اليهودية بالجزائر. ولم يطب له المقام في الجزائر بسبب التصرفات الطائشة والخرقاء لبعض رؤساء طائفته في الجزائر، فرحل عنها واستقر به المقام في مدينة القدس أين قضى نحبه هناك[1].

- يوسف إغرايم قارو (1488-1575):

ساهم بشكل واضح في الحركة الثقافية الدينية اليهودية في الجزائر العثمانية، وكان متخصصا في الفقه اليهودي، وكانت كتبه مرجعا لا يستغنى عنه في القرن السادس عشر الميلادي لكل يهود أوروبا والدولة العثمانية[2].

- أبراهام غابيسون:

عاش في مدينة تلمسان في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، وكان طبيبا بارعا، انتقل للعيش في مدينة الجزائر، قربه الحكام العثمانيون منهم للاستفادة من خدماته. وأثناء استقراره بمدينة الجزائر ألف كتابا علق فيه على أمثال النبي سليمان 1579. وفي تلك الأثناء ضرب الطاعون مدينة تلمسان فعاد إليها لمعالجة المصابين، غير أنه توفي هناك بسبب هذا الوباء[3].

---

[1]- Maurice EIsenbeth :«les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque (1516-1830)», in Revue africaine, année 1852, p 163 .

[2]- ميشال أبي الطبول وآخرون: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ترجمة جمال الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 132.

[3]- Robert Attal : regards sur les juifs d'Algérie, l'harmattan, Paris, France, 1988, p 162.

- يعقوب غابيسون:

عاش في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، كان يعيش في مدينة غرناطة، ثم هاجر إلى الجزائر سنة 1492. وهو والد الطبيب أبراهام غابيسون، وكان هو الآخر طبيبا، وكان متضلعا في الشعر حتى أنه لقب بشاعر اللغة العبرية، وقد ارتبطت عائلته بعلاقات وثيقة مع الحكام العثمانيين، وهي العلاقة التي كان يتحرج منها، ولم ينظر إليها بعين الرضا لدرجة أنه ألف كتابا بمساعدة والده، تهكم فيه على اليهود الذين كانوا يحسنون الظن بالعثمانيين[1].

- مسعود زغبيب:

عاش في مدينة قسنطينة في مطلع القرن الثامن عشر الميلادي، وكان يباشر مهام حاخام المدينة. ألف كتابا سنة 1715، تحرج منه باي قسنطينة فأودعه السجن، وبقي سجينا إلى أن توفي. وبعد وفاته أطلقت الإدارة العثمانية إسمه على إحدى بيع مدينة قسنطينة، وهي البيعة المعروفة بدار الربي مسعود[2].

بالإضافة إلى ما تقدم هناك قائمة طويلة لبعض العلماء والمثقفين وأرباب القرائح، يطول بنا الحديث إذا فصلنا في أعمالهم وأحوالهم، ونكتفي بالإشارة إلى إسحاق ابن شافات برقات الذي عاش في مدينتي مليانة والجزائر، وسيمون بن زيماش دوران أصيل مدينة مالورقة والذي استقر بمدينة الجزائر، ويوسف بن مانير، وميمون بن سعدية النجار بقسنطينة، وابن اليامين عمار ببجاية، والربي أفراييم أنكوا متولي شؤون الجماعة اليهودية بتلمسان وصاحب المعارف الفلسفية والعلوم الطبية الغزيرة ونحوهم من العلماء ومشاهير الثقافة والفكر[3].

تعاملت السلطة العثمانية مع نخبة وأشراف الجالية اليهودية في الجزائر باحترام، وقربتهم منها وجعلت منهم ممولين للسكان، ومستشارين ووكلاء تجاريين، وسياسيين وديبلوماسيين، بل حتى مشاركين في الحياة

[1]- Claude Martin : les israélites algériens de 1830 à 1902, Edition Héraclès, Paris, France, 1936, p 13.
[2]- Robert Attal : op. Cit, p 163.
[3]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 130.

السياسية، وذلك إيمانا منهم بأنهم ينتمون إلى الجزائر، وهذا الامتياز لم يتمتع به المسلمون من غير الملة التركية إلا في القليل النادر[1].

يجب أن نشير في هذا السياق إلى أن بعض العائلات اليهودية الكبرى كانت قد هاجرت إلى الجزائر خلال القرن الثامن عشر الميلادي، وطاب لهم العيش فيها واستوطنوها مثل عائلتي بكري وبوشناق. وقد اشتهر اليهود ببعض الصنائع الدقيقة والثمينة مثل الصياغة واختبار جودة الذهب والفضة والخياطة، والصرافة والعطارة والدخان وغيرها.

وقد عاشوا عهدا ذهبيا حيث وصلوا إلى درجة عليا من النفوذ والجاه وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، وهي فترة حرجة ودقيقة من تاريخ الجزائر الحديث، حيث وهنت فيها أوصال الدولة، وتكالبت عليها الأمم الأوروبية التي كانت تنظر إليها على أنها لقمة سائغة في أفواههم.

فكان من اليهود عهد ئذ من له اليد الطولى في التأثير على الحياة السياسية الداخلية، وحتى الخارجية ولاسيما في طريق التجارة مع أوروبا، حتى أن مدينة ليفورن الإيطالية لا يمكن لزائرها أن يميزها عن مدن الجزائر بسبب كثرة يهود الجزائر بها، حيث كانوا يحتكرون بعض صادراتها.

لقد تمكن اليهود من التغلغل في أعماق الدولة الجزائرية خاصة عندما سمح لهم بدخول خزينة الدولة، ومنهم وظيفة المترجمين بحكم معرفتهم باللغات الأجنبية. فهذه العوامل مكنتهم من الاطلاع على أسرار الدولة، وتغيير بعض القرارات السياسية لصالحهم، كما كان لهم أصدقاء، كذلك من رجال الدولة في أعلى المستويات. ولم يكن تأثيرهم مقتصرا على مدينة الجزائر فحسب، بل تجاوزها إلى مدن أخرى وخاصة مدينة قسنطينة التي كانت تعج بهم حيث وصل عددهم إلى 5000 نسمة من مجموع 60.000 نسمة.

وبفضل نفوذهم السياسي والاقتصادي، فإن الداي منح منصب وزيرا له لدى بلاط فرنسا إلى اليهودي إبراهيم بوشناق، كما منح منصب قنصلا له في مدينة مارسيليا الفرنسية لليهودي ناتان بكري، ومنح أخاه قنصلا له في مدينة ليفورن كذلك. وكان الداي يستشيرهم في عظائم القضايا الخارجية، ولم يتردد من أخذ

[1] -Richard Ayoun et Bernard Cohen : les juifs d'Algérie 2000 ans d'histoire, judaïque bibliothèque juive, Edition Jean-Claude Lattès, Paris, 1982, p 82.

المال اليهودي كلما احتاج إليه، وكان اليهود يملكون أموالا طائلة، وينصبون طاولات في الشوارع، ويبدلون العملة، ويجنون أموالا ضخمة من وراء ذلك، وقد شاع بينهم تزوير العملة[1].

هكذا يتراءى لنا أن الجالية اليهودية نالت ثقة الحكام العثمانيين الأمر الذي ساعدهم على الاندماج في الحياة العامة لمجتمع المدينة الجزائرية، كما أن تفضيل طائفة الأندلسيين التعامل معهم زادهم تغلغلا في دواخل هذا المجتمع. وغني عن البيان أن أهل الأندلس كانوا يفضلون التعامل معهم بسبب أن أغلب اليهود ينحدرون من أصول أندلسية، وبالتالي فهم يتشابهون معهم في نمط حياتهم وطرق عيشهم. فبضل هذه العوامل وغيرها لم يعد يميز أفراد الجالية اليهودية عن سواهم من فئات المجتمع الجزائري سوى ملابسهم ذات اللون الأسود الداكن والقاتم، وامتناعهم عن ركوب الخيل وحمل السلاح والتزامهم بدفع ضريبة الرأس التي يقدمها كل يهودي إلى مقدم هذه الجالية في كل مدينة، وهذا الأخير يتولى تقديمها هو الآخر نيابة عن باقي أفراد جماعته إلى شيخ البلد أو إلى الباي، وقد بلغت قيمتها نحو 5000 ريال بوجو بمدينة قسنطينة التي كانت تعج بهم وتتميز بارتفاع عددهم قبل الاحتلال الفرنسي، إضافة إلى بعض الهدايا وخدمات أخرى[2].

لا يكتمل الحديث عن النفوذ اليهودي ودوره في توجيه سياسة الإيالة داخليا وخارجيا دون الحديث عن تنامي دور شركة بكري وبوشناق الاقتصادي، التي احتكرت التجارة الداخلية والخارجية، وبذلك أصبحت تتحكم في اقتصاد البلاد الذي أصبح متهالكا في نهاية عهد الإيالة. وكان تأثير بوشناق في السياسة الخارجية للإيالة واضحا، وبلغ من القوة درجة عالية حتى أنه كان يستقبل بإسم الداي القناصل الأجانب، ويستلم منهم الهدايا، بل ويفاوض الفرنسيين في معاهدة الصلح بين الإيالة وفرنسا سنة 1801، والأخطر من هذا كله أنه استقبل مبعوث السلطان العثماني سنة 1804، وتحادث معه قبل حضوره أمام الداي[3].

والحقيقة أن هذه التصرفات الخرقاء وغيرها، كانت قد أثارت حفيظة مختلف فئات المجتمع الجزائري، وتبعا لذلك تشكلت بصورة عفوية جبهة معارضة لهم التفت حول الجيش الانكشاري، الذي دبر محاولة اغتيال فاشلة ضد نفطالي بوشناق سنة 1801، وكانت في الواقع عملية انقلابية فاشلة ضد النظام السياسي

[1]- سعد الله: المرجع السابق، ص 146+ه، ص 147+ه.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 130.

[3]- محمد دادة: المرجع السابق، ص 169.

القائم ككل. وتفاقمت هذه الأزمة وانتهت بمقتل الداي مصطفى باشا الذي كان يتعامل مع التجار اليهود، كما أغتيل كبير الطائفة اليهودية ومستشار الداي نفطالي بوشناق على يد الانكشاري المدعو «يحي» الذي وجه له طلقات نارية أردته قتيلا، وهو ينادي: «السلام عليك يا ملك الجزائر». ونتيجة لهذه التطورات، فقد هاجرت نحو مائة عائلة يهودية إلى تونس ومائتي عائلة أخرى إلى ليفورن. كما تنامت مشاعر عداء المسلمين تجاههم، ومما زاد في تسمم هذه العلاقة أنهم انتصروا للغزاة الفرنسيين وأصبحوا أعوانا لقادة جيشهم[1].

وبناء على ما تقدم يمكن القول بالرغم من الجالية اليهودية كانت تعيش وضعا خاصا داخل مجتمع مسلم محافظ باعتبارها من أهل الذمة لها حدودها الدينية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي كانت تلعب دورا هاما في المجتمع الجزائري،كما أن ضعف شخصية الحكام الأتراك سمح لبعض أفراد هذه الجالية من التوغل في دواليب الحكم والتأثير على قرارات السلطة لمصلحتها، وقد لمسنا هذا التوجه خاصة خلال المرحلة الأخيرة من عمر الإيالة.

5- الدخلاء:

تشمل طائفة الدخلاء العناصر الأجنبية الدخيلة عن المجتمع الجزائري، ويتعلق الأمر برجال الدين المسيحيين الذين كانوا يترأسون البعثات الدينية والإرساليات التبشيرية، والتجار الأجانب الذين سمحت لهم السلطات العثمانية بممارسة نشاطهم التجاري في الإيالة بناء على إتفاقيات ثنائية، وجماعات الأسرى المسيحيين الذين أسروا وينتظرون عملية افتدائهم، وقناصل البلدان الأوروبية الذين يمثلون مصالح بلدانهم في الجزائر، وفيما يلي نستعرض أوضاع كل جماعة منها على حدة:

أ- رجال الدين المسيحيين:

تشمل هذه الطائفة رجال الدين المسيحيين الذين تركوا بلدانهم الأوروبية، وجاءوا إلى أرض الجزائر الغريبة عنهم لغويا ودينيا وثقافيا، وقد ارتبط وجودهم في الجزائر خلال العهد العثماني بالاحتلال الاسباني لبعض

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 104.

المدن الجزائرية، لأنهم قدموا إلى الجزائر بنية إفتداء أسراهم. وكانوا مسؤولين مسؤولية شخصية أمام الكنيسة والشعب أثناء تأدية هذه المهمة الخطيرة. ويتعين عليهم بذل الجهد اللازم لإنجاح مساعي بلدانهم لنقل أسراهم من حالة العبودية إلى الوضع الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه البشر وهو الحرية[1].

أنشأ رجال الدين المسيحيين عدة جمعيات وتنظيمات مسيحية أبرزها «التنظيم التثليثي» الذي كان له سنة قيام الثورة الفرنسية في 1789 حوالي 150 فرعا في كل بلدان العالم، وتنظيم «عذراء الرحمة» الذي تخصص في إفتداء كبار السن والعجزة، و«التنظيم اللازاري» الذي كان أعضاؤه يقيمون إلى جانب القناصل، وكان لتلك التنظيمات المسيحية عدة أعمال منها بناء المستشفيات التي كانت تقدم خدمات صحية للأوروبيين، كما كانت لهم عدة كنائس تباشر مهامها الدينية[2].

ب- التجار الأجانب:

قسم التجار الأجانب بالجزائر خلال العهد العثماني إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

- التجار الصغار، وهم تجار أحرار لا ينتمون إلى مؤسسة أو شركة تجارية معينة، ويمارسون أعمالهم التجارية بشكل مستقل لمصلحتهم الخاصة.

- التجار الكبار، وهم الذين أسسوا شركات تجارية كبرى، مثل التاجرين الفرنسيين «توماس لانش» و«كارلين ديدييه» الذين أسسا شركة صيد المرجان خلال منتصف القرن السادس عشر الميلادي، وما تبعها من تأسيس الباستيون الفرنسي في مدينة القالة بالشرق الجزائري، وظل هذا الحصن يتسبب في اضطراب العلاقة بين الجزائر وفرنسا بسبب تزايد أطماع الفرنسيين الذين حاولوا الاستقلال بالأرض التي يقع فيها هذا الحصن[3].

---

[1]- جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص 214.

[2]- جيمس ليندر كاتكارت: مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 104.

[3]- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص 224.

وإلى جانب التجار الفرنسيين، كان تجار إيطاليا ينشطون أيضا في سواحل الجزائر. والحقيقة أن تواجدهم بهذا الشريط يعود إلى فترة العصور الوسطى حيث شيدوا بعض المخازن لهم لعل أبرزها مخزن طبرقة والمراكز التابعة له على الحدود الجزائرية التونسية. وكان التجار الإنجليز أيضا ينافسون نظرائهم الفرنسيين والإيطاليين في ذلك. ولأجل تيسير نشاطهم التجاري في الإيالة فقد نصبوا ممثلا خاصا بهم يعمل على تصريف شؤونهم وحماية مراكبهم التجارية في البحر، وذلك بالتنسيق مع القنصل الانجليزي المعتمد في الجزائر. أما التجار الإسبان فقد ركزوا نشاطهم التجاري في الجهة الغربية من الإيالة، وارتبط نشاطهم التجاري بمراكزهم العسكرية والمناطق التي تمكنوا من إحكام سيطرتهم عليها[1].

ت– الأسرى:

لابد من الإشارة في البداية إلى أن قضية الأسرى المسيحيين في الجزائر تعد من القضايا الجوهرية التي أسالت كثيرا من حبر المؤرخين والباحثين المهتمين بتاريخ الجزائر العثماني، وأثارت جدلا سقيما بينهم يدور حول مشروعية أو عدم مشروعية هذا النشاط. وحتى يتيسر لنا فهم هذه الظاهرة فهما دقيقا لابد من استحضار سياقها التاريخي لأن نظرتنا لهذه الظاهرة في الوقت الحالي تختلف نهائيا عن نظرتنا لها في تلك الفترة التاريخية. ولو لا الإطالة التي قد تخرجنا عن موضوع دراستنا لفصلنا كثيرا في هذه المسألة. ومع ذلك نكتفي بالقول بأن هذه الظاهرة كانت نتيجة طبيعية للنشاط البحري أو «الجهاد البحري» الذي كان يمارسه الأسطول العثماني في عرض البحر الأبيض المتوسط، ويحلو لبعض المؤرخين الأوروبيين توصيف هذا النشاط بـ «القرصنة»، وهو توصيف غير دقيق ينطوي على قصور واضح، ونظرة عنصرية لأنهم أخلطوا بين القرصنة ولصوصية البحر، ذلك أن اللصوصية هي أفعال فردية كان يمارسها اللصوص وقطاع الطرق البحرية بهدف الكسب غير المشروع والاستيلاء على سفن الغير بغير وجه حق. أما القرصنة فقد كانت عملا متعارف عليه تمارسه الدولة لحماية حدودها ومياهها الإقليمية، وغالبا ما كان الكتاب والمؤرخون الأوروبيون يطرقون هذا الموضوع بأفكار صليبية إذ أنهم يسندون هذا النشاط إلى المسلمين دون سواهم، ومن حسن حظ البشرية أن هذا النشاط السيء السمعة تم تحريمه في مؤتمر فينا سنة 1851.

[1]– عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980، ص 92.

وقد اتخذت الأمم الأوروبية من قضية الأسرى مسوغا لتنفيذ اعتداءاتها وهجماتها على السواحل الجزائرية لاسيما في موفى القرن الثامن عشر الميلادي حينما نضبت خزينة الإيالة وشحت مواردها، ووهنت أوصالها. ولا نكون مبالغين إن قلنا أن وضعية الأسرى المسيحيين في الجزائر كانت أحسن بكثير من وضعية الأسرى الجزائريين في البلاد الأوروبية. وليس أدل على ذلك من أن الأعمال التي كانوا يقومون بها لا تعدو أن تخرج عن الأشغال المنزلية في أسوء الأحوال، وليس غريبا أن نرى بعض أسرى الجزائر يتقلدون وظائف مهمة جلبت لهم النفع والجاه والثراء والمكانة، ووجدناهم يرفضون العودة إلى ديارهم بعد تحريرهم من العبودية[1].

يحظى الأسير بمكانة خاصة في مجتمع المدينة في الجزائر، وهذه المكانة يتحسسها منذ أن تطأ أقدامه أرض الجزائر. ويذكر «سيمون بفايفر» أنه فور رسو السفينة التي تقل الأسرى بميناء الجزائر يتم إطلاق أعيرة نارية من المدافع الموجودة بالميناء. فيتسارع الناس إلى رفع الأعلام على القلاع والحصون، ويتدافعون لاستقبال الأسرى وسط احتفالات صاخبة، أما سطوح المنازل فتمتلأ بالنساء المحجبات التي تطلقن زغاريد تعبيرا عن فرحتهن بهم[2].

وإذا كانت مدينة الجزائر تستقطب أكبر عدد من الأسرى بحكم أنها كانت عاصمة الإيالة، فإن ثمة مدن جزائرية أخرى كان يتواجد بها هؤلاء الأسرى مثل وهران وقسنطينة وعنابة وتلمسان[3].

وخلال القرن السابع عشر الميلادي أنشئت سجونا خاصة بالأسرى تعرف بسجون الرقيق مثل السجن الكبير في باب عزون يعرف بالسجن الأسود. وقد أخذ هذا الإسم بسبب الحراسة المشددة المفروضة على نزلائه. وبجواره يقع سجن الباسطار الذي يأوي الأسرى الذين يشتغلون في المرافق العامة التابعة للآغا وضباط الجيش الانكشاري[4].

---

[1]- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 90.

[2]- سيمون بفايفر: مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، ترجمة وتعليق أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1972، ص 14.

[3]- محفوظ رموم: الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 55.

[4]- مختار حساني: موسوعة المدن الجزائرية، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص 26.

وفي أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ازداد عدد السجون المخصصة للأسرى بإسم سجون البايلك الخاصة (les bagnes). حيث أضيف سجن بايلك التيطري، وسجن سيدي حمودة القريب من ضريحه، وسجن آخر خصص لعزل الأسرى المجدفين عن سواهم، وشيد بمناسبة أسر سفينتين نابوليتين اقتادها أسرى جزائريين تمكنوا من الفرار رفقة مجموعة من رفقائهم المغاربة الذين وقعوا كذلك في الأسر بمدينة نابولي[1].

وبسبب تزايد عددهم، لجأت الإدارة العثمانية إلى استخدام الحمامات كأماكن لسجنهم، حيث بنيت لهم عمارات خاصة تشبه المنازل تتكون من ساحة داخلية محاطة برواق مرتفع، تتشكل من عدة غرف تستوعب الواحدة منهم ما بين 15 و20 أسيرا، وهي مزودة بحصائر منسوجة من القصب أو الحلفاء[2].

وكان الأسرى يباعون في أسواق خاصة أقيمت في مدينة الجزائر قرب المسجد الكبير بجانب قصر الجنينة. وتخضع عملية بيعهم إلى إجراءات وتراتيب خاصة، حيث يقع فحصهم للتأكد من سلامة حالتهم الصحية، ويتم ترتيبهم حسب السن والجنس والنسب والحالة الصحية، بعدها يتقدم أحد المسؤولين الكبار لاختيار أسير لاستعماله الشخصي، ثم يأتي دور طاقم السفينة التي حملته إلى الجزائر ليأخذ حصته من الأسرى، أما الباقي فيباع في السوق عن طريق المزاد العلني، ويشرف على هذه العملية موظفا يعين من قبل الديوان يتقاضى عن كل أسير يباع رسما معلوما يطلع عليه وجوبا أعضاء الديوان[3].

بعد ذلك يتم عرض الجميع للبيع في السوق، حيث يبدأ الموظف المشرف على هذه العملية بعرض الأسرى الواحد تلو الآخر في المكان المخصص لذلك، وفي الوقت نفسه يعطي فكرة عامة عن كل واحد يراعي فيها التعريف بمكانته الجسدية وقدراته والسعر الافتتاحي والمبلغ المحتمل لافتدائه. وإذا تبين للمشرف على عملية البيع بالمزايدة أن أحد الأسرى ينحدر من عائلة أوروبية نبيلة أو ذات جاه أو مكانة، فإنه يقوم باستبعاده من عملية البيع ليحتفظ به ويعرض أمره على المسؤولين الكبار الذين يتصرفون في شأنه على طريقتهم لأن سعره يكون مرتفعا أثناء المفاوضات التي تفضي إلى عملية الافتداء.

---

[1]- venture de paradis, op. cit, p 153.
[2]- Corinne Chevallier : les trente premières année de l'Alger 1510-1514, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 1988, p p 56, 57.
[3]- Mahfoud Kaddache : Algérie durant la période Ottomane, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 2002, p 40.

أما بقية الأسرى فتحدد أسعارهم بعدما يتم فحصهم من قبل الزبائن الراغبين في شراءهم. وفي هذا الإطار يتم فحص اليدين لمعرفة ما إذا كانت قوية أو خشنة، أو بيضاء، أو مليئة بالخدوش أو نظيفة أو متسخة، لأن هذه العناصر تعطي فكرة عامة عن صاحبها وعن مكانته الاجتماعية، وفي الوقت نفسه تطرح على الأسير العديد من الأسئلة تتعلق بعائلته وأهله ومهنته، ولذلك عادة ما كان الأسرى الذين ينتمون إلى علية القوم يخفون حقيقتهم أملا في أن يباعون بأسعار زهيدة أو بخسة ولا تتعقد عملية تحريرهم[1].

هذا وقد حددت السلطات العثمانية وقتا معلوما لعملية بيع الأسرى بالمزاد العلني، وعادة ما كانت هذه العملية تتم بعد أداء صلاة الظهر[2]. وعندما تنطلق عملية المزايدة فإنها لا تتوقف إلا إذا رسى سعر الأسير على مبلغ معين يقترحه أحد المزايدين، ويكون أعلى سعر مقترح، وعندها يثبت الموظف القائم على العملية هذا السعر، وبهذه الطريقة تتم عملية البيع[3].

كانت مدينة الجزائر من أكبر مدن البحر الأبيض المتوسط تواجدا للأسرى، وإذا كانوا يحملون جنسيات لعدة أمم أجنبية، فإن أغلبهم كان يحمل الجنسية الإسبانية، وليس ذلك غريبا لأن علاقة الجزائر بإسبانيا كانت عهد ئذ تتسم بالتوتر والحروب لمدة طويلة[4].

كان أسرى الجزائر يختلفون في الجاه والحسب والثقافة، وكان منهم أصحاب العلم والقلم مثل العالم اليوناني «بيارجيل» الذي سقط أسيرا أثناء قدومه من فرنسا إلى اليونان سنة 1546، وذلك في إطار البعثة العلمية التي كانت تشتغل على المخطوطات اليونانية القديمة، وكذلك الأديب الإسباني الشهير «ميغيل دي سرفانتيس» سنة 1640، وإيمانويل دراند، والانجليزي فرنسيس نايت، والرسام الإيطالي «قرافليبولي دي مادون» سنة 1635، والشاعر الهزلي «جون فرانسوا رونيار» صاحب القصة الشهيرة البروفنسية الجميلة، والعالم «جان فوفيان» سنة 1674 وكذلك العالم «دولا كروا»، وغيرهم من العلماء والمشاهير[5].

---

[1]- Corrine Chevallier : op. cit, p p 53, 54.

[2]- Mahfoud Kaddache : op. cit, p 40.

[3]- جون ب. وولف: المرجع السابق، ص 120.

[4]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 31.

[5]- عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 232.

وهناك من الأسرى من تخلى عن دينه المسيحي واعتنق الإسلام. ففي هذه الحالة يتغير وضعه القانوني ويأخذ إسما آخر وهو العلج. ويكون العلج في الغالب الأعم مملوكا لأحد الأعيان ،وعندما يتوفى سيده غالبا ما يحصل على ثروته. وهناك صنف آخر من الأسرى يعلن إسلامه حتى يتسنى له الانخراط في صفوف البحرية الجزائرية، وما يترتب عن ذلك من استفادته من أسلاب القرصنة، وبالتالي يتلخص من العمل في التجديف أو في الحقول أو في خدمة بيوت الأتراك، وهي كلها أعمال شاقة وتتطلب جهدا كبيرا، وعليه فهي أعمال غير مرغوب فيها[1].

وعندما يعتنق الأسير الدين الإسلامي يصبح عثمانيا لغة وجنسية، ويصبح هذا المسلم الجديد جنديا له راتبه الثابت ويسجل في السجل العسكري. ولما كان النطق بالشهادتين وإعلان الإسلام يمثل حدثا جللا، فإنه كان يتم أمام أعلى الجهات الرسمية الممثلة في شخص الباشا وأعضاء الديوان. ويطاف بهذا المسلم في شوارع المدينة ممتطيا صهوة جواد مسرج ومزين، وتضرب له الموسيقى، ويكون رفقة الجنود، وتجمع له الدراهم. أما الأسير الذي يرغم عن اعتناق الإسلام، فلا يحتفل به ولكنه يتمتع بحقوق الجندي ويسجل في دفتر العسكر ويستفيد من بعض الحقوق والامتيازات مثل غنائم البحر[2].

هذه بعض الاعتبارات حول الأسرى الذين سجنوا وعاشوا في بعض المدن الجزائرية ولاسيما مدينة الجزائر، ومن خلال ما تقدم نفهم بأنهم لم يكونوا أسرى بأتم معنى الكلمة، خاصة لما نطلع على المذكرات والكتابات التي كتبوها ونشروها بعد تحريرهم، والتي تعد بحق مصدر هام من مصادر تاريخ الجزائر الحديث.

ومع أن الكتاب والمؤرخون الأوروبيون يعتبرونهم أسرى ويعيشون ظروف الأسر القاسية، بل ولا يفرقون أحيانا بينهم وبين الأرقاء السود، ويسمونهم عبيدا، إلا أن الحقيقة التاريخية ليست كذلك، لأن السلطات العثمانية حافظت على كرامتهم الإنسانية، كما أنهم لم يكونوا بمعزل عن المجتمع الجزائري، بل كانوا يخالطون أهله، ويتفاعلون معهم، وفيهم من لعب دورا مهما في الحياة الاجتماعية والسياسية وفيهم من كان محظوظا، وقرب من أهل الحكم ومنح منصب مستشار أو وزير أو قائد عسكري، وكل هؤلاء قد تركوا بصماتهم في

[1]- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979، ص 93.

[2]- أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، هامش ص 145.

الحياة الاجتماعية الحضرية للمجتمع الجزائري أثناء العهد العثماني، كل حسب درجة توغله وحسب قدرته في التأثير.

ت– قناصل الدول:

القناصل هم موظفون رسميون يتم تعيينهم من طرف دولهم في دولة أجنبية مضيفة ليتولون رعاية مصالحها المختلفة، وحماية رعاياها وتسيير مصالحهم، ويساعدهم موظفون يتم تعيينهم كذلك من قبل دولهم، وهم يتمتعون بحصانة ديبلوماسية تنظمها المعاهدات الدولية. ويبدو أن وجود الممثلين الديبلوماسيين الأجانب كان سابقا للفترة العثمانية، حيث فتحت الدولة الزيانية عدة مكاتب لقناصل بعض الدول التي ربطتها بها علاقات اقتصادية[1].

والواقع أن الحديث عن موضوع القناصل خلال العهد العثماني ارتبط بشكل واضح بمسألة الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية، وقد نالت فرنسا أول امتياز لها في الجزائر، وبالتالي قامت بتعيين أول قنصل لها في الجزائر سنة 1564[2].

ورغم أن مهام القنصل متعددة، إلا أن أهم عمل يقوم به في إيالة الجزائر كان افتداء الأسرى والتدخل العاجل لدى السلطات الجزائرية لتسوية أمورهم[3].

وعموما فإن القناصل المعتمدون في الجزائر كانوا يقسمون إلى طائفتين:

– الطائفة الأولى تشمل القناصل التجاريين المدنيين الذين يتولون تسيير الشؤون التجارية بين البلدين، وغالبا ما كانوا يصرفون أنظارهم عن تجار بلدانهم الذين يرتكبون بعض المخالفات طالما يخدمون بلدانهم ويحققون لها أرباحا.

---

[1]– عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، الجزء الثاني، دار مرقم للنشر، الجزائر، 2007، ص 139.

[2]– ليلى الصباغ: «وضع الجاليات الأوروبية في العالم الإسلامي إبان الحكم العثماني»، مجلة الأصالة، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 25، السنة 1974، ص 128.

[3]– حنفي هلالي: «التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني»، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، العدد 24، ص 273.

– الطائفة الثانية، وتشمل القناصل الدينيين الذين كانوا أكثر تشددا وانضباطا واحتراما للنشرة البابوية ومختلف التشريعات التي تنظم وظيفتهم، وعليه فقد كانوا يبلغون بلدانهم بكل خرق أو انحراف يقوم به القناصل الدينيين لاسيما في حالة ارتكابهم لمخالفات خطيرة مثل بيعهم للمواد الحربية إلى الكفار (أي المسلمين الجزائريين)[1].

وكان القناصل يقيمون في الفنادق التي يوجد بها حيهم التجاري، في حين فضل البعض الآخر شراء أراضي بفحوص المدن وبناء منازل بها وحدائق شيدوها على النمط الأوروبي، وقد لوحظ هذا النمط العمراني خاصة في مدينتي الجزائر وتلمسان[2].

وفي ختام حديثنا عن طائفة الدخلاء نشير إلى أن القناصل وممثلي الدول الأوروبية، وممثلي الشركات التجارية الأجنبية ورجال الدين المسيحيين، كانوا يعيشون منعزلين عن بقية سكان الإيالة، ولا يخضعون للمعاملات المالية والأحكام القضائية والتشريعات المعمول بها في الإيالة بحكم أن إتفاقية الامتيازات منحتهم حق الاحتكام لقوانين بلدانهم، وغالبا ما كانوا يتعرضون لمضايقات السلطة العثمانية واستبدادها حينما تتوتر علاقتها ببلدانهم.

ثانيا: سكان الأرياف

من المهم أن نميز في البداية بين البادية والريف، وذلك أن البادية ارتبطت بالحياة الرعوية، فالبداوة هي «نمط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق حول مراكز مؤقتة يتوقف مدى الاستقرار فيها على كمية الموارد المعيشية المتاحة فيها من ناحية، وعلى كفاية الوسائل الفنية المستعملة في استغلالها لها من ناحية أخرى، وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي الذي يمكن أن يتوافر فيها من ناحية ثالثة»[3].

[1]– جون. ب. وولف: المرجع السابق، ص 197.

[2]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001، ص 49.

[3]– محمد السويدي : بدو الطوارق بين الثبات والتغير. دراسة سوسيو انتروبولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 32.

وبهذا فإن سكان البادية هم البدو الرحل الذين لا يعرفون حياة الاستقرار. أما سكان الريف فيغلب على حياتهم طابع الاستقرار والثبات.

وقد قسم المؤرخون الريف الجزائري أثناء العهد العثماني إلى فحوص المدن وقرى الأوطان. وإذا كانت الفحوص هي ضواحي المدن، فإن الأوطان هي المناطق الريفية التي تقع ما بعد الفحوص. وبذلك يشمل الريف الجزائري المناطق التلية والسهبية المترامية الأطراف للبلاد الجزائرية. ويقسم سكان الريف الجزائري إلى قسمين:

- قسم مستقر بصفة مؤقتة، ويجمع بين حياة الاستقرار والترحال، ويشمل سكان الخيام.
- قسم مستقر بصفة دائمة، ويشمل سكان الأكواخ والقرى الطينية[1].

كانت الحياة القبلية هي الخاصية الأساسية المميزة للأرياف والبوادي الجزائرية أثناء العهد المشمول بالدراسة، سواء في المناطق الصحراوية أو في السهول العليا، أو في المناطق الجبلية والسهلية. وإذا أخذنا بالتصنيف الذي وضعه «لويس رين» لقلنا أن قبائل الريف الجزائري كانت تصنف إلى قبائل الأجواد وقبائل المرابطين وقبائل المخزن، وهي كلها قبائل كانت تحظى ببعض الامتيازات التي لا تنعقد لقبائل الرعية والقبائل غير الخاضعة لسلطة الأتراك خضوعا كاملا[2].

ويبدو أن التصنيف الذي وضعه الأستاذ ناصر الدين سعيدوني كان أكثر شمولية ودقة، حيث أنه صنف سكان الأرياف حسب صلتهم بالحكام العثمانيين وعلاقتهم ببعضهم البعض، وكذلك طريقة حياتهم كما يلي:

- سكان متعاونون مع السلطة العثمانية، وهم قبائل المخزن.
- سكان خاضعون للسلطة العثمانية، وهم قبائل الرعية.
- سكان متحالفون مع السلطة العثمانية، وهم قبائل الأحلاف.

[1]– بلبراوات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007-2008، ص 208.

[2]- Louis Rinn : marabouts et khouan , libraire-éditeur, Alger, 1984, p 122 .

- سكان ممتنعون، وكانوا يسكنون المناطق الوعرة النائية والجبلية.

وسنستوضح ذلك تباعا بشيئ من التفصيل.

أ- قبائل المخزن:

هي عبارة عن تجمعات سكانية تعميرية تشكلت مع مرور الوقت بطريقة اصطناعية رغم اختلاف أصولها مثل قبائل الدواير والزمالة، أو أنها تكونت نتيجة لظروف تاريخية في مجموعات عرقية[1].

وإذا كانت بعض القبائل المخزنية قائمة على رابطة الدم أو القرابة العائلية مثل قبيلة هاشم في الغرب الجزائري، وقبيلة الحراكتة في الشرق، وقبيلة عمراوة في منطقة القبائل، فإن هناك قبائل مخزنية أخرى لا تربطها علاقة الدم مثل مخزن العبيد في بايلك التيطري وبلاد القبائل الذي كان يتشكل من عناصر كانت تنتمي إلى طائفة العبيد ولا صلة قرابة تربط فيما بينهم. وكذلك الحال بالنسبة لزمالة العثمانية في منطقة سطيف ومخزن وادي الزيتون في يسر إذ أن أفرادهما كانوا من فئة الكراغلة.

وهناك أسلوب آخر تتشكل وفقه قبائل المخزن يعتمد على عنصر حيازة الأرض. فمن القبائل من كانت على أرضها فأقرتها السلطة التركية كما هو الحال بالنسبة لقبيلة الحراكتة، ومنها من أنشأها الأتراك على أراضي البايلك مثل قبيلة الدواير في بايلك التيطري. وفي بعض الأحيان كانت السلطة العثمانية تقوم بإنشاء هذه القبائل لتتخذها كدرعا واقيا لصد هجمات قبائل أخرى مثل فرقة أولاد عيسى التي نقلها الباي إبراهيم في القرن الثامن عشر الميلادي من ناحية البيض وقام بتوطينها في دوار الفغايلية من أجل صد بني زقزون وأولاد ميرة الذين كانوا يشنون هجومات مباغتة على مدينة مليانة[2].

ازداد نفوذ وبأس قبائل المخزن خاصة مع نهاية العهد العثماني، فتولدت لدى بعضهم النزعة الاستقلالية، وتمرد البعض منهم على السلطة العثمانية، غير أن العثمانيين كانوا غلاظا شدادا مع المتمردين، حيث فرقوا جموعهم بوحشية لا مثيل لها، وانتقموا منهم انتقاما أرعنا ومن صور ذلك أن باي التيطري قام بتصفية رابح

[1] - Pierre Boyer : la conquête de l'Algérie, Paris, France, 1957, p 126.

[2] - صالح عباد: المرجع السابق، ص 367.

بن طالب قايد قبيلة عريب عندما تمرد على سلطته سنة 1807، وعوضه بالقايد نايلي محمد الذي بقي في منصبه إلى غاية سنة 1825[1].

وعندما احتل الفرنسيون الجزائر سنة 1830، كانت قبائل المخزن أكثر التشكيلات الاجتماعية تماسكا وقوة، ورأت أن مصلحتها تقتضي التعاون مع الفرنسيين، وذلك حفاظا على امتيازاتها التي كانت مهددة بالزوال. وقبل ذلك فضلت بعض القبائل المخزنية بالغرب الجزائري بقيادة مصطفى بن اسماعيل والحاج لخضر والمزاري الانضواء تحت سلطة السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن. غير أن مبادرتهم لم يكتب لها النجاح، فانتقلوا إلى جانب الفرنسيين وأبرموا معهم إتفاقية بإسم الدوابر والزمالة يوم 16 جوان 1835، تجعل منهم رعاياها يشاركون في الحملات العسكرية التي يشنها الجيش الفرنسي ضد السكان والقبائل الجزائرية الرافضة للاحتلال الفرنسي[2].

في تلك الأثناء كان الأمير عبد القادر قد أغلق المقاومة في وجه الفرنسيين، فتحرج كثيرا من موقف هذه القبائل. وقبل ذلك حاول تجنيد كل فرسان المخزن المنتشرين في سهول وهران والشلف وغريس ضمن قواته النظامية، وأسند لهم مهمة إقرار الأمن وجمع الضرائب من قبائل الرعية ومعاقبة الثائرين، وفي مقابل ذلك أعفاهم من بعض الضرائب المخزنية كالغرامة والمعونة واللازمة والاحتفاظ بضريبتي العشور والزكاة فقط. وبالموازاة مع ذلك، قام الأمير عبد القادر بإلغاء كل أصناف الامتيازات التي كانت تحظى بها قبائل المخزن، وأقر مبدأ المساواة بين أفراد رعيته، مما أثار سخط فرسان المخزن، ودفع ببعض وجهاءهم إلى الثورة في وجهه والتعاون مع الفرنسيين. وكان لهذا الموقف الأثر السلبي البالغ على استمرارية المقاومة ضد الفرنسيين، وعاملا مركزيا في القضاء على الدولة الجزائرية التي أقامها على أنقاض النظام العثماني، وهذا ما دفع بمحمد نجل الأمير عبد القادر إلى القول في كتابه «تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر» عن زعيم المخزن مصطفى بن اسماعيل بأنه: «قائد فتنة وموقد نارها وعين الفرانساوية ولسانهم ويدهم»[3].

ب– القبائل الرعية:

[1] - Andrien Berbrugger : «les arib», in revue africaine, n° 08 , anneé 1864, p 380.

[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 367.

[3] – ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 240.

هي القبائل التي يمارس عليها الحكم، وهي معرضة لمختلف أصناف الضغط والاستغلال، وكانت محرومة من مختلف أنواع الامتيازات، بل هي ملزمة بدفع الضرائب وتفرض عليها أعمال السخرة، الأمر الذي دفعها أحيانا إلى شق عصا الطاعة ضد الحكام العثمانيين، وكل من تحالف معهم من قبائل المخزن وغيرها، أملا في تحسين ظروف حياتهم، لأنها كانت تعيش حياة التعاسة والشقاء تحت سلطة مستبدة خاصة خلال العهود الأخيرة من الحكم العثماني حيث أضحت لا تستجيب لأوامر السلطة العثمانية، إذ كان انشغالها المركزي هو انتظار الحملات الانتقامية لفرسان المخزن وما تتسبب فيه من نهب للخيرات ومصادرة للأراضي[1].

وإذا كانت تعاسة هذه القبائل ناجمة عن سيطرة وظلم الحكام العثمانيين لربما هان الأمر، لكن هذه التعاسة كانت أيضا بسبب استغلالهم من فئة المرابطين وأهل التصوف والطرق الصوفية الذين كانوا يحوزون سلطة روحية ونفوذا أدبيا كبيرا، وقد كانت طبقة الرعية تتزلف إليهم وتتقرب منهم لطلب بركاتهم، كما كانت هذه القبائل ضحية لتجاوزات السلطة الدنيوية التي كانت بيد شيوخ القبائل وقادة العشائر وخلفاء البايات وعسكر المحلات ونحو ذلك من أصحاب الحكم والنفوذ الذين كانوا يمارسون مختلف أصناف الظلم عليهم[2].

وتشير المصادر التاريخية إلى أن عدد القياد الذين كانوا يمارسون سلطتهم على الرعية في بايلك الشرق كان 24 قايدا، وعدد الشيوخ كان 11 شيخا. أما في بايلك الغرب، فقد قسمه العثمانيون إلى عدة مجموعات بهدف تيسير عملية السيطرة عليها، منها مجموعة تخضع مباشرة لسلطة الباي ويتعلق الأمر بعشيرتي بني عامر ومجاهر، والمجموعات الأخرى التي يتقاسم تصريف شأنها خلية الباي وقايد فليتة وقايد المدينة وقايد الجبل وقائدي اليعقوبية الشرقية والغربية، ولم تكن هذه القبائل متجانسة ومتلاحمة على أصلها المشترك وانتسابها العرقي، كما كان شائعا لدى القبائل الأخرى، بل أصبح انسجامها وتمازجها قائما على الظروف المعاشية وعلاقتها مع السلطة العثمانية.

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000، ص 554.

[2] – أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ص 151، 152.

وهذا الوضع ينطبق على عدة قبائل في الجزائر مثل قبيلة كريشتل بناحية وهران التي تألفت بفعل تآلف عناصرها الذين أتوا من جهات مختلفة للإقامة في أرض زراعية تقدر مساحتها بست مراحل، وظلت تحتفظ بها إلى غاية الاحتلال الفرنسي[1].

ت- قبائل الأحلاف:

أخذت هذه القبائل هذا الإسم لأنها كانت ترتبط بحلف عسكري أو اقتصادي مع الإدارة العثمانية أو مع القبائل المخزنية. وتتعهد هذه القبائل بمقتضى هذا الحلف بتزويد السلطة العثمانية بالفرسان والمواد الأولية مثل الفحم، والخشب والزيت ونحو ذلك. وفي مقابل ذلك لا تتدخل الإدارة العثمانية والقوات المخزنية في شؤونها الداخلية. وعادة ما كانت هذه القبائل ذات منبت شريف أي قبائل مرابطية، أو أنها ذات عراقة وقوة وتسمى بقبائل الأجواد التي تمارس نفوذا واسعا على القبائل المجاورة[2].

وقد فرضت هذه القبائل نفسها بالقوة على السلطة العثمانية التي لم تجد بد إلا بالاعتراف بنفوذها، وفي كثير من الأحيان كان العثمانيون يعلنون الحرب في وجوههم أو يؤججون الصراعات داخل عائلاتهم فينتصرون لصف على حساب الآخر. وقد اضطرت السلطة العثمانية إلى التعامل مع الكثير من هذه القبائل في عدة مناطق من البلاد مثل الذواودة في الجنوب القسنطيني، وأمراء بني عباس في منطقة مجانة وأحرار الحنانشة على الحدود الشرقية، وأولاد عاشور في عزجيوة، وأولاد عز الدين في الزواغة والوادي الكبير. وقد كان هؤلاء حقا أسيادا في المناطق التي يبسطون عليها سلطتهم، ويقومون بجباية الضرائب لمصلحتهم الخاصة، ويفرضون أعمال السخرة ويجمعون الغنائم والأسلاب دون تدخل مباشر من السلطة العثمانية. بيد أن هذه الأخيرة كانت تحاربهم وتضايقهم حينما تشعر أن قوتهم أصبحت تهددهم[3].

ث- القبائل الممتنعة:

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 108.

[2]- بلبراوات بن عتو: المرجع السابق، ص 260.

[3]- صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 262، 263.

تضم القبائل التي استعصى على العثمانيين إحكام سيطرتهم عليها، وقد استقلت بقياداتها في المناطق الجبلية الوعرة، والمناطق الصحراوية البعيدة عن الرقابة البايلكية، لذلك يحلو لبعض المؤرخين تسميتها بالقبائل المستقلة، حيث كانت تتمتع باستقلال ذاتي، وتخضع لقوانينها الخاصة المستمدة من الأعراف المحلية السائدة في المنطقة وأحكام الشريعة الإسلامية، ويمكنها أن ترتبط بحلف مع بعض القبائل التي تجاورها، وقد تختلف معها أيضا، وبحكم وضعها فهي لا تلتزم بدفع ضريبة اللازمة السنوية للإدارة العثمانية[1].

لا يكتمل الحديث عن المجتمع الريفي الجزائري خلال العهد العثماني دون الإشارة إلى بعض الاعتبارات المجتمعية مثل الأجناس التي كان يتألف منها، وبعض عاداته وتقاليده. ذلك أتن أجناس هذا المجتمع كانت تضم العربر والبربر وبعض اليهود والزنوج. وكان عدد أفراد العائلات العربية الريفية كثيرا بسبب كثرة التناسل. وكان الأب الذي هو رب الأسرة يحرص على إيجاد خيمة لإسكان أسرته، ويوجد بهذه الخيمة إلى جانب أفراد الأسرة الكثيرة العدد الأحصنة والحمير والبقر والماعز والدجاج والكلاب والقطط، لأن هذه الحيوانات تساعدهم على قضاء حوائجهم وتعينهم على تجاوز مصاعب الحياة. فالكلاب تحرس الخيمة ليلا، ونباحها يمثل إعلانا لقدوم الأسود إلى الدوار، أما القطط فتصطاد الجرذان والفئران[2].

وللمرأة مكانة خاصة في مجتمع الريف الجزائري خلال العهد العثماني، فهي التي تعتني بتنظيف وترتيب زريبة الحيوانات وخيمة عائلتها، بل أكثر من ذلك فهي تنافس الرجل في بعض الأشغال مثل أعمال الحرث والبذر والسقي وتقديم العلف للحيوان وغيرها، بالإضافة إلى ذلك فهي حريصة على تربية أطفالها، ونسج وخياطة القنادر والمناديل ونسج الزرابي والحياك وغيرها[3].

[1] – محمد يوسف: «القانون في بلاد القبائل خلال العهد العثماني»، المجلة التاريخية العربية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، العددان 28/27، سبتمبر 1998، ص 274.

[2] - Laugier de tassy : histoire du royaume d'Alger, édition loysel, Paris, France, 1992, p p 44, 45.

[3] – أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 157.

وأشار «أوجيف دوماس» إلى بعض الخصائص الأدبية والمعنوية التي تميز بها سكان المجتمع الريفي، فأشار إلى تعلقهم بالرابطة الدموية، وارتباطهم بالأرض الخصبة واحترامهم للهيكل "الأرسطوقراطي" للحكم[1].

يرتدي الرجال الذين يسكنون السهول الساحلية والداخلية ألبسة صوفية بيضاء تغطي أجسامهم، أما شيخ القبيلة فيتميز عن العامة بلباس خاص إلا أنه مصنوع من الصوف، وقد يأخذ لونا أبيضا أو لونا آخر، كما يرتدي قلنسوة على رأسه[2]. أما المرأة فإنها تلبس حايكا وتحته قميصا وسراويل، ويخصص الجزء الأعلى من الحايك لحمل الولد الصغير لذلك يأخذ شكل كيس صغير[3].

أما سكان المناطق الجبلية فألبسة رجالهم متسخة ولا يفضلون الألبسة الفاخر[4]، أما النساء فيلبسن الحايك إلى أسفل الركبتين، وتلبس المرأة القبائلية أقراطا من الفضة والنحاس والحديد، وسلاسل مرجانية توضع على الصدر، وهي تظهره أمام الرجال في الاحتفالات والأعراس، ولا تتحرج من مشاركتهم الغناء والرقص، بل أنها تداعب البندقية أو السيف أثناء ذلك[5].

أما سكان الصحراء فيرتدي رجالهم أقمصة وسراويل قصيرة ومعاطف ويضعون فوقها برنوسا أحمرا أو أزرقا، في حين نجد النساء يرتدين أقمصة وسراويل قصيرة كذلك مثل الرجال ومعطف من الحرير، وتغطيهم عباءة إلى منتصف الساق. ولما تخرج المرأة من بيتها تضع قناعا على وجهها حتى لا تظهر أمام الرجال[6].

هذه بعض الأضواء حول سكان أرياف الجزائر خلال العهد العثماني، وقد عرفنا أنهم كانوا يسكنون فحوص المدن وقرى الأوطان أو المناطق الصحراوية، وكانوا أيضا مقسمون إلى قبائل، ولم تكن أرياف الجزائر عبارة عن قفار، كما لم يكن سكانها بدو رحل في معظمهم لا يعرفون حياة الاستقرار كما روج لذلك

---

[1]- Eugene Daumas : mœurs et coutumes de l'Algérie, édition sindibad, Paris, 1988, p 30.

[2] - Laugier de tassy : op. cit, p 56.

[3]– وليم سبنسر: المرجع السابق، ص 89.

[4]– فنلدلين شلوسر: قسنطينة أيام الحاج أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 100.

[5] - Laugier de tassy : op. cit, p 339.

[6] - Ibid : p p 53, 54.

بعض المؤرخين الفرنسيين للانتقاص من قيمتهم وقيمة المجتمع الجزائري عهد ئذ، وتصوير الجزائر على أنها منطقة فراغ حضاري لتبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر.

II. النمو الديمغرافي

لم تكن السلطات العثمانية تهتم بإحصاء السكان، لذلك فإنه من الصعب تحديد عددهم بدقة. وقد اختلفت المصادر حول ضبط عدد سكان الإيالة في نهاية العهد العثماني. وبالغ البعض في تضخيم هذا العدد مثل حمدان بن عثمان خوجة الذي يؤكد بأن عددهم كان يقدر بعشرة ملايين نسمة. وبالمقابل فقد أدلى بعض قادة الجيش الفرنسي في بداية الاحتلال ببعض المعلومات التي انقصت عددهم إلى مليون نسمة، بل أقل من ذلك، وهو رقم مبالغ فيه كذلك[1]. وإذا كان حمدان بن عثمان خوجة يروم من وراء ذلك تضليل الفرنسيين وذلك بتصوير الجزائر على أنها تشكل قوة بشرية بإمكانها مواجهة الدولة الفرنسية الغازية، فإن قادة الاحتلال الفرنسي كانوا أيضا يقدمون التقديرات الاعتباطية والإحصائيات المغرضة بهدف الانتقاص من قيمة وهيبة الدولة الجزائرية خدمة لمقاصد استعمارية صرفة.

ولم تخلو الإحصائيات الرسمية التي كانت تقدمها الإدارة الاستعمارية الفرنسية كذلك من المبالغة في بداية الاحتلال، فبحسب إحصاء سنة 1856، فقد بلغ عدد سكان الجزائر وقتئذ 2,3 مليون نسمة، وهو رقم أقل من الرقم الحقيقي أيضا. ذلك أن السلطة الاستعمارية الفرنسية لم تكن قد بسطت سيادتها على كل البلاد الجزائرية، وعليه فإن هذا الرقم ينتفي فيه عنصر الدقة لاسيما إذا علمنا أن عمليات الغزو الاستعماري كانت قد اتسمت بالشراسة والوحشية وأدت إلى مقتل وإبادة عدد غير قليل من سكان المدن والأرياف خلال ربع قرن من العمليات العسكرية البربرية[2].

بالموازاة مع ذلك، هناك بعض الإحصائيات تبدو معقولة ويمكننا الاطمئنان لها مثل الإحصاء الذي قدمه "بوتان" "Boutin" سنة 1808 الذي قدر سكان الجزائر بما لا يقل عن 2,8 مليون نسمة، ولا يزيد عن 3 مليون نسمة. وإحصاء "شالر" "Shaler" سنة 1822 الذي تحدث فيه عن عدد سكان الجزائر

[1] – ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق، ص 41.
[2] – صالح عباد: المرجع السابق، ص 354.

الخاضعين للحكم التركي والمقدر بـ 1,87 مليون نسمة، وأيضا إحصاء "بيرو" "Perrot" الذي ذكر 2,5 مليون نسمة، وكذلك تقديرات اللجنة الإفريقية سنة 1832 التي قدرت أن العدد يتراوح ما بين 2 مليون و4 مليون نسمة، وأيضا تقديرات النشرة الإعلامية للجيش الاستعماري الفرنسي التي قدمت إحصاء للسكان مباشرة بعد الاحتلال سنة 1830، وذكرت بأنه وصل إلى 1,87 مليون نسمة. ضف إلى ذلك هناك عدة دراسات ذكرت أن إجمالي عدد سكان الجزائر كان يقدر عشية الاحتلال بـ 1,3 مليون نسمة، و1,4 مليون نسمة، و1,5 مليون نسمة، و1,68 مليون نسمة، و2,47 مليون نسمة، و2,6 مليون نسمة، و2,8 مليون نسمة، و3 مليون نسمة. وأمام هذه الأرقام يذهب الأستاذ ناصر الدين سعيدوني إلى القول أن عدد السكان في الجزائر كان لا يقل بأي حال من الأحوال عن 3 مليون نسمة ولا يزيد عن 4 مليون نسمة[1].

وباستقراء الوضع الديمغرافي في الجزائر إبان العهد العثماني، نلاحظ أن الجزائر كانت قد عرفت تقهقرا اقتصاديا واجتماعيا صاحبه انخرام الأحوال الصحية والمعاشية للسكان أثناء القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، ثم ما لبثت أن تحسنت أوضاع البلاد الجزائرية طيلة النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي، والنصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، بعدها تسوء الأحوال الاقتصادية وتقفر المدن والأرياف من سكانها خلال المرحلة الأخيرة من عمر الإيالة الجزائرية مما أثر سلبا على نمو السكان، فتراجع عددهم في المدن والأرياف. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الوضع الديمغرافي في الجزائر كان يتصف بعدم الاستقرار من حيث العدد والكثافة، بسبب الظروف الصحية والأحوال المعاشية والشروط الطبيعية التي كانت عليها الإيالة حينئذ، وهذا ما سنحاول تفصيله تباعا.

1- تردي الوضع الصحي وانخرام المنظومة الصحية:

تدهورت الأوضاع الصحية للجزائر أثناء العهد العثماني، مما أثر سلبا على الحالة المعاشية للسكان وترك آثارا سلبية على أحوالهم الاجتماعية، وازداد هذا التدهور خطورة خاصة خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي والنصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، مما أثر سلبا على النمو الديمغرافي،

[1]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 132.

وتسبب في حدوث أضرار بليغة بالوضعية الاجتماعية للسكان، فتضاءل عددهم في الأرياف والمدن بسبب انتشار الأمراض المعدية والأوبئة التي تتسرب من خارج البلاد، وخاصة من المشرق العربي، إذ أن البيئة الجزائرية لم تكن تتسبب في انتشار هذه الأوبئة الفتاكة[1].

وكانت الحروب والقوافل التجارية، وكذلك قوافل حج بيت الله الحرام إحدى أهم سبل وصول هذه الأوبئة إلى الجزائر[2].

وقد تعددت الأوبئة التي كانت تعصف بالإيالة، إلا أن وباء الطاعون كان أخطرها على الإطلاق إذ كان يضرب أرجاءها باستمرار[3]، بمعدل مرة كل خمس عشر سنة، وكان يخلف آلاف الضحايا[4]، ويبدو معظم سكان المدن مثل الطاعون الذي أتى على ثلثي سكان مدينة عنابة في مطلع القرن السابع عشر الميلادي[5].

والواقع أن أخطر موجة من هذا الوباء ضربت الإيالة كانت في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي وتحديدا سنة 1787، وهذا ما تؤكده شهادة أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر حيث ذكر أنه خلال هذه السنة «... جاء الوباء للجزائر حتى وصل عدد الأموات أحيانا إلى خمسمائة جنازة كل يوم، ويسمى بالوباء الكبير، قيل إنه أتى من بر الترك في مركب يدعى ابن سماية، وطال الوباء بالجزائر إلى سنة 1797...»[6].

كانت المدن الساحلية الجزائرية أكثر مناطق الإيالة تضررا، فقد تناقص عدد سكان مدينة الجزائر إلى خمسين ألف نسمة من ساكنتها. ولم ينقطع هذا الوباء في تلك السنة، بل واصل انتشاره خلال السنة

---

[1] - Y. Boutin : reconnaissance des villes, forts, et batteries d'Alger, publiée par Georges Esquer, Alger, 1927, p 27.

[2] - Jean Marchika : la peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 a 1830, carbone, Alger, p 156.

[3]– فلة موساوي القشاعي: الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518–1871، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص 136.

[4] - Andrien Berbrugger : mémoire sur la peste en Algérie, Tome 2, imprimerie royale, Paris, France, 1847, p 206.

[5] - Anonyme : les étrennes royales, imprimeur-libraire Réné Ruelle, Paris, France, 1608, présenté et annoté par Saïd Dahmani, impression dar El- Houda, Ain M'Lila, Algérie, 2002, p 140.

[6]– الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 51.

الموالية، وكانت مناطق مدينتي الجزائر وعنابة أكثر جهات الإيالة تضررا منه، وهذا ما أشارت إليه بعض تقارير الغرفة التجارية لمدينة مارسيليا الفرنسية ومنها التقرير المؤرخ في 28 فيفري 1788 الموجه إلى مصالح شؤون الصحة بمدينة مارسيليا[1].

وقد أخذ هذا الوباء يتناقص ويتلاشى بشكل تدريجي اعتبارا من مطلع سنة 1798[2].

ثم انتقل إلى الجهة الغربية من البلاد التي تسرب إليها عبر سفينة إسبانية رست بميناء وهران وأفرغت حمولتها دون أن تخضع للإجراءات والتدابير الصحية الوقائية اللازمة[3].

لقد خلف هذا الوباء آلاف الضحايا قدر عددهم بـ 16208 نسمة بحسب إحدى وثائق أرشيف معهد باستور بتونس[4].

كما ظهر الطاعون مرة أخرى سنة 1817، واجتياح إيالة الجزائر التي أصبحت مركزا لانتشار هذه الجائحة، قبل أن يتسرب شرقا وغربا ليصل إلى تونس والمغرب. وكتب أحد الملاحظين عن مدينة عنابة التي تضررت منه كثيرا في شهر أكتوبر 1818: «إننا نستنتج بكل أسف ما تسبب فيه الطاعون من أضرار، إذا اعتبرنا أن ثلثي المنازل الموجودة بمدينة عنابة قد اغلقت». ورغم أن هذا الوباء كان قد تقلص في بعض الفترات، إلا أنه ظل منشرا في الجزائر حتى سنة 1822، ليحل محله داء الكوليرا الذي ضرب بلاد المغرب الأقصى ما بين سنة 1827 وسنة 1837، ثم انتقل إلى الجزائر سنة 1834 أي في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر[5].

---

[1] - Archive de la chambre de commerce a Marseille : série 200 E. 456, rapport du comptoir de la calle adressé a messieurs les intendants de la santé a Marseille, daté le 28 février 1788.

[2] - Ibid : série 200 E. 454, rapport du comptoir de la calle, adressé a messieurs les intendants de la santé a Marseille, daté le 07 janvier 1789.

[3] - Ibid : série 200 E. 454, rapport du comptoir de la calle, adressé a messieurs les intendants de la santé a Marseille, daté le 11 mai 1789.

[4] - Archive de l'institut pasteur a Tunis, cahier n°03, année 1911, p 241.

[5] – لوسات فلنري: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830)، نقله إلى اللغة العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994، ص 29.

لم يكن وباء الطاعون وحده هو الذي يعصف بحياة السكان في تلك الفترة، بل عرفت الجزائر انتشار عدة أمراض فتاكة أخرى لا تقل خطورة عنه مثل الكوليرا والتيفوس والجدري والطاعون والدمل والسل وغيرها[1]. وكانت هذه الأوبئة تمس كل شرائح المجتمع بما في ذلك موظفي الإيالة، والمسؤولين الكبار في الدولة. فقد توفي يوسف ولد بوشلاغم باي وهران سنة 1737 بسبب وباء الطاعون الذي ضرب منطقة بايلك الغرب في تلك الفترة[2]. ويؤكد الحاج أحمد باي آخر بايات قسنطينة (1826-1847) في مذكراته أن وباء الطاعون الذي مس مدينة قسنطينة وأريافها في تلك الفترة، والذي كان يودي بـ 700 شخص في اليوم الواحد، قد أصابه هو أيضا حيث ذكر: «ووقعت بدوري مريضا، ولم أنج برعاية خاصة من الله، وأقيمت الصلوات في جميع المساجد فحن الله علينا»[3].

جدير بالذكر أن هذه الأوبئة كانت تتكرر باستمرار كل عشرة أو خمسة عشر سنة، وأحيانا كانت تستمر لبضع سنين، وأن القرن السابع عشر الميلادي شهد 61 سنة خالية من الوباء، كما عرف القرن الثامن عشر الميلادي أيضا 79 سنة دون أوبئة. وعموما يمكن رصد أهم الأوبئة التي عصفت بالجزائر أثناء العهد العثماني كالآتي:

- **وباء عام 1654**:

اشتهر هذا الوباء بإسم «الكونية»، وكان وقعه ثقيلا على الإيالة إذ أتى على ثلث سكان مدينة الجزائر.

- **وباء عام 1664**:

تسبب في القضاء على نصف سكان مدينة الجزائر، وطال الأسرى المسيحيين بشكل لافت للانتباه حيث قضى على نحو عشرة آلاف منهم.

---

[1] - ناصر الدين سعيدوني: «الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي»، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، العدد 92، مارس/أفريل 1986، ص 102.

[2] - يمينة مجاهد: تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة وهران I، 2017-2018، ص 14.

[3] - محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1918، ص 40.

- **وباء عام 1740**:

استغرق ثلاث سنوات كاملة، وكانت حصيلته مرعبة في البداية، حيث تسبب في هلاك عشرة آلاف نسمة خلال الأسبوع الأول من انتشاره فقط، وما بين 300 و400 نسمة يوميا خلال الشهر من ظهوره.

- **وباء عامي 1786–1787**:

أودى هذا الوباء بحياة 1671 نسمة من مدينة الجزائر منهم 14334 مسلم، والباقي من الأسرى المسحيين واليهود، ونتيجة لذلك تراجع عدد سكان مدينة الجزائر إلى 50000 نسمة، كما تسبب في هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة كما قدمنا.

- **وباء عامي 1792–1798**:

هذا الوباء العنيف مسى جميع جهات الإيالة، وخاصة مدنها الشمالية مثل وهران، قسنطينة ومدينة الجزائر.

- **وباء عامي 1817–1818**:

تسبب في هلاك 14000 نسمة بمدينة الجزائر، كما أودى بحياة ثلثي سكان مدينة عنابة كذلك، مما أدى إلى تراجع عددهم إلى 5000 نسمة، وقد أضر هذا الوباء كذلك بأغلب مناطق الجبال والصحراء[1].

هكذا يتضح لنا أن هذه الأوبئة كانت تترك نتائج وخيمة خاصة على الصعيد الاجتماعي والصحي، ومما زاد في هذه الأوضاع ترديا وانخراما أن الحكام العثمانيين لم يتجشموا عناء الاهتمام بأمور الصحة، ولم يتخذوا الإجراءات الوقائية اللازمة ضد الأمراض والأوبئة في الغالب الأعم، بل اعتبروها ظاهرة طبيعية، بل غضبا إلهيا نتيجة سيطرة الفكر اللاهوتي المتعصب على عقولهم![2]

من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن هناك بعض المؤرخين قد سجلوا غياب تشريعات وسلطة رسمية قائمة لضبط مهنة التطبيب والمداومة في الجزائر وقتئذ، رغم أن فترة الوجود العثماني بالجزائر كانت قد

[1]– ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص ص 126، 127.

[2] - Andrien Berbrugger : op. cit, p 217.

تزامنت مع صحوة ونهضة علمية عرفتها أوروبا في مختلف المجالات العلمية، غير أن هذه الصحوة غابت بفعل انعدام الإرادة اللازمة في مجال الصحة، وترك قطاع الصحة دون اهتمام ورقابة وتنظيم مما سمح للدخلاء بالسيطرة عليه، فأصبح المشعوذ طبيبا والحلاق جراحا![1]

وأمام انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة وعدم انشغال السلطة العثمانية بأمور الصحة، اضطر السكان إلى حماية أنفسهم بطرقهم ووسائلهم الخاصة، حيث كانوا يطبقون إجراءات الحجر الصحي والمكوث في منازلهم في الفترات التي يظهر فيها الوباء، أو الهروب إلى المناطق غير الموبوءة، وفي الوقت نفسه كانوا يتخذون بعض الإجراءات الاحترازية مثل حرق الأعشاب العطرية في ساحات المنازل لقطع سلسلة العدوى، وعزل الشخص المصاب عن غيره من الأشخاص غير المصابين، واستعمال الملاقط الطويلة لحمل أغراض المصاب، وسكب مادة الخل على الأغراض الشخصية للمريض بغرض تعقيمها، وغسل اللحم جيدا قبل طهيه، وغيرها من الإجراءات والتدابير الصحية البدائية التي لا يمكنها لجم هذه الأوبئة الفتاكة التي تتطلب سياسة صحية صارمة[2].

استرعت طرق العلاج والوقاية التي كان يقوم بها السكان اهتمام بعض الرحالة الأوروبيين، ومنهم «شو» الذي أكد أن الجزائريين كانوا يعالجون مرضى الحمى بالنباتات، والرضوض بالكي، والجروح ومختلف التقرحات بسكب الزبدة الساخنة عليها، وإعطائه حبات من التين ممزوجة بالعمل، وكانوا أيضا يعالجون مختلف أنواع التورم والالتهابات بأوراق النبات كما كانت الحناء علاجا فعالا ضد الجروح والحروق[3].

الواقع أنه في الوقت الذي كان فيه السكان يواجهون مصيرهم دون رعاية من الجهات الرسمية، ويئنون تحت وطأة الأسقام والأوبئة، كان الحكام العثمانيون يهتمون بأمور صحتهم، ولا يتحرجون من اصطحاب وجلب أطباء أوروبيين يختارونهم من بين الأسرى.

---

[1] – عثمان بوحجرة: الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830 (مقاربة اجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1، الجزائر 2014-2015، ص 14.

[2] – مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، ترجمة حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 65،

[3] - Thomas Shaw : op. cit, p p 357-362.

وذكر «لوج يدي تاسي» العليم بتاريخ الجزائر العثماني أن الباشا بابا علي كان له طبيب جراح من جنسية فرنسية، كان قد جلبه إلى قصره حينما وقع في الأسر في إحدى المعارك البحرية التي خاضها الجيش العثماني[1].

كما قام حسين بوكمية باي قسنطينة بجلب طبيب هولندي يدعى «سانسون»، وكان هذا الطبيب صديقا للرحالة الانجليزي الدكتور «توماس شو» صاحب كتاب رحلات في إيالة الجزائر وتونس الذي أشرنا إليها سابقا، وهو الذي زوده بمعلومات جغرافية وتاريخية هامة عن مدينة قسنطينة ومنطقتها عندما قام بزيارتها[2].

وغيرها من الأمثلة الأخرى التي يطول بنا الحديث عنها لو تحدثنا عنها كثيرا.

جدير بالذكر أن الجزائر لم تكن حينئذ خالية من الأطباء والعلماء الذين كان بإمكانهم التصدي لهذه الأمراض والأوبئة أو على الأقل التخفيف من وطأتها لو تمت استشارتهم من قبل القائمين على تصريف شؤون الدولة، ففي ذلك الحين برز العديد من الأطباء الجزائريين الذين كان لهم إطلاع واسع على العلوم الطبية ومعرفة كبيرة بالعلاج من الأسقام وكيفيات استعمال بعض الأعشاب الشافية عند نزول الأمراض بهم أو بأقاربهم، وكانوا أيضا عارفين بمسالك الوقاية وسبل الحذر. وألفوا في هذا المجال العديد من التآليف، منهم محمد ابن أحمد الشريف الذي وضع رسالة في الطب النبوي سماها: (المدن والسلوى في تحقيق معنى حديث لا عدوى)، وهي رسالة صغيرة تقع في ثلاث عشر ورقة أهداها إلى السلطان العثماني أحمد باشا، وكذلك عبد الله بن عزوز التلمساني صاحب كتاب (ذهاب الكسوف ونفي الظلمة في علم الطب والطبائع والحكمة)[3]. كما أنجبت عائلة البوني بمدينة عنابة طبيبا ذائع الصيت هو أبو القاسم البوني صاحب كتاب

---

[1] - Lauger de tassy : histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, pitan, Paris, France, 1830, p 225.

[2] - Eugène Vayssettes : «suite et fin de histoire de Constantine sous la domination Turque », in recueil de la société archéologique de la province de Constantine, année 1868, p 367.

[3] - أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص ص 429-438.

(إعلام القريحة بالأدوية الصحيحة)[1]. وكذلك سعيد بن أحمد المقري الذي اقترن اسمه بالطب والجراحة، كما اشتهر بالفقه والافتاء، وقد عاش في بداية القرن السابع عشر الميلادي[2]. ولا يكتمل الحديث عن أطباء الجزائر عهد ئذ دون الإشارة إلى عبد الرزاق بن حمادوش مؤلف كتاب (تعديل المزاج بسبب قوانين العلاج)، وكتاب (كشف الرموز في شرح العقاقير والأعشاب)، وكان ابن حمادوش طبيبا وصيدلانيا وعالما بالحساب والفلك والمنطق، وتشهد رحلته الموسومة بـ: (لسان المقال في النباء عن النسب والحسب والحال) أنه كان أيضا خبيرا بالنفس البشرية وكثير الاهتمام بطبائع البشر وغرائب الأشياء[3]. بالإضافة إلى ذلك هناك الكثير من العلماء الذين اشتهروا بالطب والجراحة والصيدلية في تلك الفترة.

ورغم ما قيل عن عدم اهتمام السلطة العثمانية بالمسألة الصحية في الجزائر، إلا أن هناك بعض المحاولات التي قامت بها السلطات العثمانية من أجل التصدي للأوبئة نذكر منها:

1. محاولة صالح باي قسنطينة عندما أقدم على فرض حزام صحي على المناطق المجاورة لمدينة عنابة كإجراء وقائي لتطويق وباء الطاعون والحيلولة دون انتقاله إلى مناطق مدينة قسنطينة سنة 1787[4].

2. قيام حسن آغا ابن خير الدين ببناء مشفى يتشكل من خمس غرف لتقديم خدمات صحية لطائفة الانكشارية والشيوخ والعجزة سنة 1544، وقد حرص البايلرباي على إلزام كل مريض بإحضار كل لوزامه الشخصية بل حتى طبيبه المعالج!

3. بناء بعض المصحات التي كان يطلق عليها الفنادق بمدينة الجزائر وتأجيرها للخواص لتوفير العلاج للانكشارية[5].

---

[1]– جهيدة بوعزيز : «فكر التطبيب في الجزائر العثمانية: مخطوط إعلام أهل القريحة بالأدوية الصحيحة لأبي القاسم البوني»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العددان 60/59، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، ص ص 43-55.

[2]– عثمان بوحجرة: المرجع السابق، ص 14.

[3]– عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النباء عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص 10.

[4] - Andrien Berbrugger : op. cit, p 217.

[5] - Diego de haedo : «topographie et histoire générale d'Alger », in revue africaine n°15, année 1871, p 85.

4.صيانة شبكة المياه لمحاربة الأمراض والأوبئة.

5.الاهتمام بنظافة المدن والأحياء وإنشاء هيئة إدارية رسمية تسهر على تحقيق هذا الغرض يشرف عليها موظف يعرف بإسم "قايد الزبالين".

6.الاهتمام بمراقبة مراكز البغاء وإخضاعها للرقابة وتنظيمها تحت سلطة موظف يعرف بإسم "المزوار" للحد من انتشار الأمراض المتنقلة عبر الجنس[1].

7.إقامة بعض الصيدليات لتحضير وبيع الأدوية تحت إشراف موظف رسمي يعرف "بالباش جراح" الذي كان طبيبا وصيدلانيا في الوقت نفسه[2].

لم تكن هذه الإجراءات في واقع الأمر كافية لكبح الأمراض والأوبئة التي انتشرت بشكل رهيب بين السكان، يحدث كل ذلك في الجزائر رغم وجود بعض العلماء والأطباء والجراحين والصيادلة الذين اشتهروا بالطب والجراحة والصيدلة في الجزائر، غير أنه لم يتم الالتفات إليهم كما قدمنا، وهذا ما جعل بعض النخب والعلماء والمثقفين الجزائريين لا ينظرون بعين الرضا إلى ذلك الوضع البائس، وحاولوا ربطه بالتخلف وتحجر عقلية الحكام العثمانيين أمام تقدم العقل الأوروبي في الطب ومختلف شؤون الحياة، لذلك نصحوا الحكام العثمانيين ودعوهم إلى التجديد والإصلاح الاجتماعي والسياسي، ومن هؤلاء حمدان بن عثمان خوجة الذي دعاهم إلى ضرورة الاهتمام بالصحة وتطبيق الحجر الصحي أو "الكرانتية" " La quarantaine" للجم هذه الأمراض، وشرح هذا الأمر وفصله في كتابه الموسوم (إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء)، كما دعى العثمانيين إلى الاقتداء بالأوروبيين لما فيه خير وصلاح للمسلمين، «فلا بأس أن يستعان برأي الإفرنج، إذا ما اقتضى الحال ذلك في هذا الأمر إذ قد تمرنوا في كيفية الاحتراز، وقطع أثر الوباء... وكيف لا والله سبحانه يقول في حقهم: «يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا» ونحن قد سلمنا لهم مهارتهم في الطب»[3].

---

[1] - Venture de paradis : op. cit, p p 222-225.

[2] – عائشة غطاس: «الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني»، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الثقافة، بالجزائر، العدد 76، السنة 1993، ص ص 74، 75.

[3] – حمدان خوجة: إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968، ص 148.

لا نحتاج إلى إقامة الدليل على أن هذا الرأي ينطوي على فكرة تحررية وخطوة تقدمية نحو الحضارة والتقدم والمدنية، لأنه كان يدعو الحكام العثمانيين والمسلمين بصفة عامة إلى ضرورة الاقتداء بالأمم الأوروبية التي كانت تحتكم إلى العقل والمنطق، ونتيجة لذلك عرفت بلدانهم نهضة علمية وعقلية حقيقية. وكان حمدان بن عثمان خوجة في الوقت نفسه لم يتنصل من ثقافته الإسلامية وإلتزامه الديني وذلك من خلال استشهاده بآية من التنزيل الحكيم وتمامها: «يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا، وهم عن الآخرة هم غافلون»[1].

لم يكن حمدان بن عثمان خوجة الشخصية الجزائرية الوحيدة المثقفة التي كانت تنادي بالتجديد والانفتاح على الحضارة الغربية، بل وافقه الرأي كذلك معاصره محمود ابن العنابي صاحب كتاب (السعي المحمود في نظام الجنود). فبالرغم من أن الأفكار الواردة فيه عبارة عن دعوة إلى التجديد في المسائل الحربية والسياسية، فإننا نلمس في ثناياه أيضا دعوة غير مباشرة إلى الاستعارة من الحضارة الغربية ما تفتقر إليه حضارة المسلمين، وفيه أيضا دعوة إلى معرفة العلوم والتعمق فيها لتلافي الأسقام والأوبئة التي عصفت بالجزائر حينئذ، والتي استفلحت بسبب قصور السياسة الصحية التي انتهجها الحكام العثمانيين في الجزائر[2].

هكذا يتراءى لنا أن الحالة الصحية لسكان الجزائر أثناء العهد العثماني كانت متدهورة، نتيجة للأوبئة والأمراض التي كانت تجتاح الإيالة مما أثر سلبا على نمو السكان وتوزيعهم وكثافتهم، ومما زاد في تدهور أحوالهم الصحية عدم اهتمام السلطة العثمانية بصحتهم لأن الانشغال الأساسي للعثمانيين كان مركزا على حماية الحدود، وفرض النظام، وجباية الضرائب، وذلك يمثل بحق إحدى جوانب قصور السياسة العثمانية في الجزائر.

[1] – قرآن كريم: سورة الروم، الآية 5.

[2] – محمد بن محمود ابن العنابي: السعي المحمود في نظام الجنود، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 197.

2- الآفات والكوارث الطبيعية:

تشمل هذه الآفات والكوارث الطبيعية المجاعات، وهجوم الجراد والجفاف والزلازل، والفيضانات والحرائق التي مست الجزائر أثناء العهد العثماني، وقد أثرت كلها سلبا على نمو السكان. ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أ- المجاعة والجراد:

من الطبيعي جدا أن يقترن ظهور المجاعة بالجراد، لأن هذه الآفة عندما تأتي على الغطاء الطبيعي تتلف كل المحاصيل الزراعية، وتؤدي بالتالي إلى حدوث المجاعات نتيجة لقلة الأقوات. وقد زحف الجراد على الغطاء الطبيعي وألحق أضرار بليغة بالسكان خلال العهد العثماني، وتسبب في حدوث مجاعات كبرى واقتفاء الأقوات، وهلاك الكثير من الأرواح. وذكر محمد صالح العنتري أنه في سنة 1219هـ «وقعت مجاعة شديدة وقحط مهول، أضر بأهل بلد قسنطينة ووطنها ودام الحال كذلك ثلاث سنوات متوالية، ثم زحف الجراد وأتى على الأخضر واليابس، فأضطر السكان إلى فتح مطاميرهم وتوزيع ما كانوا يحتفظون به من حبوب ومواد غذائية على الضعفاء والمحتاجين الذين كانوا على حافة الهلاك»[1]. ونتيجة لهذا الوضع تدخل الداي على المستوى المركزي ومنع تصدير المحاصيل الزراعية من موانئ بايلك الشرق وبايلك الغرب، وأمر بتوريدها من الخارج لضمان تموين المناطق الوسطى، وفتح مخازن الحبوب أمام العموم، واستمر هذا القحط إلى سنة 1816[2].

وتطبيقا لهذه التوجهات استوردت الجزائر 50.000 صاع من القمح من أوروبا لتغطي احتياجات مدينة الجزائر لوحدها[3].

وهناك عدة مجاعات في القرن الثامن عشر الميلادي مثل مجاعة سنة 1722 نتيجة هجوم الجراد، وكذلك مجاعة 1793 التي ضربت الغرب الجزائري، ومجاعة 1794[1].

[1] - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 55.

[2] - لوسات فلنزي: المرجع السابق، ص 33.

[3] - William Shaler : esquisse de l'état d'Alger, traduit de l'anglai et enrichi de notes par bianchi, Paris, France, 1830, p 108.

ويلاحظ أن هجوم الجراد على الغطاء الطبيعي، كان قد تكثف بشكل لافت للانتباه خلال القرن الثامن عشر الميلادي، ومن السنوات التي ظهر فيها نذكر: 1663، 1710، 1716، 1724، 1725، 1760، 1778، 1779، 1780، وما بين 1784-1787 و1798، 1799، كما استمر هجومه في بعض سنوات بداية القرن التاسع عشر الميلادي. وبالموازاة مع ذلك عرفت الجزائر كذلك شح الأمطار وانتشار الجفاف، خاصة خلال سنوات 1579، 1580 وامتد إلى غاية سنة 1609، وأيضا خلال الفترة الممتدة من 1734 إلى 1737، ومن سنة 1778 إلى سنة 1779، كما شهدت ظهور هذه الموجه من الجفاف في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي[2].

وكان من الطبيعي جدا أن ترتفع الأسعار بشكل كبير، حيث أصبح صاع القمح يباع في أسواق مدينة البليدة بسعر سبعة دنانير، كما بيع صاع القمح في تلك الأثناء في مدينة الجزائر بسعر أربعة سلطاني، وصاع الشعير بسعر ثلاثة سلطاني[3].

وتشير المصادر إلى أن الأهالي أصبحوا غير قادرين على تحمل غلاء هذه الأسعار، فاضطروا إلى أكل الجيفة والميتة وكل ما حرم الله[4].

ب- الفيضانات والعواصف البحرية الهوجاء:

شهدت الجزائر حدوث العديد من الفيضانات والعواصف البحرية العاتية التي غمرت اليابسة ومسحت مناطق واسعة من سهل متيجة خلال شهر مارس 1673، وسنة 1694، أدت إلى إتلاف وتحطيم السفن والمراكب البحرية والمنشآت الموجودة في المراسي. وتشير الوثائق المتعلقة بدفاتر السفن الأوروبية وتقارير البحارة إلى أن الإيالة عرفت قبل ذلك حدوث فيضانات كبرى سنة 1592، أدت هي الأخرى إلى إتلاف كثير من السفن التي كانت راسية في ميناء الجزائر، كما شهدت فيضانات أخرى سنة 1619 أتت على

---

[1] - Charles Féraud : «éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque a Alger de 1775 a 1805 », in revue africaine n°18, année 1874, p 308 .

[2] - ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، -الفترة الحديثة والمعاصرة- ، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 129.

[3] - L. Charles Féraud : op. cit, p 308.

[4] - محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 55.

25 سفينة كانت راسية في ميناء الجزائر. كما عرفت الجزائر كذلك عشرات العواصف البحرية التي تميزت بشدتها ونتائجها الوخيمة في نهاية القرن السابع عشر الميلادي وخلال القرن الثامن عشر الميلادي وامتدت حتى بداية القرن التاسع عشر الميلادي[1].

ج- الزلازل:

عرفت الجزائر الشمالية العديد من الهزات الأرضية عبر مختلف العصور التاريخية بسبب تكوينها الجيولوجي وطبيعتها الطبوغرافية[2].

وخلال العهد الذي ندرسه شهدت الجزائر عدة هزات أرضية عنيفة أدت إلى تدمير بعض المدن وهلاك الكثير من الأرواح وتدمير العمران ومختلف الممتلكات، مثل الزلزال الذي ضرب مدينتي الجزائر والمدية سنة 1632 الذي أدى إلى هلاك معظم السكان، وكذلك زلزال سنة 1665 الذي كان مصاحبا بخسوف الشمس، وامتد تأثيره إلى سواحل دول أوروبا الجنوبية المطلة على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك زلزال مدينة الجزائر وضواحيها سنتي 1639 و1676. ودام هذا الأخير عدة شهور، وألحق أضرار بمعظم منازل مدينة الجزائر، وتسبب في ثورة الأهالي ضد الداي الذي غضبوا عليه واتهموه بسوء الطالع، كما تعرضت السواحل الجزائرية أيضا إلى زلزال سنة 1716 الذي أدى إلى تخريب عدة مدن بكاملها لاسيما مدن شرشال وبجاية والجزائر، وهلك نحو 20.000 نسمة تحت الأنقاض، واضطر السكان إلى الخروج إلى ضواحي مدينة الجزائر بسبب تهديم بيوتهم، وتسبب هذا الزلزال في انتشار الفوضى وتراخي الأمن مما شجع اللصوص على السطو على الممتلكات العامة والخاصة، وعلى إثر ذلك أعطى الداي أوامره تشديد العقاب ضد مرتكبي هذه الجرائم، ثم تعاقبت زلازل أخرى على مدن مليانة وعنابة والجزائر سنتي 1723 و1724، كما تضررت مدينة شرشال كذلك بسبب الزلزال الذي ضربها سنة 1735[3].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص ص 129، 130.

[2]- محمد الزين: «نظرة عن الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية أواخر عهد الدايات»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 17، السنة 2017، ص 131.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 128.

وفي سنة 1755 هز زلزال عنيف مدينة الجزائر، ودام شهرين كاملين (نوفمبر وديسمبر)، وأحدث أضرارا بليغة بكل منازل ومؤسسات وهياكل مدينة الجزائر[1].

وعرف هذا الزلزال في أدبيات الكتابات التاريخية الخاصة بالعهد العثماني بزلزال لشبونة بسبب وقوع محوره بالقرب من هذه المدينة، وتسبب في انقطاع المياه وإتلاف قنواتها وتهدم خبايا المياه، وصاحبته سلسلة من الحرائق في بعض الأحياء وانتشار اللصوصية وأعمال النهب والتخريب لمدة شهرين، كما عرفت البليدة أيضا زلزالا عنيفا سنة 1760، وامتدت آثاره إلى مدينة الجزائر. وعرفت وهران أيضا حدوث زلزال سنة 1790 الذي قضى على ما يقارب 1000 نسمة، وأدى إلى انقطاع المياه، ثم تكررت الهزات الأرضية في عدة مناطق من الإيالة تأثرت بها مدينة عنابة سنة 1810، ومدينة الجزائر سنة 1818، ومناطق الأطلس البليدي ومتيجة وبعض المناطق الساحلية، ومدينة الجزائر سنة 1830، ومدينة قسنطينة سنة 1837، وقد تركت كلها آثارا وخيمة على السكان والحالة الصحية للجزائر خلال الفترة العثمانية[2].

هكذا يتبين لنا أن الكوارث الطبيعية والأوبئة وزحف الجراد على الغطاء الطبيعي والمجاعة التي تعرضت لها الجزائر في العهد العثماني، وقد تسبب في خسائر مادية وبشرية جسيمة، وبالتالي أدت إلى تراجع في النمو الديمغرافي، كما أن الأمراض والجوائح أيضا أثرت بشكل كبير على صحة السكان، وغني عن البيان أن الصحة لها تأثير مباشر على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل حتى السياسية في كل الدول والمجتمعات، وأن السكان الذين لا يصابون بالأمراض ولا يتعرضون للأوبئة يستطيعون تلافي المجاعات ويحققون الرخاء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما لم يتحقق بشكل واضح في إيالة الجزائر خاصة في آخر عهدها.

[1] – دلندة الأرقش وآخرون: المرجع السابق، ص 427.

[2] – ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص ص 128، 129.

III /علاقة السلطة الحاكمة بمجتمع المدينة:

لقد سجل الوجود العثماني بالجزائر حدثا هاما على مسرح الأحداث، حيث فرض هذا المعطى واقعا جديدا،سواء من حيث طبيعة النظام السياسي أو من حيث التركيبة الاجتماعية ،وقد كان لهذا الوجود تأثيرا على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة.

وعلى هذا الأساس سنحاول معالجة موضوع يخص المدينة بالجزائر، وهذا من خلال دراسة علاقة السلطة العثمانية بالمجتمع المحلي داخل المدينة ، مع إبراز مختلف مؤسسات الحكم العثماني بالجزائر ووظائفها داخل هذا الفضاء .

تعد مسألة العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، أو بمعنى آخر علاقة الأقلية التركية الحاكمة مع مختلف مكونات المجتمع المحلي من القضايا التي نالت اهتمام العديد من الكتابات،إلا أنه لا توجد إجابات واضحة فيما وثّقته العديد من الكتابات في تحديد طبيعة هذه العلاقة ، إلا إذا استثنينا تلك الملاحظات التي أشارت إليها بعض المصادر وبالخصوص المصادر الأوروبية من خلال التركيز على علاقة الأتراك بالقوى والزعامات المحلية ممثلة في الأسر العريقة الموجودة في العديد من المدن منها قسنطينة[1] ومدينة الجزائر وشرشال وغيرها من المدن ،بالإضافة إلى المشيخات والعائلات المرابطية وحتى الفئات التي كانت تبدو مقربة أكثر من الأقلية التركية كاليهود والأندلسيين ،على أنها كانت تحكمها المصالح والولاءات. كما وصفت الأقلية التركية على أنها كانت تعيش العزلة، وبالتالي أبدت قطيعة مع هذا المجتمع.

من خلال هذا المنطلق يمكن أن نتساءل حول مدى صحة ما ذهبت إليه هذه الطروحات في تحديدها لطبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة ومختلف فئات مجتمع المدينة على أنها تحكمها المصالح والولاءات أم أن هذه المسألة يمكن أن ننظر إليها من زوايا أخرى ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية من خلال ما وثقته المصادر المحلية لتلك الفترة.

[1]–أبوالقاسم سعد الله،شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السّلفية ،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1986،ص22.

أ/تعامل السلطة العثمانية مع مكونات مجتمع المدينة:

تميز نظام الحكم العثماني بالجزائر بنوع من المرونة في تعامله مع قضايا مختلف الشرائح والطوائف المكونة لمجتمع المدينة، من خلال سنه لجملة من التنظيمات والتشريعات تتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري، بما فيها العناصر الوافدة والدخيلة، هذه المنظومة من التشريعات والقوانين مصدرها قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى قوانين وضعية في شكل فرمانات و أوامر سلطانية[1]

لقد وظّف العثمانيون جملة من الأساليب للحفاظ على مصالحهم وكسب ثقة السكان المحليين، ومن بين هذه الأساليب توظيف الرابطة الدينية، فهم يرون أنهم لم يخضعوا هذا الشعب بحد السيف ولم يمتلكوا البلاد بالقوة وإنما أصبحوا سادة بالعدل والإحسان، كما أنهم لم يهينوا الدين ولا رجاله ، لأنهم كانوا مسلمين ، بل عمل الكثير منهم على تطهيره من الشوائب وبنو المساجد ، وحبسوا لها الأحباس[2]

ويذكر "حمدان بن عثمان خوجة"، أنهم كانوا يظهرون أنفسهم في مظهر حماة الدين، حيث يمتنعون عن القيام بكل ما هو مناف للقوانين، ولا يعملون إلا بالقانون ولفائدة القانون، كما كان الأتراك يقيمون الصلاة بانتظام مما جعل السكان يتصورون أنهم مرابطون وصالحون، هذه الأسباب التي جعلت السكان الإيالة يخضعون طواعية للأتراك ويثقون فيهم ثقة عمياء.[3]

1- علاقة السلطة بفئة الحرفيين:

عرف مجتمع المدينة خلال الفترة العثمانية العديد من المهن والحرف ،ومن أشهر المدن التي عرفت نشاطا حرفيا وتجاريا خلال هذه الفترة، نجد كل من مدينة الجزائر وتلمسان والبليدة وقسنطينة، هذه الأخيرة

1- مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، *2000*، ص. *17*.

2- محمد العربي الزبيري ، التجارة الخارجية للشرق الجزائري ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1972 ، ص ص34، 35.

3- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، *2006*، ص. *73*.

التي كانت تزخر بالعديد من الحرف مثل ماذهب إليه "شلوصر" الذي يشير في مذكراته إلى وجود عدد كبير من أصحاب الحرف بقسنطينة، لاسيما الحدادون، بالإضافة إلى السمكاريين والنحاسين، والنجارين الماهرين، وصانعي السيور، والخياطين الماهرين الذين يظهرون مهارة كبيرة في التطريز بالذهب والفضة والحرير، وكذلك صانعي السلال وعدد كبير من النساجين...وهناك عدد غير قليل من الدباغين والخبازين"[1]

تعتبر فئة الحرفيين من الفئات المتنفّدة في مجتمع المدينة خلال الفترة العثمانية حيث لعبت دورا كبيرا، ومساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي وهذا من خلال الممارسات الاقتصادية التي جسدت نوع من الحراك التجاري والحرفي، لقد كان التنظيم الحرفي أحد أهم أشكال التنظيم الاجتماعي –الاقتصادي لسكان الجزائر خلال الفترة العثمانية، فهو تنظيم ارتكز على أسس أخلاقية بهدف حماية أصحاب كل حرفة من التعدي وضمان جودة المنتجات وتحديد أسعارها وتنظيم العلاقة بين السلطة وأرباب الحرف.[2]

وفي إطار العلاقة بين السلطة وفئة الحرفيين ،كان الداي في كثير من الحالات هو الذي يشرف على سير هذه التنظيمات الحرفية ففي "قانون أسواق مدينة الجزائر" هناك أكثر من صورة توضح هذا الأمر فنقرأ:"...أمر الداي الحاج أحمد أصلح الله حاله الحاج محمد بن الحاج يوسف الشويهد وشيخ البلد السيد سليمان والسيد أحمد بن الفاسية وسليمان المحتسب بتصفية الحساب مع الفكايين(بائعي الفواكه)، فذهبنا إلى جامع السيدة[3]وقمنا بإجراء الحساب، وتوصلنا إلى تحديد حق الجماعة عنده وتنازلوا عن حقهم في ذلك، ثم حددت الغرامة المتوجبة بدراهم صغار، ورجعنا إلى الداي وأطلعناه على ما تم بينهم، فوافق ثم اتفقت الجماعة على أنه لايباع أي محل شاغر إلا بموافقتهم ولايتم الشراء كذلك إلا برضاهم، وأنه لايحق

1- فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (*1832-1837*)، تر، تق أبوالعيد دودو، وزارة الثقافة، الجزائر، *2007* ، ص*.87*.

2-عائشة غطاس، التنظيم الحرفي بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي للمعلومات، سلسلة 9، 2009، ص. 265.

3- عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر(*1107-1117*هـ/*1695-1705*م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، *2006* ، ص*.93*.

للأمين أن يحضر صلحا في غياب الجماعة، وأن الجماعة تعتبر متعدية على حق الأمين إذا بتت في أمر في غيابه واتفقوا على ذلك وقرأنا الفاتحة.[1]

وفي موضع آخر نجد:" أن بني ميزاب اتفقوا مع صاحب السعادة الحاج علي (الداي الحاج علي)وبحضورالأمين الحاج يوسف الشويهد وكتب ذلك في سجل القوانين في غرة رجب عام ***1055*** هـ/***1645*** م.[2]

وبالتالي نلاحظ أن الداي كان يباشر بنفسه مراقبة عمل هذه التنظيمات، ولكن هذا لايعني أن الداي وحده فقط من يتولى أمور الطوائف الحرفية، فهناك عناصر أخرى فاعلة لديها المسؤولية المباشرة في مراقبة عمل الجماعات الحرفية ونخص بذلك كل من شيخ البلد وأمناء الجماعات.

لقد كانت التنظيمات الحرفية تتميز بشكلها الهرمي المحكم، حيث نجد الأمين يتصدر هذا التنظيم بالإضافة إلى بعض مساعديه، ويتم اختيار الأمين من طرف المعلمين المهرة(أرباب الحرف) وهذا بعد أن تتوفر فيه جملة من الشروط من بينها الأمانة، ولكن هذا التعيين لايصبح نافدا إلا بعد موافقة وإقرار السلطة العليا الممثلة في "الباشا"أو الحاكم"وبحضور القاضي.[3]

2- علاقة السلطة بالعلماء:

كان العثمانيون عامة يبجلون العلماء والمرابطين،لذا فالعلاقة التي ربطتهم بعلماء الجزائر ليست جديدة عليهم فقد كانت راسخة فيهم ،فمن الطبيعي أن العلاقة التي ربطت العثمانيين بعلماء الجزائر تعكس لنا ماكان باستنبول،فالعقيدة الصوفية التي حملوها معهم وشعورهم بأنهم غرباء عن الجزائر بالإضافة إلى عامل الجهاد جعلهم يبحثون عن حلفاء لهم ضمن فئات المجتمع،فكان رجال الدين والعلماء.[4]

1- الشويهد، قانون أسواق ، المصدر نفسه ،ص ص. *134-135*.

2- نفسه، ص. *90*.

3- أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (*1659-1671*)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، *2013*، ص. *188*.

[4] – شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (*1671-1830*)، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، *2005-2006*،ص96

وأوضح المؤرخ سعد الله تلك العلاقة فقال بهذا الصدد " : لقد كان العلماء يمثّلون الرأي العام في الجزائر خلال العهد العثماني ، فهم رغم ترفعهم الطبقي كانوا على صلة بالناس في الدروس ومجالس الفتوى والقضاء و خطب الجمعة ونحو ذلك ؛ وكان الناس يثقون في رجال الدّين أكثر ممّا يثقون في رجال السياسة والحرب ، ولهذه المكانة التي كانت للعلماء كان العثمانيون يقدّرونهم ويخشونهم في ذات الوقت ويتقربون منهم ويمنحونهم الهدايا ، وكانوا أحيانا يلجأون إليهم في موقف تأييد أوغير ذلك ، وقد اشتهر بعض الباشوات بتقريبهم للعلماء ، إمّا حبًا في الدّين والعلم وإمّا طمعا في تأييدهم ، وإمّا حبا في المدح والثناء ، وكان عدد هؤلاء الباشوات قليل ، ومن هؤلاء القّلة يوسف باشا ومحمد بكداش[1]"

شكّل العلماء نخبة دينية ذات امتيازات معتبرة، فكانت تحتل بذلك مكانة هامة في حياة المدينة، هذه النخبة هي التي كانت تؤمّن المهام الرئيسية لإدارة المدينة، وإذا كانت هذه الفئة مكملة للجهاز الإداري، فهي التي تشرف على تكوينه وتوجيهه، ولهذا فإن للعلماء مهام أخرى حكومية وإدارية وتجارية، فهم يشكلون تحالفا في نفس الوقت مع النخبة الحاكمة والبرجوازية التجارية والحرفية.[2]

كما أنه لم يقتصر دور العلماء على الوساطة بين السلطة والسكان المحليين،بل أوكلت لهم مهمات سياسية خارجية،حيث عملوا كمفاوضين عند نشوب الحرب،إلى جانب هذا عملوا كمبعوثين وسفراء وممثلين للسلطة ومن أشهر العلماء المقربين والذين نالوا شرف السفارة الفقيه ابن العنابي الذي كلفه الداي أحمد باشا(1805-1808م)،بالكتابة لباي تونس[3]

ولكن الشيء الملفت للانتباه هو أن العلاقة بين السلطة والعلماء عرفت في أواخر الفترة العثمانية نوع من التوتر والقطيعة،وهذا راجع لعدة أسباب منها:السياسة الضريبية وعلاقة العثمانيون بالرعية،بالإضافة إلى

---

[1] أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998،ج1،ص ص411-412.

2- الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهدالتاريخ الجزائر، 1994، ص.*118*.

[3] معمر رشيدة، العلماء والسلطة،المرجع السابق،ص115.

الانسحاب النهائي للإسبان من وهران 1792م [1]،وبالتالي زوال مبررات هذا الوئام بفعل عامل الجهاد ضد المسيحيين.

3- علاقة السلطة بالطائفة اليهودية:

لقد سمح لليهود في مجتمع المدينة بالجزائر العثمانية بممارسة عقيدتهم الدينية وعاداتهم في حرية تامة، وكان وضعهم القانوني يكاد لا يختلف عن وضع المجتمع المحلي، إلا أنهم كانوا يخضعون في أحوالهم الشخصية، لقوانينهم الدينية، وفي هذا الصدد يقول القنصل الأمريكي وليام شالر في مذكراته:"فهم يتمتعون بحرية تامة في ممارسة عقائدهم الدينية، وهم يخضعون لقوانينهم الدينية في الأحوال الشخصية(...)، وبوصفهم رعايا جزائريين يتمتعون بحرية التنقل والإقامة حيث يرغبون، وبممارسة المهنة التي يرونها في حدود القانون، في جميع أنحاء المملكة، واليهود غير قابلين للاسترقاق".[2]

ويلاحظ كذلك أن العثمانيون، وفي ظل التسامح منحوا حرية إقامة المعابد لليهود، حيث نجد أن المصادر الأوروبية في معظمها تجمع على أنه لم تكن هناك قيود على إقامة دور عبادة في الأحياء اليهودية، يقول روزي في هذا الصدد: " أن اليهود كانوا أحرارا في بناء الكنس والأروقة التي كانت تستخدم غرفا للتعليم الديني" [3]

وفي الشأن السياسي كان لهذه الفئة تأثير واضح في أواخر الفترة العثمانية على مستوى نظام الحكم، وهذا في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتمردات الانكشارية، فقد ساهمت هذه الفئة في وصول بعض الدايات إلى الحكم، ومثال ذلك :الداي مصطفى[4]

---

[1] معمر رشيدة،المرجع نفسه،ص148.

2- شالر وليام، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر(*1816-1824*)، تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، *1982*، ص. *89*.

3- Rozet, m.p, Voyage dans la régence, t2, paris,1833 , p83.

4- Esquer,G, La Prise d'Alger 1830,paris,1929,p.20.

إن هذه المكانة التي حظي بها اليهود لدى الفئة الحاكمة في الجزائر، إنما هي تستند إلى علاقات مبنية على المصالح، حيث نجد أن اليهود قد تمكنوا من الفوز بثقة الحكام الأتراك، وهذا راجع إلى الخدمات التي قدمتها لهم، بالإضافة إلى المعلومات التي كانت تجمعها عن التحركات المختلفة داخل المجتمع.

4- علاقات السلطة مع جماعة البرانية:

فقد كانت تربط جماعة البرانية بالأتراك علاقة خاصة،فقد استعان الأتراك بالميزابيين في قتال الإسبان وإرغامهم على التخلي عن كدية الصابون[1] كما اعتمد عليهم الأتراك في إخماد ثورة الكراغلة[2].

كما اعتمد الأتراك على فئة الجيجليين ، إذ ساعدوهم في القضاء على ثورة ابن القاضي بمدينة الجزائر وهذا ما دعم مكانتهم لدى الأتراك، وساعدهم في الحصول على الامتيازات وامتلاك الثروات[3] فقد كان لها الحق في التمتع بحمل السلاح وارتداء الملابس المزركشة والمطروزة بخيوط الذهب على الطريقة التركية.[4]

ولكن رغم المكانة التي تحضى بها فئة الميزابين والجيجليين،فإن بقية العناصر الممثلة لجماعة البرانية فهي مهمشة اجتماعيا ،لذلك كانت فئة البرانية تمثل قاعدة الهرم الاجتماعي،أما قمته فتمثله فئة الأتراك (الفئة الحاكمة).

ب/جوانب أخرى من العلاقات بين الاقلية الحاكمة ومختلف شرائح المجتمع:

أولا:علاقات المصاهرات:

1- حكيم بن الشيخ، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (*1945-1954*)، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، *2013*، ص. *87*.

2 *Boyer,Le problème Kouloughli ., in R.O.M.M.1970p. 83*

3 ناصر الدين سعيدوني والبوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، *1984*. ، ص. *101*.

4عائشة غطاس، الوافدون:"البرانية"على مدينة الجزائر*1787-1830* ،بين التهميش والإدماج، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد خمسة وعشرون، أوت *2002* ،ص.*169*.

لقد ترتب عن إلحاق الجزائر بالحكم العثماني في بداية الأمر، تعزيز العلاقات بين العثمانيين والسكان المحليين وتجسد هذا من خلال علاقات المصاهرة التي تعد أقوى العلاقات، حيث ربط العثمانيين علاقات مصاهرة مع المجتمع المحلي .

هذه الإستراتجية التي اعتمدها العثمانيون تهدف إلى كسب الأطراف المعادية للحكم العثماني هذا من جهة، ومن ناحية أخرى تقوية السند السياسي والتقرب إلى إحدى الشرائح الاجتماعية التي لها وزن داخل المجتمع[1] والتي من شأنها أن تحافظ على المصالح المشتركة التي تتمثل في ضمان استقرار الوافدين، وتوفير الحماية ورعاية مصالح المحليين، حيث تم مصاهرة الأعيان والأسر الكبيرة فضلا عن كسب ود وتأييد شيوخ القبائل والمرابطين[2]

وبالتالي علاقات المصاهرات كظاهرة اجتماعية ،كانت تمثل إحدى مظاهر العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع ،حيث تبرز لنا هذه الظاهرة اندماج العديد من العناصر الوافدة إلى المدينة مع فئات المجتمع المحلي ، وظهر هذا جليا من خلال المصاهرات التي قامت بها الأقلية التركية مع العائلات العريقة ومع أعيان المدينة وأشرافها ، كما ربطت هذه الفئة علاقات مصاهرة مع الفئات الحضرية ممثلة في الأسر الدينية وجماعة الأندلسيين [3]والحرفيين ،لذلك فهذا يعبر عن وجود علاقات مصاهرة بين الفئات التي تمثل أعلى السلم الاجتماعي والفئات التي تمثل أدنى السلم داخل الفضاء المديني،وهذا ما أشارت غليه المصادر المحلية من خلال سجلات المحاكم الشرعية.

1- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر*1700-1830*، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر*2000-2001*، ص. ص. *420-422*.

2- Féraud (ch.), histoire de villes de la province de Constantine , Bougie, Arnault, paris,1869,pp88-89

[3] طيبي مهدية ،نموذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنين (17-18م)، من خلال سجلات المحاكم الشرعية ،مجلة الدراسات التاريخية ،العدد 14،السنة 1433هـ/2012م ،ص181

ثانيا:علاقات مالية وتجارية:

عرف مجتمع المدينة حركة اقتصادية نشيطة ، وبالخصوص أواخر الفترة العثمانية،فهي تحتوي على تفاصيل وافية جدا عن طبيعة المعاملات التجارية، ومختلف الفئات والشرائح الاجتماعية المتعاملة، فيما بينها داخل مجتمع المدينة.

إذ تعاملت فئة الأقلية التركية مع الحرفيين والأندلسيين وأعيان المدينة من الأشراف والعلماء والطائفة اليهودية ،حيث شملت التعاملات خلال هذه الفترة عدة معاملات اقتصادية، كان من أبرزها معاملات البيع والشراء، المعاوضات والاشتراك في العقارات والتوكيلات بالإضافة إلى الاقتراض، كما شملت المعاملات الكراء أو الايجار التي عرفت رواجا كبيرا أواخر الفترة العثمانية ،وقد شملت استئجار العقارات، سواء تعلق الأمر بالدور أو الحوانيت ،وهذا راجع إلى تمركز هذه العقارات داخل المدينة من خلال قربها من الحارات والأحياء، بالإضافة إلى حيوية الحركة التجارية خلال تلك الفترة وقربها من مختلف مراكز الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ت/موظفوا الدولة ودورهم داخل مجتمع المدينة:

لقد عرفت مدينة الجزائر وحتى المدن الجزائرية الأخرى ، العديد من المؤسسات الحكومية ،هذه المؤسسات التي يديرها العديد من الموظفين وهم يمثلون وسائط بين السلطة والمجتمع،وهنا تجدر الإشارة إلى أن إدارة الأقاليم والولايات ضمن الإمبراطورية العثمانية، رغم أنها كانت تشتغل بصفة مستقلة عن السلطة المركزية باستانبول، فإن ملامحها العامة كانت مرتبطة بالتنظيم الإداري العثماني في خطوطه الكبرى.

لذلك يمكن أن نلمس خصائص هذا النظام الإداري من خلال عرض المشرفين على الشؤون الحضرية لمجتمع المدينة بالجزائر خلال الفترة العثمانية، و تتمثل أساسا في الفاعلين داخل المدينة من قضاة وأعيان ووجهاء وعلماء،بالاضافة إلى كل من المحتسب ،وشيخ البلد،والمزوار،ونقابة الأشراف.

فالقاضي احتلّ مكانة مركزية داخل الدولة العثمانية منذ نشأتها، ممثلا إحدى أركانها ومستلزماتها، فهو أساس الصلة الرئيسية بين السلطة والمجتمع، لقد شكلّ القاضي إحدى المرتكزات التي كانت تتولى إدارة الولايات إلى جانب مركز الوالي والجهاز العسكري.[1]

شهدت المؤسسة القضائية بالجزائر خلال الفترة العثمانية، تحولات عميقة تختلف عن الفترات السابقة، حيث اتسع نطاق اختصاصات القضاة، فقد أصبحت المحاكم الشرعية، باعتبارها مقرا للقضاة تعالج جميع شؤون الرعية، سواء تعلق الأمر بالشؤون المدنية، أو الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى المسائل الاقتصادية وجميع ما يخص إدارة المدينة.[2]

ويتفق أغلب الباحثين والمؤرخين، على أن المؤسسة القضائية في الجزائر، كانت تضم المؤسسة الحنفية التي كانت تابعة للأتراك، والمؤسسة المالكية التي كانت تنظر في شؤون السكان المحليين الجزائريين، أتباع المذهب المالكي، فمنذ عهد السلطان سليمان القانوني تقرر أن يقوم شيخ الإسلام بتعيين عدد من المفتين إلى جانب القضاة وفق المذهب الحنفي ليساعدوهم بفتاواهم في إصدار الأحكام المتعلقة بالقضايا المطروحة، أما ما يتصل بالمذاهب الثلاثة (المالكي والشافعي والحنبلي) فقد كان تعيين مفتيها وقضاتها من حق الباشاوات في المقاطعات[3]

1- نوره بنت عبد الله هلال البقمي، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية، *1421-1922*، (دراسة تاريخية حضارية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة أم القرى (السعودية)، *1436* هـ/*2015*، ص.*326*.

2- اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، *1991* ، ص.*96*.

3- خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (*1798-1830*)، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ *والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988* ص.*75*.

وبمقتضى هذا الأمر، كان القاضي الحنفي بالجزائر يعين من طرف شيخ الإسلام باستانبول، ويحضر رفقة المفتي الحنفي والباشا لمدة سنتين، أما نظيره المالكي فكان يعين بمعية مفتي مذهبه، وبموافقة الحاكم من بين سكان الجزائر المحليين، [1]

يذكر سبنسر أن التنظيم العدلي كان أكثر يسرا، مما جعل اليهود والنصارى، يلجئون إلى المحاكم الإسلامية[2] علما أن اليهود كان لهم قاض خاص بهم، بينما النصارى لهم الحرية في رفع تظلماتهم أمام قناصل دولهم[3] إلى جانب هذا كان نظام العدالة سريعا ومختصرا وحياديا.[4]

كان القاضي هو الذي يتولى الشكايات في كل القضايا باستثناء ما يتعلق منها بالأوجاق[5] حيث نجد القاضي يلجأ بنفسه إلى الديوان ويطلب تنفيذ الأحكام، حتى تكون قراراته رسمية، على اعتبار أن العسكريين لا يحاكمون أبدا بواسطة القوانين المدنية، وإنّما بواسطة القوانين العسكرية[6] من جهة أخرى كان الأتراك تتم معاقبتهم في سرية حفظا لكرامتهم، بينما تنفذ الأحكام علانية في حق الحضر وباقي طوائف السكان الآخرين عند باب عزون[7]

إن ما يميز العمل اليومي لكل من المحكمة الحنفية والمحكمة المالكية بمدينة الجزائر، هو تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريبها إلى العامة[8]، بمعنى معالجة القضايا الواضحة لا القضايا الشائكة التي يفصل

1- حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر *1710-1830*، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011، ص.*172*.

2- وليم سبنسر،الجزائر في عهد رياس البحر، تع ،وتق عبد القادر زبادية،دار القصبة للنشر،الجزائر،2006 ص. ص.*128*.

3- ج. أو. هابنسترايت ، رحلة العالم الألماني:ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(*1145هـ/1732م*)، تر، تق، تع، ناصر الدين سعيدوني، ط1، دارالغرب الإسلامي، تونس، *2008*، ص.*40*.

4- سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، المرجع السابق ،ص.*129*.

5- سبنسر، المرجع نفسه، ص.*128*.

6- حمدان خوجة، المرآة،المصدر السابق ،. ص*84*.

7- هابنسترايت، رحلة العالم الألماني،المصدر السابق ، ص.*39*.

8- مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام(نموذج الجزائر في العهد العثماني)، دار البشائر، دمشق، *1999* . ، ص.*94*.

فيها المجلس العلمي، فالمحكمة كان يتم فيها تسجيل عقود البيع والشراء والقروض، إلى جانب ذلك يتم إضفاء الشرعية على تلك المعاملات[1]

هذا فيما يتعلق بالقضايا المدنية أما ما يتعلق بالقضايا الجنائية فهي تحال إلى الداي أو الباي[2]

أما فيما يخص المحتسب فقد اختلف دوره خلال الفترة العثمانية عن الفترات الإسلامية التي سبقتها، نظرا لاتساع حجم المدينة وامتداد رقعتها ولاستحداث وظائف جديدة عبر العصور الإسلامية المختلفة، فقد أصبح دور المحتسب ينحصر في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع ومراقبتها تحت إمرة القاضي[3] كان يعرف في الدولة العثمانية باسم "أغا الاحتساب" الذي ارتبطت مهامه بأمور البلدية [4] لكن فيما بعد أصبح أصبح وظيفته ترتبط بالأمور الاقتصادية

تشغل الحسبة مكانة هامة في الإدارة الحضرية بالمدن الإسلامية وقد عرفت تطورا كبيرا من الناحية الإدارية خصوصا في العهد العثماني بحكم أن هذه الفترة تمثل آخر عهود الخلافة الإسلامية[5] وبما أنه من أركان نظام الحسبة المحتسب، فإن وظيفته تعد من الوظائف الأساسية في نظام الحسبة الإسلامي، حيث يعرف لدى سكان الجزائر أثناء العهد العثماني بوكيل السوق[6]، ويستعين المحتسب في آداء المهام بالقاضي

1- عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات عدد3، *1997*. ص.*71*.

2- محمد العربي الزبيري، مدخل على تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، *1985*، ص. *64*.

3- ثائرة رشيد حسني بليبلة، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للمحكمة الشرعية في نابلس في الفترة (*1655-1807*)، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس(فلسطين)، *2010*، ص.*20*.

4- صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، *2000* ، ص.*16*.

5- مصطفى أحمد بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام، المرجع السابق، ص. *150*.

6- عبد الله الشويهد، قانون الأسواق بمدينة الجزائر، (*1107-1117*هـ/*1695-1705*م)، تحقيق وتقديم وتعليق ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، *2006*، ص.*44*.

والأمناء وشيوخ البلد. أما أجرته فهي عبارة عن مبلغ يتقاضاه من السلع الواردة في السوق، وهذا ما أشار إليه مخطوط قانون الأسواق.[1]

وفي إطار مراقبة الأسواق التي هي جزء من وظائف المحتسب وانطلاقا من المبدأ الإسلامي- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- نجد أن المحتسب تدخل في صلاحياته كذلك مراقبة المكاييل والموازين لقد شملت مراقبة المكاييل والموازين لعدد كبير من المواد، وأكثر مادة كانت تخضع لمراقبة المحتسب هي مادة الخبز، على أساس أن الخبز كان يخصص جزء منه لفرق الانكشارية،[2]

وما يضاف كذلك إلى مهام المحتسب مراقبة دخول وخروج السلع مع فرض الرسوم عليها، وهذا ما أشار إليه مخطوط قانون الأسواق، كان يسهر على تطبيق قوانين حكومة الداي في مجال السوق، فإذا اخترقها التجار عوقبوا عقابا شديدا، وربما علقت أجسامهم على باب عزون[3]، وهذا ما يبين صرامة القوانين وقداسة السوق والحفاظ على المبدأ الإسلامي النهي عن المنكر، ومدى أهمية وظيفة المحتسب الذي كان يتولى أمورا اجتماعية كثيرة تدخل في تنظيم المدينة.[4]

وبالتالي نستطيع القول أن المحتسب وظيفته من الوظائف الأساسية في نظام الحسبة الإسلامي ،كان له دورا كبيرا داخل المجتمع خلال الفترة العثمانية ،خصوصا على مستوى الأسواق،حتى أصبح يعرف لدى سكان الجزائر خلال هذه الفترة بوكيل السوق[5].

كما تولى إدارة المدينة خلال العهد العثماني مجموعة من الموظفين السامين، فإلى جانب الحاكم والقاضي والمحتسب، استحدثت مناصب لتنظيم شؤون المدينة، يختص كل منها بمهمة معينة في المدينة، ومن بين هذه

1- عبد الله بن محمد الشويهد، المصدر نفسه، ص.*51*.

2- Touati(H),Note sur l'organisation des corporations de métier à Alger au XVIIIe siècle in R.H.M,n°4 , 1987,p274.

3- Emerit (m), les quartiers commerçants d'Alger a l'époque turque, in ***Revue Alegria****, Alger, février 1952 ,p13*

راجع كذلك: ريمون، المدن العربية،ص.*106*.

4- بن كردادة، زهية، أسواق مدينة الجزائر، من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر –دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الآثار، قسم الآثار، جامعة الجزائر، *1999/2000*، ص*96*.

[5]- عبد الله الشويهد، قانون الأسواق بمدينة الجزائر، المصدر السابق، ص.*44*.

المناصب التي تدخل ضمن الإدارة العثمانية وهو منصب سام في الهيكل الإداري العام ويتعلق الأمر بـ "شيخ البلد" أو والي المدينة[1] أو مايعرف بمدينة قسنطينة بـ"قائد الدار" أو ما يعرف في إيالة تونس بـ"شيخ المدينة" أو "شيخ الشرطية"[2] وهو بمثابة شيخ البلدية حاليا، أغا متقاعد، مكلف بالإدارة وشرطة المدينة، وتمتد مسؤوليته إلى القسم الأكبر من أملاك البايلك وعقاراته، ومخازن الحبوب وأئمة المساجد ووعاظها والقضاة والمفاتي، الذين عليه أن يدفع لهم أجورهم، وإليه يعود أمر حفظ المدينة[3] وهو من الموظفين المهمين الذين يختارون من ذوي المكانة والنفوذ، بين طائفة الحضر، حيث يذكر حمدان خوجة أن شيخ البلد يأتي على رأس السلطة المدنية يساعده مجلس بلدي[4]

يتول شيخ البلد الإشراف عل النقابات المهنية والطوائف السكانية ويحرص عل تسلم الرسوم من أمناء[5] النقابات ووضعها في الخزينة العامة، وقد يحتفظ بجزء منها لتصريف حاجاته والقيام بواجباته.[6]

كماشبه الرحالة الغربيون شيخ البلد بحاكم البلدية التي تعود إليه القضايا اليومية للرعية والمسائل المتعلقة بالخدمات العامة، كان يتم تعيينه من طرف الحاكم العثماني بالجزائر، ومقره مرتبط بدار الإمارة وتتلخص وظائفه في إدارة الخدمات والمباني العمومية على مستوى المدينة ورئاسة الجماعات العرقية والحرفية ومراقبة النظام العام في المدينة والعقارات والفضاءات العمومي.[7]

أما المزوار فيعتبر هذا المنصب من المناصب الفاعلة داخل الفضاء الحضري المديني، ظهر هذا المنصب في العهد الموحدي، خلال حكم الخليفة عبد المؤمن بن علي أين عيّن شخصين على رأس كل قبيلة، عرف

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، المصدر السابق ،ص.87.

[2]- المغيبون في تاريخ تونس، مجموعة من الباحثين، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون"بيت الحكمة"، تونس، 1999.، ص. ص. 147-159.

[3]- محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مروتق وتع، يحي بوعزيز، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص.31.

4- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ص.71.

5- مصطفى بن حموش،فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، 2000ص.25.

6- عبد الله بن محمد الشويهد، قانون الأسواق، ص.77.

7- بن حموش، المدينة والسلطة، المرجع السابق، ص.134.

كل منها بالمزوار، تمتد صلاحيات الأول إلى العناصر الموحدية، أما الثاني فيشرف على العناصر الدخيلة [1] ويذكر ريمون أن اسم " المزوار" هو اصطلاح مأخوذ عن لغة البربر وينطبق على وظيفة كانت موجودة في عهود الموحدين والحفصيين.[2]

وخلال الفترة العثمانية استمر هذا المنصب في آداء دوره داخل المدينة، بل أصبحت له صلاحيات واسعة، وقد تحدث لوجييه دي تاسي عن المزوار، أو كبير القضاة وقائد عام شرطة الجزائر، فتناول صلاحياته ودوريات الليل التي يقوم بها[3]، كما تحدث هايدو عن الدور الهام الذي يقوم به المزوار داخل المدينة من خلال حفظ النظام العام[4] وأشار إلى هذا "دي بارادي "حيث يعتبره بمثابة القائد الأعلى لجهاز الشرطة في المحافظة على الأمن والنظام داخل المدينة[5] ويذكر كذلك سبنسر وظيفة المزوار، فهو بالنسبة إليه يمثل رئيس فرقة الشرطة الأخلاقية، وجابي ضرائب صنعة البغاء في المدينة[6]

من بين صلاحيات المزوار مراقبة المومسات، الإشراف على واحد من سجون الجزائر الثلاثة[7]، إلى جانب هذا كان يقوم بدور الحراسة الليلية، أين كان يقدم تقريرا إلى الداي كل صباح واصفا فيه نشاطات

---

1 - عائشة غطاس، الحرف والحرفيون،المرجع السابق، ص.*110*.

2 - أندري ريمون، المدن العربية، ص.*94*.

3-Laugier de Tassy,. Histoire du Royaume d'Alger *,Préface Noël Laveau et André Nouschi,Editions ,Loysel,Paris ,1992 273-275.*

4- Haëdo(F.D) « Topographie et histoire généraled'Alger,traduit de l'espagnol par MM le Dr MONNEREAU et A BERBRUGGER Alger 1780 p463

5-Venture De Paradis, de,Tunis et Alger au XVIII siècle, Mémoires et observations Rassemblés et présentés par Joseph Cuoq, paris ,sindabad P239

6- سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ص.*82*.

7- سبنسر، المرجع نفسه، ص.*133*.

الليلية المنصرفة، وبهذه الطريقة سيطر القانون والنظام على السلوك داخل المدينة[1] كما يقوم بتنفيد العقوبات على كل المخالفين من غير الأتراك، ومن بين هذه العقوبات الإعدام والجلد وهذا بتكليف من الداي[2]

حقيقة نظرا لحساسية المنصب كان القليل من السكان المحليين من يقدم على تولي هذا المنصب، حيث غذت مع نهاية القرن الثامن عشر، وظيفة غير مستحبة، وهذا لطبيعة النشاط الذي يقوم به المزوار.

إلى جانب هذا نجد نقابة الأشراف ،إذ تعتبر نقابة الأشراف من أهم المؤسسات الفاعلة داخل مجتمع الحضري المديني خلال الفترة العثمانية، كما يعد نقيب الأشراف من بين الشخصيات والقوى الدينية التي نالت اهتماما ومكانة لدى الحكام العثمانيين في استانبول والجزائر.

لقد حظي الأشراف بجملة من الامتيازات، منحها العثمانيون لهم احتراما لنسبهم الشريف، مقابل تثبيت مراكز العثمانيين أنفسهم، لذلك نجد النقيب خولت له سلطات قضائية وامتيازات ضريبية، وقد كانت المهمة الرئيسية للنقيب الاحتفاظ بسجل للأشراف، وتجنب إساءة استخدام لقب الشريف الذي يوفر الاحترام ومزايا مادية[3]

ومن أشهر العائلات التي تولت نقابة الأشراف في الجزائر عائلة المرتضى وعائلة الزهار[4]، حيث تولى النقابة من عائلة المرتضى أحمد الشريف المرتضى وابنه عبد الرحمن، أما عائلة الزهار فقد كان على رأس هذه النقابة الحاج محمد الشريف الزهار، خلفا لوالده محمود نقيب الأشراف، ثم اسند المنصب إلى علي الشريف الزهار ثم إلى ابنه الحاج أحمد الشريف الزهار.

1- نفسه، ص.133.

2- *Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de L'Ancienne Régence d'Alger,publiee par A Devoulx , 1852,p31.*

3- ريمون، المدن العربية، المرجع السابق ، ص.67.

4- ريمون، المرجع نفسه، ص.241

وفي الأخير يمكن القول أن مؤسسة نقابة الأشراف كانت تحظى بمكانة مرموقة خلال الفترة العثمانية، سواء تعلق الأمر بإستانبول عاصمة الدولة العثمانية، أو بمدينة الجزائر مركز الحكم العثماني بالجزائر، وهذا للنسب الشريف لهذه المؤسسة.

وفي الأخير نستطيع القول أن السلطة العثمانية بالجزائر في علاقتها مع سكان المجتمع المحلي داخل مجتمع المدينة، حرصت منذ البداية على عدم الدخول في مجابهة مباشرة مع سكان المدينة، مع إبداء نوع من الاحترام والمرونة في التعامل مع مختلف قضاياه ،وفي بعض الأحيان التحفظ في التعامل،كما أن هذه العلاقة كانت تحكمها المصالح والولاءات وهذا ماظهر مع القوى والزعامات المحلية والأسر العريقة،ولكن في المقابل هناك مظاهر أخرى لهذه العلاقة تجسدت في ظهور نوع من التعايش للأقلية التركية الحاكمة مع مختلف مكونات مجتمع المدينة وهذا من خلال المعاملات التجارية والمصاهرات، دون أن ننسى دور المؤسسات الفاعلة في المجتمع في استمرار هذه العلاقة.

IV /علاقة السلطة الحاكمة بمجتمع الريف:

اعتمدت السلطة العثمانية في علاقتها مع سكان الريف على مجموعة من القوى الفاعلة داخل مجتمع الريف،تتمثل هذه القوى في شيوخ الزوايا والمرابطين ،بالإضافة إلى القبائل الموالية ونعني بها بدرجة كبيرة قبائل المخزن، وكل هذا مقابل جملة من الامتيازات تتحصل عليها هذه القوى الاجتماعية الفاعلة.

ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، بدأ هذا الارتباط مع بعض القوى يتزعزع ، وهذا بحكم عدة عوامل منها تراجع مداخيل الجهاد البحري ، كماشحت موارد الاتاوات وتناقصت الغنائم ، في وقت زاد فيه تكالب بعض الحكام من الأتراك على جمع الثروات[1] وهذا ما أثّر على السياسة العثمانية من خلال توجيه الأنظار إلى داخل البلاد، وهذا من خلال إثقال كاهل سكان الأرياف بالضرائب ومن ثم فقدان بعض هذه القوى للعديد من الامتيازات .

وفي سياق الحديث عن العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الريفي فقد كانت مضطربة بحكم السياسة الضريبية المتبعة ،حيث اعتمدتها السلطة العثمانية إزاء سكان الأرياف وهذا من خلال توظيف قبائل المخزن في تطبيق هذه السياسة.

و بالتالي كانت هذه المخزنية أداة لتطبيق سياسة ضرائبية ، وتستمد قبائل المخزن وظائفها الحربية و الإدارية من تقاليد التبعية و الولاء التي طبقها الموحدون و أتباعها فيما بعد الزيانيون بتلمسان و بنوحفص ببجاية و قسنطينة، وقد عمل الأتراك على البقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة عندما يتقنوا من أهميتها في استخلاص الضرائب و معاقبة المتمردين منذ حكم الباشوات، ثم وسعوا صلاحياتها في القرن الثامن عشر، فأصبحت تشارك في المحلات الفصلية و الحملات البعيدة المدى([2]) وقد يصل عددها في بعض الأوقات 30.000 رجل منهم 15.000 فارس و محارب ينتمون في أغلبهم إلى القبائل المخزن التالية:

[1] ناصر الدين سعيدوني دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984،ص 100.

[2] – عميراوي، من الملتقيات التاريخية الجزائرية،، قسنطينة (الجزائر) 2000 ،ص 52 .

– الدوایر، الزمول، العزارة، الزمالة، العبید، الزواتنة[1] بالإضافة إلى قبائل دواودة و امراء بني عباس و أحرار الحنانشة و أولاد عاشور في فرجيوة ثم أولاد عز الدين في الزواغة و الوادي الكبير[2].

و في مقابل هذه الخذمات قبائل المخزن تحظى ببعض الإمتيازات بصفتها شبه إقطاعية و من بين هذه الامتيازات استغلالها لأجود الأراضي و حصولها على موارد مالية من القبائل الأخرى خاصة الأراضي و حصولها على موارد مالية من القبائل الأخرى خاصة أثناء جبابة الضرائب، الأمر الذي مكنها من بسط نفوذها[3] .

و قد ذهب الأستاذ سعيدوني إلى كون عشائر المخزن [4] أصبحت تؤلف طبقة وسطى في الأرياف تماثل طبقة الكراغلة في المدن و ذلك باعتبارها طائفة اجتماعية تشد الحاكم إلى المحكوم و تخدم مصالح الجماعة لتركية الحاكمة على حساب سكان الأرياف[5].

1–النظام الضريبي المطبق على هذه الملكية العقارية:

كان في العهد الأول لحكم الأتراك بالجزائر –نظام خاص لجمع الضرائب ، فقد كانت الدولة تأمر ثلاثة أجنحة عسكرية بالنزوح من الجزائر لتتفرق على الولايات الثلاث من أجل قبض الضرائب وفي نفس الوقت تدعم أركان الدولة بتفقد آراء القبائل و اتجاهاتهم السياسية حيال الدولة التركية بالجزائر [6].

وتلك الأجنحة هي :

---

[1]– سعيدوني، الجزائر في العهد العثماني، ج3،، ش.و.ن.ت. الجزائر ، 1984،ص 106.

[2]– صالح عياد، الجزائر خلال الحكم التركي(1514–1830) ،دار هومه، الجزائر ، 2005 ص ،ص–ص 362 – 363 .

[3]– عميراوي، من الملتقيات ، المرجع السابق، ص، 53 .

[4]– يفضل الباحث ناصر الدين سعيدوني التسمية بعشائر المخزن عن قبائل المخزن بحكم أنها تجمعات سكانية تعمير يةإصطناعية متمايزة في أصولها و مختلفة في أعرافها، أنظر سعيدوني، وصفية عشائر المخزن الإجتماعي الآثار التي ترتبت عنها، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 87، تونس،1977 ص–ص 69–77 .

[5]– عمييراوي، المرجع السابق،ص 53.

[6]– محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية تقديم وتحقيق محمد عبد الكريم ، ش.و.ن.ت. الجزائر ، 1972 ، ص 41.

1- الجناح الشرقي : يوجه إلى ولاية قسنطينة.

2- الجناح الجنوبي : يوجه إلى ولاية التيطيري.

3- الجناح الغربي : يوجه إلى ولاية وهران.

وكان في كل ولاية من هذه الولايات كتيبة مكونة من أتراك وكراغلة ورجال مخزن ،تقف بجانب الباي لتلتقي بالجناح النازح من الجزائر ثم يطوف الجميع بالولاية لجمع الضرائب اللازمة وكان غالب الضرائب يدفع عروضا لا نقودا [1].

فقد كان باي قسنطينة يبعث إلى داي الجزائر كل سنة بمائة ريال " بوجو" أي حوالي مائة وثمانين ألفا من الغرنكات بالصرف الفرنسي- آنذاك- وهذا زيادة على عدد وافر من العبيد وكمية كبيرة من البرانس والأغطية الصوفية والجلود المدبوغة والخيول المسومة إلخ...[2].

2- أنواع الضرائب:

ويمكن أن نتعرف على بعض أنواع هذه الضرائب وهي على الشكل التالي :

1- **اللزمة** : وهي الأتاوات السنوية المفروضة على الكيانات التي كانت تتمتع بشبه إستقلال ذاتي مثل توفرت – ورقلة- عين ماضي ، ومشيخه بني عباس وغيرها من الكيانات والمشيخات .

2- **ضريبة العقار** : بما فيها أشجار النخيل التي يؤدي مالكها ثمنها عينا للدولة على كل نخلة بإنفراد[3].

3- الغرامة : ضريبة نقدية أو عينية غالبا ما كانت تدفع الشرق عينا (حيوانات من جمال وخيول إلخ) وذلك بسبب نقص النقود لدى الأهالي وهي نوعان : ثابتة ومتحولة في الصيف والشتاء الأولى تدفع نقدا وعينا والثانية نقدا فقط ، وتدفع الغرامة من قبل القبيلة بإعتبارها كائنا جماعيا فعلى سبيل المثال يدفع

---

[1]- محمد بن ميمون : التحفة المرضية ،المصدر نفسه، ص 41.

[2]- محمد بن ميمون ، المصدر نفسه، ص 41.

[3]- نفسه ، ص 40.

أولاد علان في التيطري ما قيمته 7200 فرنك في الصيف و 3600 فرنك في الشتاء [1] ويذكر سعيدوني بأنه هناك غرامات غير ثابتة مثل ضيفة الباي التي عرفت في بايلك الشرق الغرب بإسم ضيفة الدنوش بنداخيلها يشتري الباي أغلب الهدايا التي يقدمها الداي [2] ويحدد الباي قيمتها سنويا حسب أهمية القبيلةومحاصيلها ،جزءا منها يدفع والجزء الآخر يدفع شتاءا.

4- المؤونة (المونة) : هي في الحقيقة نوع من العشور تفرض على نوع آخر من الأراضي المختلفة في ملكيتها وفي علاقة سكانها بالسلطة التركية تسلم المونة إلى (دار المونة) لحساب الباي ، وهذا النوع من الضرائب يفرض على القبائل التي لها نوع من الاستقلال الذاتي كما هو الشأن في قبيلة فليسة التي لم يتمكن الأتراك من التدخل في شؤونها الداخلية تقدم هذه القبيلة ما قيمته حوالي 500 ريال بوجو من التين والزيتون والأغنام والحبوب والفضة [3].

إلى جانب هذه الضرائب نجد الأعشار والزكوات وقد سبق الإشارة إليها وهي مقدار معين من لدن الشرع يؤخذ من نتاج الأرض والحيوان نفس الشيء بالنسبة للحكور.

وكنتيجة للفساد الذي ظهر داخل أجهزة الحكم منذ مطلع القرن التاسع عشر قامت عدة انتفاضات وتمردات وثورات ضد الولاة والحكام العثمانيين[4] وهذا بعد إرهاق العثمانيين للقبائل بزيادة الضرائب حين انكمشت موارد القرصنة ، وهنا جعلت القبيلة تبحث لها عن قوة جديدة تحميها وتلتف حولها فوجدت هذه القوة في الطريقة الصوفية التي يتألف أتباعها من عشرات القبائل لا من قبيلة واحدة [5] كما أدرك الشعب مدى الخطر الذي يتهدده من الخارج خاصة أن العثمانيين الذين سلمهم زمام قيادته -خلال

---

[1]- صالح عباد ، الجزائر ، خلال الحكم التركي ، المرجع السابق ، ص 347.

[2]- سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني. المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1985 ، ص 98.

[3]- صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 347.

[4]- فيلالي السايح ،العلاقات الجزائرية التونسية 1792- 1837 ، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية – جامعة قسنطينة 1998، ص 4.

[5]- العيد مسعود ، العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني ، سيرتا ،العدد 10 ،مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية قسنطينة ، الجزائر 1988،، ص 10.

ثلاثة قرون- مقابل الدفاع عنه ،أصبحوا عاجزين عن القيام بهذه المهمة الأساسية التي كانت تبرر وجودهم لذلك ألتف حول الطرق الصوفية [1] فظهرت بوادر ثورة شعبية ضد سلطة الأتراك.

حيث قامت منذ مطلع القرن التاسع عشر عدة ثورات ، كان أهمها الثورة الدرقاوية التي قادها كل من ابن الأحرش وابن الشريف في شرق وغرب البلاد ، والثورة التيجانية التي قادها سيدي محمد التيجاني في الجنوب الغربي من البلاد[2] وتشير العديد من الدراسات إلى أنها غالبا ما ترجع أسبابها إلى الساسة الجبائية التي أتبعها البايات أثناء جمعهم للضرائب من الأهالي[3] في حين هناك من اعتبر هذه الثورات متعددة الوسائل والغايات فبعضها كان له طابع ديني ، وبعضها كان له طباع سياسي وطني ، وبعضها كان له دوافع اقتصادية ، كما أن البعض منها كان نتيجة تمرد شخص صافي المغامرة أو طمعا في الجاه والسمعة ، ومن هذه الثورات ما كان قصير المدى محدود المكان ، وما كان طويل المدى واسع المجال[4]

[1]-العيد مسعود، المرجع نفسه ، ص 11.

[2]- أرزقي شويتام ،نهاية الحكم العثماني بالجزائر و عوامل انهياره (1800-1830)،ط1،دارالكتاب العربي،الجزائر،2011،ص 89 .

[3] شويتام، نهاية الحكم العثماني،المرجع نفسه،ص89.

[4]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 1 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1985 ، ص 206.

V. وسائل الحكم (نظام المخزن):

قدمنا فيما مضى أن سكان الريف الجزائري خلال العهد العثماني كانوا يصنفون بحسب صلتهم بالحكام العثمانيين وعلاقتهم ببعضهم البعض، وكذا طريقة حياتهم إلى قبائل رعية، وقبائل أحلاف، وقبائل ممتنعة وقبائل مخزنية. وكانت هذه الأخيرة تمثل حلقة الوصل بين السكان والحكام العثمانيين، وإحدى وسائل الحكم العثماني في أرياف الجزائر, وقد عرفت الجزائر نظام المخزن شأنها في ذلك شأن بلدان المغرب العربي. ولم يكن هذا النظام في الواقع مرتبط بالوجود العثماني فحسب، بل عرف تطبيقا له في البلاد المغاربية قبل ذلك، فقد طبق في دولة المرابطين والموحدين والزيانيين، وتقلص دوره في بداية العهد العثماني بالجزائر، غير أنه عاد بقوة إلى المؤسسة الردعية والمحلات وعمق السلطة العثمانية بالجزائر خاصة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين[1].

باستقراء المصادر التي ترصد أخبار وتاريخ الجزائر العثماني يمكن القول أن سياسة الحكام العثمانيين القائمة على نظام المخزن مرت بثلاث مراحل رئيسية:

1. المرحلة الأولى:

تمتد هذه المرحلة من انتصاب الحكم العثماني في الجزائر واستقرار العثمانيين بها كسلطة حاكمة سنة 1516، حتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي. وقد تميزت هذه المرحلة بتغييب تام للعناصر القبلية المخزنية العثمانية في المؤسسة العسكرية. وليس ذلك غريبا لأن طبيعة السلطة العثمانية، وكذا طبيعة المرحلة التاريخية هما اللتان حتمتا اعتمادا العثمانيين الكلي على إمكاناتهم الذاتية، لاسيما وأن السلطة العثمانية في الجزائر كانت تتميز بطابعها العسكري الذي يقوم على الغزو والجهاد ويرتكز على التفوق التركي في مجال الآلات والتقنيات الحربية. وفي هذا الإطار تزايدت نوايا أتراك الجزائر والدولة العثمانية للسيطرة على تونس التي كانت تمثل عمقا استراتيجيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط، قبل أن تسقط بيد الإسبان الذين كانوا يريدونها لوقف توسع العثمانيين في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[2].

[1]- صالح عباد : المرجع السابق، ص 366.

[2] - Mouloud Gaïd : l'Algérie sous les Turcs, op.cit, p 54.

كما أنهم كانوا أيضا يتوجسون خيفة من جيرانهم المغاربة على الحدود الغربية، ذلك أن سلطان المغرب الشريف محمد المهدي كان يستغل الأوضاع المضطربة التي كانت تعيشها الجزائر ليحتل تلمسان بدعم من المنصور بن بوغانم القائد السابق لبني راشد[1].

ضف إلى ذلك أن عائدات السلطة في تلك المرحلة كانت تتأتى من البحر، ومن نشاطات الجهاد البحري تحديدا، وفي هذا المضمار يقول الأستاذ ناصر الدين سعيدوني: "ظلت القرصنة لمدة طويلة موردا للرزق ومصدرا للثروة، وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد بالجزائر العاصمة، فكانت مهنة مربحة في نظر كثير من المؤرخين المحدثين، تنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح بين السبع والعشر وتحظى بـ 12% من أسعار السفن المحتجزة، وتضع تحت تصرفها كل الأسلحة المصادرة في عمليات القرصنة بإعتبارها غنائم حرب مشروعة، كما أنها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبيين ... ومما يدل على أهمية المبالغ المالية لافتداء الأسرى المسيحيين أن إسبانيا وحدها كانت تدفع سنويا ما قيمته 60.000 قرش، لافتداء مجموعة من الأسرى يتراوح عددهم بين 200 و300 أسير ..."[2].

2. المرحلة الثانية:

تمتد هذه المرحلة على مدار القرن السابع عشر الميلادي، فاعتبارا من مطلع هذا القرن اتجهت أنظار السلطة العثمانية في الجزائر نحو دواخل البلاد والأرياف بغرض توسيع رقعة نفوذها، وإحكام سيطرتها على فوائض الإنتاج وقمع حركات التمرد والعصيان بعدة وسائل أهمها مؤسسة المحلة كعنصر داعم لنظام المخزن. وكانت هذه المحلة تخرج بصفة موسمية فصلية لجباية الضرائب، كما كانت أيضا تخرج كل ثلاث سنوات، وهي المحال المعروفة بـ "الدنوش". ضف إلى ذلك هناك المحال التي كانت تنظم بصورة استثنائية، وعادة ما كانت ترتبط بظروف طارئة مثل تمردات القبائل حينما تشق عصا الطاعة، وتنفض من حول السلطة، لذلك كان هدفها إلحاق العقاب وقمع المتمردين بغرض ردهم إلى حضيرة الحكم العثماني[3].

---

[1] - Ibid : p p 77, 78.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني (1792- 1830)، المرجع السابق، ص 113، ينظر كذلك هامش الصفحة.

[3]- أحمد الشريف الزهار: المصدر السابق، ص 35.

ولم يكن لهذه السياسة أن يكتب لها النجاح دون تشريك العناصر القبلية المحلية، فأصبحت المحلات بمختلف أنواعها سواء كانت ردعية أم جبائية التي يجهزها البايات على مستوى البايلكات تضم عددا كبيرا من فرسان القبائل الذين تمكنوا من مؤازرة فرق الإنكشارية في مهمة قمعها لانتفاضات سكان الأرياف التي تزايدت بصورة لافتة لانتباه خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1590 إلى 1647[1].

3. المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه المرحلة من بداية القرن الثامن عشر الميلادي حتى نهاية العهد العثماني سنة 1830، وخلال هذه الفترة كثفت السلطة العثمانية اعتمادها على القبائل المحلية على مستوى الأرياف، وأصبح نفوذ الدولة وقوتها يقاس بمدى قوة نظام المخزن الذي ينبني على قوة وبأس القبائل المحلية المخزنية وتعزيزها للجيش التركي وتدعيمها للسلطة العثمانية على مستوى البايلكات أو دار السلطان[2].

ومن الجماعات المخزنية التي صنعها نظام المخزن نذكر دايرة خليفة الباي في الحامة ومخزن الحراكتة الذي كان يسهر على تصريف شؤونه قائد العواسي الذي هو من أكبر الضباط في البلاط وأحد أقارب الباي ويوجد تحت إمرته ثلاثمائة فارس، بالإضافة إلى عدد معتبر من الفرسان تقدمه القبيلة عند الضرورة. ودوايرالآغا، وتضم الوادي، بني مروان، سرواية والزناتية. بالإضافة إلى مخزن الزمول، ومخزن صبايحية أولاد عبد النور، والتلاغمة والعلمة وساحل سطورة أو بني محنة، ومعاوية وأولاد عطية ومخزن قرفة ودايرة وعزل وادي الذهب، وزمالة العثمانية في نواحي سطيف التي تتشكل من الكراغلة ، ومخزن قائد منطقة الأوراس، وصحاري شيخ العرب في الجنوب القسنطيني ومخزن أولاد بليل وغيرها[3].

الواقع أنه خلال هذه المرحلة الأخيرة لم تعد القبائل المخزنية مجرد رديعا للجيش الانكشاري مثلما كانت عليه سابقا، وإنما أصبحت فضلا عن مهمتها المركزية المتمثلة في المشاركة في المحلات الموسمية والردعية تتمركز في المناطق الاستراتيجة لتقوم بمراقبة القبائل الثائرة وحراسة الطرق. وقد تعددت هذه القبائل التي كانت

[1]- دلندة الأرقش وآخرون: المرجع السابق، ص 148.
[2]- المرجع نفسه: ص 148.
[3] - Louis Rinn : «le royaume d'Alger sous le dernier Dey», in revue africaine, n°42, année 1897, p p 136-139.

تمارس هذا الدور، مثل قبيلة عريب التي كانت تراقب ممر سور الغزلان، وقبيلة أولاد إبراهيم التي كانت تسهر على مراقبة ممر الكنتور بين ستورة وقسنطينة، ومعنايق وادي مينا الذي كان تحت رقابة مجموعات مخزن المكاحلية، بالإضافة إلى مراقبة قبائل المخزن لطرق المواصلات الرابطة بين الجزائر العاصمة وبين مراكز البايلك في قسنطينة والمدية ووهران، حيث كان الطريق الرابط بين الجزائر وقسنطينة مراقبا من قبل عدة قبائل مخزنية مثل الزواتنة وحرشاوة على وادي سفلات والصحراوية بنواحي قسنطينة[1].

كانت القبائل المحلية المخزنية تقدم خدمات هامة إلى السلطة العثمانية في الجزائر، حيث وفرت لها قوة عسكرية ضاربة في زمن الحرب، وقوة احتياطية في زمن السلم غطت بها العجز الديمغرافي الحاصل لها من جانب فئة الأتراك والكراغلة، ومكنتها من تجنيد أعدادا كبيرة كانت كفيلة بالسيطرة على دواخل البلاد الجزائرية المترامية الأطراف. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد أفراد الإنكشارية في فترة ما كان قد وصل إلى أقل من 4000 إنكشاري، في حين بلغ عدد عناصر القبائل المخزنية 30.000 عنصر كانوا منتشرين في الأرياف والمدن. ضف إلى ذلك وجود حوالي 150000 عنصر موزعا على البايلكات الثلاثة في أوقات السلم، تضاف إليه أيضا العناصر الاحتياطية التي كانت السلطة العثمانية تلجأ إليها زمن الاضطرابات والتمردات والنوائب.

لم تقتصر خدمات القبائل المحلية المخزنية على الجانب العسكري فحسب، بل تعدته إلى الجانبين الإداري والاقتصادي أيضا، حيث وفرت الأعوان المكلفين بجمع الضرائب من الأرياف وإحصاء سكانها وتصريف شؤونها. وقد تقلد بعض القادة المخزنيين مناصب هامة مثل منصب القايد والشيخ. وازدهرت الزراعة في الأرياف بفضل جهود هذه القبائل، وهذا يعني إضافة مصدر ضريبي هام لخزينة الدولة، ومراقبة الإنتاج الفلاحي وفي الوقت نفسه الحصول على مطالب عينية ومالية هامة[2].

لا يكتمل الحديث عن هذه القبائل ودورها في تدعيم نظام المخزن كوسيلة لفرض الحكم دون الإشارة إلى تلك الامتيازات التي كانت تتمتع بها، حيث سمحت لها السلطات العثمانية باستغلال مساحات شاسعة

[1]- دلندة الأرقش وآخرون: المرجع السابق: ص 149.

[2]- محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم: «قبائل المخزن ودورها في علاقة السلطة العثمانية بسكان إيالة الجزائر»، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، المجلد 9 (العدد 2)، 2018، ص ص 114، 115.

من الأراضي التابعة للبايلك، كما أسقطت عنها المطالب الجبائية، وهي معفاة من دفع ضريبة اللزمة والغرامة في بايلك التيطري وبايلك الغرب، والمعروفة في بايلك الشرق بضريبة الحكر والجبري والغرامة والمعونة. وكانت بعض القبائل المخزنية تستفيد من جزء من المداخيل التي تقدمها قبائل الرعية. وقد ينال كل فارس مخزني نسبة معتبرة من قيمة هذه الضريبة تصل ثلث ما تم الحصول عليه في الحملة التي استهدفت القبائل التي وجهت ضدها[1].

لابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن الامتيازات التي كانت تحظى بها بعض القبائل الريفية المخزنية في إطار نظام المخزن، جعلت بعض المؤرخين يتساءلون حول الصفة الإقطاعية التي اكتسبتها تلك القبائل، بل أن هناك الكثير من المؤرخين وعلماء الاجتماع وبعض الدارسين الفرنسيين الذين انشغلوا بتاريخ الجزائر العثماني يميلون إلى اعتبار المجتمع الجزائري قبيل الاستعمار الفرنسي كان مجتمعا إقطاعيا. وانتهى "غاليسو" في دراسته للمجتمع الجزائري قبل العهد الاستعماري الفرنسي إلى أنه مجتمع اقطاعي بامتياز، يقوم على وجود علاقات اجتماعية أساسها امتلاك الريع العقاري الذي يستخرج من طبقة فلاحية تحتفظ بحقوق استعمال الأرض التي هي تحت سيطرة فئات من الأرستقراطية، يرتبط أعضاؤها فيما بينهم بروابط شخصية ويشكلون الطبقات العليا للجهاز السياسي، غير أن هذا الإقطاع الذي ساد في الجزائر لا يمكن بأي حال من الأحوال تشبيهه بالإقطاع الأوروبي[2].

والحقيقة أن هذه الأطروحة لا يطمئن إليها الكثير من الباحثين منهم "بروديل" مؤرخ البحر الأبيض المتوسط الذي حذر من مقارنة القادة ورؤساء القبائل خلال العهد العثماني ببارونات فرنسا الإقطاعية[3].

وهو نفس الرأي الذي يأخذ به الأستاذ ناصر الدين سعيدوني الذي أنكر وجود هذا النظام في الجزائر خلال العهد العثماني مبررا رأيه بعدة حجج أهمها:

[1]- محمد السعيد عقيب، عمر لمقدم: المقال نفسه، ص 115.

[2] - Réné Galissot : «l'Algérie pré-coloniale», in centre des études et recherches sur le marxisme, édition sociales, Paris, France, 1971, p 150.

[3]- Frenand Braudel : «les espagnols et l'Afrique du nord de 1492 a 1577», in revue africaine, n°69, année 1928, p 213.

- أن سادة الإقطاع في أوروبا أنجبتهم عائلات الأمراء والرؤساء المحليين الذين استمدوا مشروعيتهم الإقطاعية بقوة السلاح وتأصل عادات وتقاليد الولاء والاحترام، في حين نال فرنسان المخزن في الجزائر امتيازاتهم بعملهم وخدماتهم التي قدموها للأتراك.

- سعى سادة الإقطاع في أوروبا إلى الدفاع عن عامة الشعب ضد الغزاة، في حين اكتفى مخازنية الجزائر بتدعيم وضعهم الاجتماعي بالتحالف مع الأتراك من أجل الحفاظ على امتيازاتهم، والقيام بالأعمال الحربية الهادفة إلى إخضاع قسم كبير من سكان الأرياف لا لحمايتهم والدفاع عن مصالحهم كما هو الحال في أوروبا.

- كانت مصلحة الدولة الوطنية في أوروبا تتعارض مع بقاء النظام الإقطاعي الذي كان يحارب قيام حكم وطني مركزي حر ديمقراطي، بينما كانت مصلحة جهاز الحكم في الجزائر تقتضي المحافظة عليه لأن مصلحتها كانت مرتبطة بمصلحته.

- مع مرور الوقت أبعد الإقطاعيون في أوروبا من الاستغلال المباشر للأرض ومنح إلى أتباعهم، بخلاف رؤساء قبائل المخزن في الجزائر الذين ظلوا طيلة الفترة العثمانية يشغلون الأرض مباشرة دون واسطة.

- كان النظام الإقطاعي في أوروبا يعترف بحق وراثة الملكية الخاصة، وهو الحق الذي كان غائبا في إقطاعات المخزن الجزائري حيث كانت السلطة العثمانية لا تعترف بمبدأ الملكية الخاصة، ولا تسلم بوراثة الفارس المخزني للأرض التي يشغلها[1].

بصرف النظر عن هذا الجدل السقيم بين المؤرخين والباحثين حول هذه المسألة، والذي قد لا يخرج في الغالب الأعم عن دائرة المناظرة، فإن الشيء الثابت أن الجزائر عرفت هذا النظام الذي كان يتشابه في بعض جوانبه مع نظام الإقطاع الذي ساد في أوروبا خلال العصور الوسطى، وأن الجذور التاريخية لتقاليد المخزن كانت سابقة لوجود العثمانيين كما عرفنا، ولم يعمل العثمانيين على إلغاء هذا التقليد، ولم يتجشموا عناء

[1]- ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر –العهد العثماني-، المرجع السابق، ص 120.

تطويره وتلافي جوانب قصوره ومساوئه، وإنما اكتفوا بالانتفاع بالمزايا التي يوفرها لهم، وصيانته خدمة لمقاصدهم الرامية إلى إحكام السيطرة على مفاصل البلاد والانتفاع بخيراتها[1].

ومهما يكن من أمر فإن هذا النظام كان يؤسس لعلاقة طغى عليها الظلم والإجحاف بين الحاكم والمحكوم، وأن زعماء قبائل المخزن في إطار هذا النظام السيئ السمعة كانوا عملاء خاضعين وعبيدا طائعين لأسيادهم الأتراك، وكان هؤلاء المخازنية بمثابة "الطابور الخامس" أو "الدركي المتنقل" وعيون وآذان وسواعد رجال البايلك بالأرياف الجزائرية ليسهرون على صيانة مصالحهم على حساب تعاسة سكان الأرياف الذين اكتووا بنيران تجاوزاتهم الخرقاء.

[1]- Fernand Walsin Esterhazy : histoire des colonies françaises, tome 2, Algérie, Plon, Paris, France, 1930, p 62.

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة، استطعنا أن نقف على بعض الحقائق التاريخية الهامة التي تخص المجتمع الجزائري وفعالياته خلال العهد العثماني، وأن نخلص إلى عدة نتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- تميز الوضع الاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني بقلة سكان الحواضر، وقد سكنتها عدة مجموعات سكانية وأقليات عرقية شملت الأقلية التركية الحاكمة التي كانت بيدها زمام الأمور، وجماعة الكراغلة وطبقة الحضر وجماعات البرانية والدخلاء، وقد تميزت كل طائفة على الأخرى بخصوصياتها الاجتماعية والثقافية ونشاطها الاقتصادي وعلاقتها بالسلطة العثمانية.
- شكل سكان الريف الجزائري إبان العهد العثماني الأغلبية الساحقة من إجمالي السكان، وقد صنفوا بحسب صلتهم بالحكام العثمانيين إلى سكان متعاونون أي قبائل مخزنية تحتل الصدارة في المجتمع الريفي، وسكان خاضعون أي قبائل رعية يمارس عليهم الحكم، وظلوا في ذيل السلم الاجتماعي رغم الخدمات التي كانوا يقدمونها والأعمال التي كانوا يكلفون بها، وسكان متحالفون مع السلطة العثمانية كانوا يعيشون على هامش النشاط الاقتصادي، وسكان ممتنعون في المناطق الجبلية الوعرة والمناطق النائية البعيدة عن عيون الرقابة البايلكية. ووفقا لهذا البناء الاجتماعي ظل الحكام العثمانيين القائمين على تصريف شؤون الإيالة يعتبرون سكان الريف أصناف بشرية تتفاوت في الأهمية والحقوق والواجبات.
- لم تكن علاقة المجتمع الريفي بمجتمع المدينة علاقة تكاملية مبنية على تبادل المصالح والمنافع المادية، بل كانت تتسم بالقطيعة، حيث انعزل سكان الريف المرهقين بالجباية المفروضة عليهم، واكتفى سكان المدن بإمكاناتهم الخاصة التي تعتمد على ما تدرهم عليهم أنشطتهم التجارية من أرباح وما تنتجه الفحوص القريبة من المدن، والتي يملكها بعض سكانها الحضريين. وهكذا أصبحت الجزائر تتسم بالجمود، وقائمة على عنصر الفوارق الجهوية الواضحة بين الريف والمدينة. وفي ظل هذا الوضع غير الملائم لم يبادر الحكام العثمانيين إلى انتهاج خطة عملية تساهم في تصويب هذا الخلل.
- عرفت الجزائر إبان العهد العثماني اضمحلال اجتماعيا وركودا ديمغرافيا رافقه سوء الأحوال الصحية والمعاشية بسبب انتشار الجوائح والكوارث الطبيعية ومختلف الأوبئة نتيجة تسرب العدوى وانتشار الأمراض

التي تأتي من البلاد العربية والإسلامية المجاورة، وكذا أقاليم بلاد السودان وبلدان شمال البحر الأبيض المتوسط. ومما زاد في تردي هذه الأوضاع هو عدم تشجم الحكام العثمانيين عناء الاهتمام بأمور الصحة وعدم إيلاء هذا القطاع الاهتمام الكافي.

- اعتمدت السلطة العثمانية في علاقتها مع سكان الريف على شيوخ الزوايا والمرابطين وبعض القبائل المخزنية، وذلك في إطار ما يصطلح على تسميته بـ "نظام المخزن". وبالمقابل كانت قد نسجت علاقات مرنة تحقق مقاصدها في سبيل إحكام السيطرة على مفاصل البلاد وذلك مع مختلف الشرائح والطوائف المكونة لمجتمع المدينة. وعمدت كذلك إلى توظيف التناقضات والتباينات التي تشق المجتمع الداخلي من أجل إخضاعه، ونجحت في تنفيذ سياسة هيمنة شاملة بتمييز جماعات وطوائف عن سواها، الأمر الذي يسر لها مهمة السيطرة على هذا المجتمع في الريف والمدينة على حد سواء. غير أن ضعف أجهزة الدولة وإرهاق العثمانيين للقبائل بمختلف أصناف الضرائب، وانكماش موارد القرصنة خاصة في نهاية العهد العثماني، جعل بعض القبائل تلتف حول بعض الطرق الصوفية، وتنفض من حول السلطة العثمانية وتشق عصا طاعتها وتعلن عدة ثورات ريفية زعزعت أمن الدولة وأربكت أجهزتها السياسية.
- أدى انطواء الأقلية التركية على نفسها وابتعادها عن انشغالات وهموم السكان إلى توسيع الفجوة بينها وبينهم، وحال دون اندماجها مع مختلف شرائح المجتمع الجزائري. وترتب عن ذلك أن هذه الأقلية لم تترك أثرا في البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري. ولا نكون مبالغين إن قلنا أن ذلك كان سببا من الأسباب التي أدت إلى ضمور هذا العنصر واختفاءه اختفاء غير مأسوف عنه خلال الأشهر الأولى للاحتلال الفرنسي، كما أن سياسة الحكام العثمانيين تجاه مختلف مكونات المجتمع الريفي والحضري والقائمة على تبجيل طائفة دون أخرى وأحيانا بث النعرات والقلاقل بين القبائل والسكان انطلاقا من سياسة التفرقة الممنهجة القائمة على مبدأ "فرق تسد"، كانت لها آثار سلبية انعكست على علاقة بعض الطوائف والجماعات بإدارة الاحتلال الفرنسي. وقد خبر الفرنسيون هذا الجانب ووظفوه في خدمة مشروعهم الاستعماري، فعملوا على استقطاب الفئات الناقمة على النظام العثماني، إذ فضلت بعضها التعاون مع المستعمر الفرنسي اعتقادا منها أن هذا الأخير سيعيد لها اعتبارها وبعض الامتيازات التي جردتهم منها الإدارة العثمانية. والثابت أن ذلك سهل على المستعمر الفرنسي مهمة إحكام السيطرة الاستعمارية على

الجزائر واختراق المجتمع الجزائري. والحقيقة أن ذلك يمثل إحدى جوانب قصور الحكم العثماني في الجزائر. ذلك أنه كان من المفروض أن لا تكتفي هذه الأقلية بسيطرتها على الأجهزة الإدارية والعسكرية التي تضمن لها استمرارية حكم البلاد وما تجنيه نتيجة لذلك من مكاسب ومزايا، بل كان عليها أن تختلط بباقي مكونات المجتمع الجزائري، ويشاوروا السكان وأعيانهم في عظائم أمور الدين والدولة، ويفتحوا أبواب الاندماج معهم لاسيما وأن العثمانيين جاءوا إلى الجزائر بطلب من أهلها وبإسم العقيدة الإسلامية التي تربط بينهما لحمايتهم من تهديدات وتحرشات المسيحيين. غير أنهم لم يحسنوا التصرف واستبدوا بالحكم واستذلوا السكان في كثير من الأحيان، وصمت آذانهم عن سماع كل دعوة لتصويب هذا الانحراف.

.قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1- القرآن الكريم

2- الكتب:

- أبو العباس أحمد بن أحمد الغبريني: عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

- أبوراس الناصري: عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، الجزء الأول، تحقيق محمد بوركنة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2001 .

- الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر: مذكرات (1168-1246هـ)(1754-1830)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1890.

- الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر: مذكرات، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

- الحسن بن محمد الوازن الفاسي: وصف إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983.

- ج. أو. هابنسترايت ، رحلة العالم الألماني: ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس(1145هـ/1732م)، تر، تق، تع، ناصر الدين سعيدوني، ط1، دارالغرب الإسلامي، تونس، 2008 .

- جيمس ليندر كاتكارت: مذكرات أسير الداي كاتكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق وتع وتح، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

- حمدان خوجة: إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس من الوباء، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968.

– سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة أبو العيد دودو، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009.

– عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري: رحلة ابن حمادوش الجزائري المسماة: لسان المقال في النباء عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

– عبد الله بن محمد متولي الأسواق: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107/1117هـ) (1695-1705)، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، دت .

– فنلدلين شلوسر: قسنطينة أيام الحاج أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

– مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

– محمد بن عبد الكريم المغيلي: أسئلة الأسقيا وأجوبة المغيلي، تقديم وتحقيق عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

– محمد بن محمود ابن العنابي: السعي المحمود في نظام الجنود، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

– محمد بن ميمون الجزائري ، التحفة المرضية في الدولة البكداشية تقديم وتحقيق محمد عبد الكريم ، ش.و.ن.ت. الجزائر ، 1972.

– محمد خير الدين: مذكرات، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت .

– محمد صالح العنتري: فريدة المنسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتقديم وتعليق يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

– محمد صالح العنتري، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (تاريخ قسنطينة)، مر وتق وتع، يحي بوعزيز، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .

– وليام شالر: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

المراجع

1- الكتب

- أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان (1830-1855)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16م –20م)، الجزء 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- أبو القاسم سعد الله،تاريخ الجزائر الثقافي،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1998،ج1.

- أبوالقاسم سعد الله،شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السّلفية ،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت،1986.
- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- ارجمند كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1847، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي، الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس، 1974.
- أرزقي شويتام ،نهاية الحكم العثماني بالجزائر و عوامل انهياره (1800-1830)،ط1،دارالكتاب العربي،الجزائر،2011.

- المغيبون في تاريخ تونس، مجموعة من الباحثين، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون"بيت الحكمة"، تونس، 1999.
- أمين محرز، الجزائر في عهد الآغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العهد العثماني، ترجمة لطيف فرج، ط1، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1991 .

- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830، الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.

– حكيم بن الشيخ، مدينة الجزائر الأوضاع الاجتماعية والأنثروبولوجية (1945-1954)، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .

– دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي من خلال المصادر مركز النشر الجامعي، ميديا كوم، تونس، 2003.

– راشد راشد: الأوراق التجارية، الإفلاس والتسوية القضائية في القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

– رشيد بورويبة: الجزائر في التاريخ: العهد الإسلامي من الفتح إلى بداية العهد العثماني،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– سليمان الصيد: نفح الأزهار في قسنطينة من الأخبار، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، د ت.

– شافية شارن وآخرون: الاحتلال الاستيطاني وسياسة الرومنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 .

– صالح عباد: الجزائر خلال العهد التركي (1514-1830)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .

– عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، مقاربة اجتماعية اقتصادية، منشورات ANEP، د ت .

– عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980.

– عبد الرحمان دويب: الأعمال الكاملة للشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

– عبد العزيز فيلالي: تلمسان في العهد الزياني، الجزء الثاني، دار مرقم للنشر، الجزائر، 2007.

– عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972.

– عبد الله شريط، محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، طبع ونشر مكتبة البعث، قسنطينة، الجزائردت.

– عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، الجزء الثاني، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .

– عميراوي احميدة، من الملتقيات التاريخية الجزائرية،، قسنطينة (الجزائر) 2000 .

– فاطمة الزهراء قشي: قسنطينة في عهد صالح باي البايات، منشورات ميديا بلوس، قسنطينة، الجزائر، 2005.

– فوزي سعد الله: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الجزء الأول، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

– لوسات فلنري: المغرب العربي قبل احتلال الجزائر (1790-1830)، نقله إلى اللغة العربية حمادي الساحلي، سراس للنشر، تونس، 1994.

– محمد البشير شنيتي: الاحتلال الروماني للبلاد المغرب (سياسة الرومنة 146 ق.م – 40 م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

– محمد السويدي : بدو الطوارق بين الثبات والتغير. دراسة سوسيو انتروبولوجية في التغير الاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

– محمد الطمار: الروابط الثقافية بين الجزائر والخارج، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830)، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

– محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1918.

– محمد العربي الزبيري، مدخل على تاريخ المغرب العربي الحديث، ط2، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1985.

– محمد العربي عقون: الاقتصاد والمجتمع في الشمال الإفريقي القديم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008.

– محمد بشير شنيتي: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، 1979.

– مختار حساني: موسوعة المدن الجزائرية، الجزء الأول، دار الحكمة، الجزائر، 2007.

– مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، 2000.

– مصطفى بن حموش: مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط ديفلوكس والوثائق العثمانية، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2007.

– مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام(نموذج الجزائر في العهد العثماني)، دار البشائر، دمشق، 1999.

– مصطفى خياطي: الأوبئة والمجاعات في الجزائر، ترجمة حضرية يوسفي، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

– ميشال أبي الطبول وآخرون: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1950)، ترجمة جمال الرفاعي، عالم المعرفة، الكويت، 1996.

– نادية فوضيل: الأوراق التجارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2004.

– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

– ناصر الدين سعيدوني: دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2001.

– ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر– الفترة الحديثة والمعاصرة، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

– ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

– ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

– وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

– يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، الجزء الأول، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، .2004

2–الدوريات:

– العيد مسعود ، العيد مسعود ، المرابطون والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد العثماني ، سيرتا ،العدد 10 ،مجلة يصدرها معهد العلوم الاجتماعية قسنطينة ، الجزائر 1988.

– جهيدة بوعزيز : «فكر التطبيب في الجزائر العثمانية: مخطوط إعلام أهل القريحة بالأدوية الصحيحة لأبي القاسم البوني»، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، العددان 60/59، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019.

– حمد السعيد عقيب ،عمر لمقدم :"قبائل المخزن و دورها في علاقة السلطة العثمانية بسكان ايالة الجزائر "،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،المجلد 9،العدد2،سنة2018.

– حنفي هلالي: «التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني»، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، العدد 24.

– طيبي مهدية ،نموذج من العائلة الأندلسية في مدينة الجزائر في الفترة العثمانية القرنين (17-18م)، من خلال سجلات المحاكم الشرعية ،مجلة الدراسات التاريخية ،العدد 14،السنة 1433هـ/2012م .

– عائشة غطاس: «الوضع الصحي للجزائر خلال العهد العثماني»، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الثقافة، بالجزائر، العدد 76، السنة 1993.

– عائشة غطاس، التنظيم الحرفي بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي للمعلومات، سلسلة 9، 2009 .

– عائشة غطاس، الوافدون:"البرانية"على مدينة الجزائر1787-1830 ،بين التهميش والإدماج، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد خمسة وعشرون، أوت 2002 .

– عائشة غطاس، سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي بمجتمع مدينة الجزائر في العهد العثماني، مجلة إنسانيات عدد3، 1997 .

– عبد الجليل التميمي: «رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541»، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 3، عام 1975.

– ليلى الصباغ: «وضع الجاليات الأوروبية في العالم الإسلامي إبان الحكم العثماني»، مجلة الأصالة، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر، العدد 25، السنة 1974.

– محمد الزين: «نظرة عن الأحوال الصحية بالجزائر العثمانية أواخر عهد الدايات»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 17، السنة 2017.
– محمد يوسف: «القانون في بلاد القبائل خلال العهد العثماني»، المجلة التاريخية العربية العربية للدراسات العثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث والمعلومات، تونس، العددان 28/27، سبتمبر 1998.

– ناصر الدين سعيدوني ،وضعية عشائر المخزن الإجتماعي الآثار التي ترتبت عنها، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 87، تونس،1977.

– ناصر الدين سعيدوني: «الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي بالجزائر أثناء العهد التركي»، الثقافة، مجلة تصدرها وزارة الثقافة والسياحة بالجزائر، العدد 92، مارس/أفريل 1986.

.

3– الرسائل الجامعية:

– حمصي لطيفة، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710–1830، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2011.
– الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهدالتاريخ الجزائر، 1994.
– بلبراوات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007–2008.
– بن كردادة، زهية، أسواق مدينة الجزائر، من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر – دراسة تحليلية، رسالة ماجستير في الآثار، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000/1999.
– ثائرة رشيد حسني بليبلة، قراءة معمارية في السجلات العثمانية للمحكمة الشرعية في نابلس في الفترة (1655–1807)، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس(فلسطين)، 2010.
– جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن 16 إلى القرن 19، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسنطينة، 1991.

– جميلة معاشي: الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث (غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008.
– خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي (1798-1830)، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988.
– شدري معمر رشيدة، العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات (1671-1830)، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.
– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر1700-1830، دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر2000-2001 .
– عثمان بوحجرة: الطب والمجتمع في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830 (مقاربة اجتماعية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران 1، الجزائر 2014-2015.
– فلة موساوي القشاعي: الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي 1518-1871، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2003-2004.
– فيلالي السايح ،العلاقات الجزائرية التونسية 1792- 1837 ، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية – جامعة قسنطينة 1998.
– محفوظ رموم: الثقافة والمثاقفة في المجتمع الحضري الجزائري خلال العهد العثماني (1519-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2002.
– محمد دادة: اليهود في الجزائر في العهد العثماني منذ مطلع القرن 18 حتى سنة 1830، رسالة ماجستير في التاريخ، دمشق، سوريا، 1985.
– محمد مقصودة: أوضاع الكراغلة في الجزائر وتونس وليبيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، دراسة سوسيو تاريخية مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، 2018-2019.
– نوره بنت عبد الله هلال البقمي، الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية، 1421-1922، (دراسة تاريخية حضارية)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، جامعة أم القرى (السعودية)، 1436 هـ/2015.

– يمينة مجاهد: تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830–1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (غير منشورة)، جامعة وهران I، 2017–2018.

المعاجم والقواميس:

– صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 ، ص. 16.

المصادر باللغة الفرنسية:

- A. Devoulx, notice sur les corporations religieuses d'Alger, Alger, 1912.

- Andrien Berbrugger : mémoire sur la peste en Algérie, Tome 2, imprimerie royale, Paris, France, 1847.
- Archive de l'institut pasteur a Tunis, cahier n°03, année 1911.
- Archive de la chambre de commerce a Marseille : série 200 E. 456, rapport du comptoir de la calle adressé a messieurs les intendants de la santé a Marseille, daté le 28 février 1788.
- Archive du ministère de la guerre, H 227, notice sur la province de Constantine .

- Bouaziz Bengana (le cheikh el arab) : une famille de grands chefs sahariens : les bengana, Edition soubiran, Alger, Algérie, 1930.
- Centre d'archive d'outre-mer, $8H_3$, organisation de l'oudjak d'Alger.
- Esterhazy Walsin : domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, librairie de Charles Gosselin, Paris, France, 1840.

- Fernand Wilson Esterhazy :Histoire des colonies francaises,tome2 ,Algerie plon paris France1930.
- Haëdo(F.D) « Topographie et histoire généraled'Alger,traduit de l'espagnol par MM le Dr MONNEREAU et A BERBRUGGER Alger 1780 .
- Hamden Khodja : le miroire apercu historique et statistique sur la regence d'Alger, éditions sindbad, Paris, France, 1985.
- Lauger de tassy : histoire d'Alger et du bombardement de cette ville en 1816, pitan, Paris, France, 1830.

- Laugier de tassy : histoire du royaume d'Alger, édition loysel, Paris, France, 1992.
- Le comte d'Escayrac de lautuné : le desert et le Soudan, E. Thunot, Paris, France, 1853.
- Louis Boudicour, la guerre et le gouvernement de l'Algérie, sagnier et bray, Paris, France, 1853.
- M. Prax : commerce de l'Algérie avec la Mecque et le Soudan , Just-Rouvier, Paris, France, 1849.
- M.P.Rozet :voyage dans la regence d'Alger ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, Tome 2, A. Bertrand, Paris, France, 1833.
- Perrot : Alger esquisse topographique et historique du royaume et de la ville d'Alger, Paris, France, 1830.
- Tachrifat Recueil de Notes Historiques sur L'Administration de L'Ancienne Régence d'Alger,publiee par A Devoulx , 1852.
- Venture de paradis, Tunis et Alger au XVII siécle, Paris, France.
- William Shaler : esquisse de l'état d'Alger, traduit de l'anglai et enrichi de notes par bianchi, Paris, France, 1830.
- Y. Boutin : reconnaissance des villes, forts, et batteries d'Alger, publiée par Georges Esquer, Alger, 1927.
-Rozet et Carette : Algérie états tripolitains, éditions bouslama, Tunis, 1980.
-Thomas Shaw : voyage dans la régence d'Alger, traduit par J. Mac carthey, Editions bouslama, Tunis, Tunisie, 1980 .

المراجع باللغة الفرنسية

- Jacques Berque : qu'est-ce qu' une tribu nord-africaine in hommage a L. Fabre, Paris, France, 1951 .
- Mahfoud Kadddache : l'Algérie dans l'antiquité, S.N.E.D, Alger, 1982.
- Georges Andrien : L'Eglise de l'Afrique du nord : Algérie, Maroc, Paris, France, 1991.
- Mahfoud Kaddache: l'Algérie médiévale, S.N.E.D, Alger, Algérie, 1982.

- Mouloud Gaïd : Histoire de Bejaïa et de sa region depuis l'antiquité jusqu'à 1954, Editions Mimouni, 2eme édition, Boumerdes, Algérie, 1991.

- Piere Boyer : la vie quotidienne d'Alger a la veille de l'intervention française, Hachette, Paris, France, 1963.
- Penalla Juan :«le transfert des moriscos espagnols en Afrique du nord» in études sur les moriscos andalous en Tunisie, publiées par M. de epalza et R.petit, Tunis, Tunisie, 1973.
- Fernand Braudel : la méditerranée et le monde méditerranéen a l'époque Philipe II , tome 2 colin, Paris, France, 1966.
- André Raymond : grandes villes arabes a l'époque Ottomane, la bibliothèque arabe sindbad, Paris, France, 1985.
- F. Gautier, le passé de l'Afrique du nord: les siècles obscurs, édition payot, Paris, France, 1952.
- Mouloud Gaïd : l'Algérie sous les turcs, Edition Mimouni, Alger, Algérie, 1996.
- Mouloud Gaïd : chronique des beys de Constantine, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 1997.
- Robert Attal : regards sur les juifs d'Algérie, l'harmattan, Paris, France, 1988.
- Claude Martin : les israélites algériens de 1830 à 1902, Edition Héraclès, Paris, France, 1936.
-Richard Ayoun et Bernard Cohen : les juifs d'Algérie 2000 ans d'histoire, judaïque bibliothèque juive, Edition Jean-Claude Lattès, Paris, 1982.
- Corinne Chevallier : les trente premières année de l'Alger 1510-1514, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 1988.
- Mahfoud Kaddache : Algérie durant la période Ottomane, office des publications universitaires, Alger, Algérie, 2002.
- Louis Rinn : marabouts et khouan , libraire-éditeur, Alger, 1984.
- Pierre Boyer : la conquête de l'Algérie, Paris, France, 1957.
- Eugene Daumas : mœurs et coutumes de l'Algérie, édition sindibad, Paris, 1988.
- Jean Marchika : la peste en Afrique septentrionale, histoire de la peste en Algérie de 1363 a 1830, carbone, Alger.
- Anonyme : les étrennes royales, imprimeur-libraire Réné Ruelle, Paris, France, 1608, présenté et annoté par Saïd Dahmani, impression dar El-Houda, Ain M'Lila, Algérie, 2002.

- Eugène Vayssettes : «suite et fin de histoire de Constantine sous la domination Turque », in recueil de la société archéologique de la province de Constantine, année 1868.
- Esquer,G, La Prise d'Alger 1830,paris,1929.
- Féraud (ch.), histoire de villes de la province de Constantine , Bougie, Arnault, paris,1869.
-René Galissot :"L'Algérie pre-coloniale "in:"Centre d'études et recherches sur le Marxisme, édition sociales, Paris, France, 1971.
- Marie Bugeja : les juifs de la kabylie, editionsollal, Algérie, 1928.

الدوريات باللغة الفرنسية

-A. cherbonneau : «inscription arabe», in revue africaine n°3, année 1858.
- Clemont Tonnerre : «Rapport au roi sur Alger», in revue Africaine n°70, année 1929

- H.D. de- Grammont : «Relations entre la France et la régence d'Alger au XVII^{e} siècle », in revue africaine n° 23, année 1879.
- L.Ch. Féraud : «les ben-djellab sultans de touggourt, notes historiques sur la province de constantine», in revue Africaine n° 24, année 1880

- Fray Diego de Haedo : «histoire des rois d'Alger», traduit et annoté par H.D de Grammont, in revue africaine, n°24, année 1880.

- Henri Federman et le baron Henri au capitaine : «notes sur l'histoire et l'administration du beylik de tetri », in revue africaine n°11, année 1867.
- Maurice EIsenbeth :«les juifs en Algérie et en Tunisie à l'époque Turque (1516-1830)», in Revue africaine, année 1852 .
- Andrien Berbrugger : «les arib», in revue africaine, n° 08 , anneé 1864.
- Diego de haedo : «topographie et histoire générale d'Alger », in revue africaine n°15, année 1871.

- Charles Féraud : «éphémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque a Alger de 1775 a 1805 », in revue africaine n°18, année 1874 .
Boyer,Le problème Kouloughli ,, in R.O.M.M.1970.
- Touati(H),Note sur l'organisation des corporations de métier à Alger au XVIIIe siècle in R.H.M,n° 4 , 1987.
- Emerit (m), les quartiers commerçants d'Alger a l'époque turque, in Revue Alegria, Alger, février 1952 .

Fernand Braudel :"Les Espagnoles et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577",in Revue Africaine, no 69,Annee 1928.
-Louis Rinn:"Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey ",in Revue Africaine, no 42,annee1897.

فهرس الموضوعات

مقدمة	3-1
مدخل	11-4
I. التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري	67-12
أولا: سكان المدن	59-13
1- الأقلية التركية	17
2- الكراغلة	22
3- طائفة الحضر	30
4- البرانية:	42-35
p- القبائل	35
ب- الجماعة الجيجلية	37
ت- البساكرة	38
ث- جماعة الزنوج	40
ج- جماعة الأغواطيين	41
ح- جماعة بني ميزاب	41
5- الجالية اليهودية	43
6- الدخلاء:	59-52
أ- رجال الدين المسيحيين	52
ب- التجار الأجانب	53
ت- الأسرى	54
ث- قناصل الدول	59
ثانيا: سكان الأرياف:	67-60
أ- قبائل المخزن	62
ب- قبائل الرعية	64
ت- قبائل الأحلاف	65

ث- القبائل الممتنعة	66
II. النمو الديمغرافي	83-68
1- تردي الوضع الصحي وإنخرام المنظومة الصحية	69
2- الآفات والكوارث الطبيعية	79
أ- المجاعات والجراد	79
ب- الفياضانات والعواصف البحرية الهوجاء	80
ج- الزلازل	81
III علاقة السلطة الحاكمة بمجتمع المدينة	99-83
أ/تعامل السلطة العثمانية مع مكونات مجتمع المدينة	84
1- علاقة السلطة بفئة الحرفيين	84
2- علاقة السلطة بالعلماء:	86
3- علاقة السلطة بالطائفة اليهودبة	88
4- علاقات السلطة مع جماعة البرانية:	89
ب/جوانب أخرى من العلاقات بين الاقلية الحاكمة ومختلف شرائح المجتمع	89
أولا/ علاقات المصاهرة	89
ثانيا:علاقات مالية وتجارية:	91
ت/موظفوا الدولة ودورهم داخل مجتمع المدينة	91
IV /علاقة السلطة الحاكمة بمجتمع الريف	105-100
1-النظام الضريبي المطبق على هذه الملكية العقارية	101
2- أنواع الضرائب	102
V وسائل الحكم (نظام المخزن)	111-105
1-المرحلة الأولى	105
2-المرحلة الثانية	106
3 –المرحلة الثالثة	107
خاتمة	114-112

قائمة المصادر والمراجع	128-115